



خودم زان

تہافت مع رسالہ

三

خارجی

خواندگار و کتابت‌ها فی

مولانا زاهد حاشیہ

باب

11

زینت الخواصه

1137

卷之五

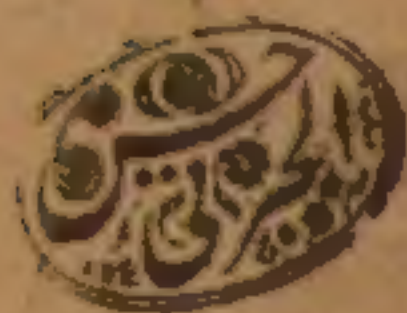
وفی المعزلة عن
 اوتوم ای فب المعزلة بحا ونا وای وایم ای فوم فایم وایم فایم
 من فایم فایم

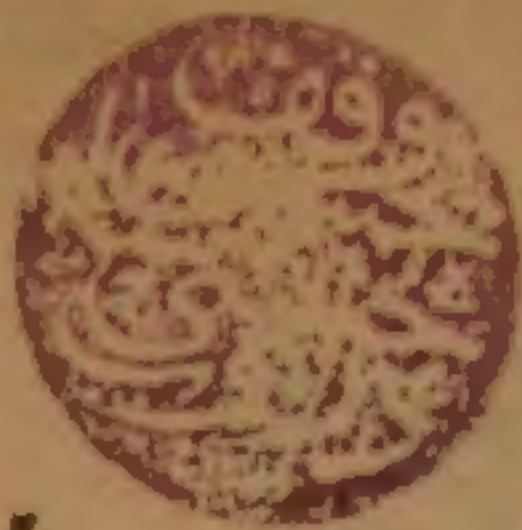
Süleyr	U KÜŞÜ
Y.	Hazan Hüsnü Pe
Eski No	11304

مالك لعبد الله

من مملكت العرب على الملك السلام
حسن بن يوسف بن شيخ حسن

في مملكت العرب
في مملكت العرب
عبد الله





بسم الله الرحمن الرحيم

نوحنا إلى جنبك • وقصدنا نحويك • يا واجب الوجود • ويا مفيض الخيرات • و
 احضنا نحوك • ونسكن بك • يا مبداء كل وجود • وبأجابه كل مقصود •
 افض علينا من انوار قدسك • وبسبب لثام نجات نفسك • يا من جيب سائده
 ولا ينقطع برة وناله • يا موضح الطرائق • وبالكاشف الدقائق • وقفنا بسوق
 سواء السبيل بفضل العبر المتناهي • وارنا بغير هدايتك صور عقابك الاشياء
 كالحج • وقضيت سدا نبائك • واكرم اصفايت محمد المبعوث للهداية الى سواء
 الطريق • يا فضل صلواتك وآله واصحابه المهندسين بانوار الهداية • ومشاعل التوفيق
 يا طبيب حياتك انت على ما تشاء قد بر • وبأجابه المولى جدي • **وبعد**
 فان القول والنقل متطابقان على ان اكرم بآياله نوى البشر وانفس ما يتنافس
 اهل الوبر والدرس وموفه المجدد والمعاد وما بينهما على ما اشار ابراهيم بن محمد
 اليه ولهم بقوله اللهم اسمع مني • واستعد لزمنه وعلم من ابن الى ابن وقد
 اضطرب فيها الآراء ونفا ومنت الما هوء بحيث لا يرى ان يتطابق عليها اهل الزمان
 او يتصالح فيها نوع الا ان لاف الوهم يعارض العقل في باقذا والباطل ينشأ كل الحق
 في محاضراتهم اخذني عما جابت به الشرايع فقد استغفم وهدى ومن ترك هدى
 واخذ اليه هو له ضل وعوا ومن كذب في الشرايع الانبياء الطائفة المنتمون الى الحكمة
 والفلسفة فانهم وان اصابوا في علومهم الدينية والحياتية والمنطقية لعدم التماس
 الحق بالباطل في مجاديا وعدم استنباط حقائق الوهم في بوارها لكونها سهل المفاذه
 ثم بامساول لا يعارض فيها الوهم العقل بل كل ما على طاعة مستهم كنهم اخطاوا
 في علومهم الطبيعية سيرا والالهية كثيرا وان اجتهدوا فيها يقولون غايه الاجتهاد وارنا هدا

طرف الوصول اليها لئلا يلازمها كونها بالكون بما ويا بعد ان غلبت الفصول والاولا ثم واعلام
طرفها ^{من} ^{من} البصائر والافهام ثم ان عظماء الله وعلماء الامم دونوا علم الحكم
وصنفوا كتباً مقبلة والفوز برامطولة ومخففة وفقفوا فيها قواعد عقائد الاسلام
وردوا على كل من يخالفهم من اهل البدع والفسادة خصوصاً على الكلاسة القبايرين
الما فادته او هاجتهم من الكيالي فانهم تتبعوا اجلة اقاويلهم واحاطوا بكل ما يبرحونه
من مفاصلهم ودلائلهم حتى لم يبق من مرامهم في شئ من علومهم عليهم فابنه وانوا
بالتبع عمل ما يخالفوا فيه الشرائع بايرادات كاذبة بل زادوا على ما
توضوا بكل ما زالت فيه افداهم او طغى افكارهم خالفوا شرع او علم بما
سلكه مساهمهم وفقفوا ما لهم ومباغهم فصار قواعد الشرع ومعالم الدين
كحسن اهتمامهم به وبروح مستند وحسن حصان لا ينال الا ابدى له والاشيا
ولا يطغى في الوقوع فيها ذوالفسالة والاختلاف وان الامام المحقق كماله السلام
ابا حامد بن محمد بن محمد النوا بيرة واه مفيضة ونور موجه ابتدع من بينهم طريقة
غناء واقرب رساله فدراهم في ابطال اقاويل الحكماء وسماها تاف الفلاسفة
وبين فيه تناقض عارضة وضعف قواعدهم وبطلان مفاصلهم واودع غريب
نكت كانت كانه كنه الاستدلال واوضح لمن بعد ما سبيلنا في ما كانت مخفية عن
الابصار وما غفلت عن كاد العلماني فخره اياه في دار التوارث ثم انما سرته من
جانب جناب من كنه طائفة ولا يستر الا مطاوعة وما هو الا حرفة السلطان الاظم
والخافان الاعلم الاكرم عز املاك الطوائف الامم من الوب والجم جامع
مكارم الاخلاق مارك سررا في لافه ما لا يستحق في ظل الله على العالمين عباد الحق
والدنيا والدين عاد الكلبون السلطان ابو الفتح محمد خان بن اود خان بن
محمد خان لازالت سدة النسبة ملباء لعلوا ابن الالبام ومقتبة العبد المذنب

عن حوادث الايام المقيام الساعة وساعة العظام بالنبى وآله الكرام وهو الذى
يساط الامن على سبط الغيرة ورفق رايات العلم واهمال بعد الكاسها الى
نحبا الخراء وعرباع الفضل والافعال بعد اندراسها حتى اجبت محقرة الاطر
والارباب وشهد قواعد العدل والانصاف وهدم اساس الجور والاعتكاف
ومحى انوار اهل الحق والفضائل وجعل بيوت انصارهم مساكن يدكر فيها اسم
الله بالقدوة والاصال وان اردت ان اصف حقى وصفه كنت كمن يريد
مساح السماء بدرجة فالكسوت عن مدحه والاقمار باليونى وصفه فله
الله ايام سلطنة الزهور وابد يدوام دولته نظام الربيع الهاء
من قال امين الحق الله بهت اليوم الدين بان املى كتابا باعلى منهاها و
انسج ديبا على منوالها فبادرت الى مقتضى الاشاع واشتلت بواب
الطاعة على حسب الطاعة مع قلة البضاعة وقصور الباع في الضاعة وتوزع
البال ونشئت الحال وترسم الاستغفال وبزلت في ذبر جهده المستطيع
وان لم يدرك الصالح شياء والفضل فان وقع في فقر القبول فهو عاب المأول
ونهاه المسؤل والا فانه لست اول من لمع في غير مطلع منى لى يكن حقاً
كن الحسن الخى والا ففقدنا هازمنا رعدا وادم جوع من حل على الانصاف
طيف وعصر من الاعتصاف نف ان تغدر فيها زلت به الاتهام او طغ فيه
العلم فان استلكت سرار الدقائق واستبصرت انوار الكواكب فيها
تغادر مع العوايق والعلايق لا سببا اذا كانت الفلكا كليلية والبضاعة
قليلة على ان يحكم بالتقطعة لا لاجل الحساء والعناء ولا من صوي بعدل به عن
سنن المرشاة لعله يجد ما لا يلو وقع النظر ومنهجا واضحا لولا حظ المعتمد
المعتبر ومن تجب طريق العدل والانصاف وركب ماني البنى والاعتصاف

من ص

يرفع عن القول شام الله وان انا الحق الصريح الذى لا ياتيه الباطل من
بين يديه ولا من خلفه ومع ذلك ابرئ نفسي من النقص والتقصير ولا اتركها
عن ان يكون محلا لللام والتعير فان الانسان جبل على النقصان ولكن يرفع
عن الامة الخطاء والنسيان ثم ان وقع في اثناء المعال ما يشبه الماس والعم
من الامام في الاسلام فذلك والعبادة بانه ليس ازراء بابه ارفعوا
او وصفان رفيع قدح باظهار سعة وكيف فانه معترف بانه معترف
من فصاحة ومنه شدة بدلالة واستفاد من قوايلها ومنتفع بنوايلها و
مستد بانوارها ومقيف بانوارها بل تنبها على الامام حسب ما عنى من المرد
القول والنقص والابرار وما امل ذلك الاعلى القلبي من الناس
لا البراسخ وعلما انه لم يطا اتمام ما يمشى والافاد عالم يتفرع للم ابق
والاعادة مع ان نصايف المتقدمين والمتأخرين لا يح عن احوال ذلك
ومصدقا ما قال من قال لو كان من غير عبادة لوجدوا فيه اختلافاً
كثيراً او الما انفرع في ان يهديني سبيل الصواب ويعصمني عما يعصم
الحطل والاضطراب وحى حسي ونعم الوكيل

واسم ان الفلاسفة وضعوا الموجودات انواعا واجناسا وكثروا عن احوالها
 حسب ما وصل اليه علمهم فحصل لهم علوم متشعبة وفنون متكثرة وبها نزل على الاجال
 ان الحكمة تنقسم **ثلاثة** الاولى الى نظرية وعملية والعقائد اما ان تحصل بالشخص ومن افلا
 فالحكمة هي علم الاخلاق وغيره من ان كان ما ينبغي ان يشاركه اهل المنطق فقط فهو علم
 تدبير المنزل والادوية علم تدبير المدينة والنظرية اما ان يكون على ما يتوحد من المادة الجسمانية
 في الوجود من ولا يكون والاول علم العلم الاسلي وبها يصف بالعلم المكمل والمنطقية
 ويعلم ما بعد الطبيعة والعلم لا الهوى والذي لا يكون ان مع تروعه معلومه عنهما في الزمان
 فقط هو **الوسطى** وهي علم الرافعي ايضا والافعال العلم الاسفل وبها يعلم
 الطبيعي ومنه في اصول الحكم واما فروعها فالعلم بكيفية الهوى وعلم احوال المعاد
 الروحاني وما فرعان للعلم الاسلي وعلم الحج والتوفيق وعلم الجبر المتقاربة و
علم الساحة وعلم الاثقال وعلم الاوزان المتوازن وعلم الآلات الباقية وعلم
 المناظر وعلم المزيان وعلم نقل المياه وعلم النرجات المتقويم وعلم اتخاذ آلات الاطمان
 وعلم طيل الهندسة وهي فروع العلم الرباعي وعلم الطب وعلم احكام النجوم وعلم
 النواحي وعلم التعبير وعلم الطب وعلم النرجات وعلم الكيمياء وهي فروع العلم
 الطبيعي ولبس في فنون الباطل في هذه الرساالة الاثني عشر منها اعني الطبيعي واللاهوتي
 لان محالها ثابت من النواع الشرعية والعقائد الدينية مفصول عليهما واما الحكم
 الوسطى فالهندسة والطب سائرهما لا يعلق لها بالشرع اصل مع كون مباديها تنقسم
 منتزعة عن العلم الوهمي على طائفتين العقل والنبوغ فيهما الغلط والاهلية فاكثرا ما ذكر وانها
 من نظم او اسما ويجب خلقتها ويريد منها امر تدبير الامار ودليل العلم من غير اخلال
 ثابت من النواع الشرعية والعقائد الدينية بوقد يتبع بعضها ما يتبعها من ثمرات
 كونه والمشارق واحكام المطالع وامر القبله واداء الصلوة وغير ذلك بعضها

مما ساعد على التفكير في خلق السموات الارض لمؤدى الامر في الاصل بيان حكمه الصانع و
 باهر قدرته وان وقع فيها شيء مما يحال على العقل **فهرست** شرح فاهم بنوا اثبات ذلك
 على مذهب طائفة **اللاهوتية** لا يتبين **فهرست** شرح فاهم بنوا اثبات ذلك على مذهب طائفة
 الهية فلا حاجة لنا الى التعرض بالاسنخا فلهذا ان نذكر في هذه الرسالة
 من قواعد علم الطبيعة واللاهوتية ما اورده الامام في **الاسلام** مع بعض اف
 عالم بورده بادلتها المعول عليها عند من علم وجهها ثم نبطلها ارجاها لتتسلسل
 المتبطلين واعظا لما لا يلائق واليقين هو اتقان من الذين يؤمنوا **فهرست** الاول
 عين انه الموثق من **فهرست** الاول **فهرست** الاول
 في ابطال قولهم المبدء الاول موجب بالذات لافاعل بالاحتياز والثانية
 في ابطال قولهم تقدم العالم الثاني في ابطال قولهم الواحد لا يحد ذاته الا الواحد
 الثالث في ابطال قولهم بالذات المبدء الواحد **فهرست** الاول
 في تبخيرهم عن الاستدلال على وجود الصانع للعالم السابع في بيان بطلان ما قيل من ان
 على صوابه الواجب الثامن في ابطال قولهم ان الواحد لا يكون قابلا لافاعل لشيء بواحد
 التاسع في ابطال قولهم في نفي الصفات العاشر في تبخيرهم عن اثبات قولهم ان
 في الاول لا تنقسم بالذات **فهرست** الحادي عشر في تبخيرهم عن اثبات قولهم ان
 وجود الاول من مبدء العالم عشر في تبخيرهم عن اثبات ان الاول منقسم **فهرست** الثاني
 عشر في تبخيرهم عن القول بان الاول يعلم غيره **فهرست** الثالث عشر في تبخيرهم عن القول
 بان الاول بعد ذاته **فهرست** الرابع عشر في ابطال قولهم ان الاول لا يعلم الا ما هو كونه
 في ذات **فهرست** الخامس عشر في ابطال قولهم ان السماء منزهة بالادوية **فهرست** السادس عشر في تبخيرهم
 عن القول بان العلم **فهرست** السابع عشر في ابطال قولهم ان العلم لا يتبع مطلقا على كونه في ذاته
 في هذا العالم **فهرست** الثامن عشر في ابطال قولهم بوجوب الاقتران والانعقاد الكمال في العلم بالعبادة

ابدية العالم والرابع في ابطال قولهم

ابطال

والسبب العترون في بغيرهم ان باب الفعل الانسان هو وجود قائم بانه
 الى ادي وعترون في ابطال ولا هم ما حتم الى البقاء على العكس السببية الثانية
 والعترون في ابطال قولهم بغير العت حشر الاجزاء وانه الهادي الى سائر الاشياء
المسألة الاولى في ابطال قولهم المبدأ الاول موجب لذات لا فاعل لا اختيار
 ذهب الى باب المبدأ الرابع من اهل لا السلام وغيرهم انما انه تعالى قادر على ان يبدل
 معنى بغير من اجزاء العالم وتركه وليس شي منها لازما لذاته كسبب سبب انما
 عنه وتركه الفعل انما هو بارادته وخالفه فلا سبب في ذلك وقالوا انه تعالى موجب
 لا بمعنى ان قابلية كوني عليه المجبورين من ذوى الطباع الخسيسة كاهل النار و
 والشراف الشرف على معنى انه تعالى مأمور بفاعلية فوجبه ما تم استعداد
 للوجود من غير انبعث فعيد وطلب مع عليه معلوله ومصدوره عنه فهو الواو
 اطلق والفتا من المطلق وما يتوهم من انه لا خلاف بين المتكلمين والفلاسفة بكونه
 تعالا قادر على ان يخلق الكل فيقول عيب بل الخلاف في ان الفعل كمال الفعل
 والارادة او لا فثبت الفلاسفة الى العمل بحسب مقارنته للقدرة والارادة فلا حجة
 تخلف المعلول عن العلة السابعة وذهب المتكلمون الى انه كمال تافرا الفعل عنها
 لوجوب عدم الفعل حال ما يقصد اليه والابتنم طلب حصوله الى اصله في كل
 الخلافت بيننا وبينهم في القدرة على الفعل والترك فانهم يقولون ان تعلق
 جميع الموجودات من الازل الى الابد في عليا فاعلم الاوقات المنزلة الغير المتناهية الى
 بحيث يبين ان يقع كل موجود في واحد من تلك الاوقات لازما لذاته لا يتصور تخلفه
 بغير افاضة ذلك النظام على ذلك الترتيب والتفصيل كسبب الوجود عدم افاضة اصله
 وهذا التمثيل بسببه غاية اذلية وبعضهم يجيب اذلة ولكن نفى الفعل والترك وعدم لزوم
 الافاضة والقدر بل يقولون لزوم العهد ورجح لا يقع من تركه نقص لا يبين

والا وهو المبدأ الاول

بل مر

الارادة والافاضة
 للباب في تعالى
 ان لا يكون له عدم لزوم
 ان لا يكون له عدم لزوم

لا يدين بجناب كبرياءه في دفعه في كلامهم انه قادر على ان يخلق كل شيء في كل وقت
 على ما يقول به المبدعون بل معنى ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل وهذا المعنى متفق عليه
 بل انما يقال ان الحكماء ذهبوا الى ان سبب الفعل لازمة لذاته فيستحيل
 الا يمكن منها تقدم شرطية واجبة مقدم شرطية الثابت مع صدقها ولكن المفيد
 الشرح بان صوابه وان لا يبادى لان صدق الشرطية لا يقتضي صدق الطرفان
 ولا صدق احداهما وهذا هو المراد من قول بعض الفقهاء ان الحكماء لم يذهبوا الى انه تعالى
 بقادر من اجل ذهابه الى ان قدرته واجبات لا بوجها كثره في ذاته وان فاعلية
 بسبب كفاية على المتبادرين من الحيوانات واقوى ما جنى عليه هو ان المبدأ الاول
 لو كان فاعلا بالقدرة دون الالجاب فتعلق قدرته باحد مقدوريه دون الاخر فافتقر
 الى ما ينقل الكلام الى تأثيره في ذلك المخرج بان نسبتها اليه والى فاعله السوء فافتقر
 الى مخرج اخر وملكوا مبدء السلسلة في الزجبات وان لم يفتقر الى مخرج اخر لم يستفاد
 الممكن من المؤثر لان نسبة القدرة الى الفاعل على السوء وقد عرفت ان المقدم
 غير من وجوبه انما لان العلم ان تعلق القدرة باحد المقدورين دون الاخر ان افعل
 مخرج الزم السبب اذ ان يكون المخرج هو الارادة التي تعلق باحد المتبادرين لادائها
 من غير احتياج الى مخرج اخر فثبت ان الارادة لا القدرة ان كانت نسبة القدرة
 اليها على السوء فثبت عليها باحد مما ان لم يخرج المخرج في قدرته في هذه المسألة وبان على الاخر
 وانه يشذ باب اثبات الصانع وان احكام لزوم النسب ان لم يكن نسبتها على
 السوء بل كان تعلقها باحد مما لا يتم بقوله عليها بالافلاس في تعلقها بالارادة
 تخرج الفاعلين معا فيلزم الالجاب فثبت نسبة الارادة الى الفاعل على السوء
 وبه معلومها باحد مما ان لم يخرج المخرج في قدرته في هذه المسألة وبان على الاخر
 القادر احرار المتساويين بالافان غير وادع يدعوا بالترجيح واجبات وهو غير الترجيح

والا وهو المبدأ الاول

والا وهو المبدأ الاول

ان لا يكون له عدم لزوم

ان لا يكون له عدم لزوم

الاولى

ان لا يكون له عدم لزوم

ان لا يكون له عدم لزوم

والا وهو المبدأ الاول

ان لا يكون له عدم لزوم

ان لا يكون له عدم لزوم

ان لا يكون له عدم لزوم

الضم والنون
في المتن

والدوائر والخطوط الخارج من الفاعل الى كل لاهل الامور المتساوية على الاقوى من خبره من حيث هاته
 لا شك ان نسبة الفعل الى الواجب انما هي السوية وكذا انما يكون مختلفا في سرعة
 مع ان يكون احد من الاذلة اخفى ولا يعبى اليها معية دون سائر اذلة واما ذلك لان جميع
 من الفاعل الى كل لاهل الامور المتساوية على الاقوى من غير نقص ومن هاته لاشك ان
 واحد من الافعال الشاعلة لادنى وكل واحد من التداوي لادنى الا ان يكون له لادنى
 الا ان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى
 فمعنى من التداوي ان كان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى
 في الفعل كما سبقت ان التوازيات وكذا كل واحد من التداوي اخفى موضع معين في الفعل
 دون سائر المواضع وكذا اخفى موضع معين من الفعل يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى
 اليه من سائر المواضع لانه لا يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى
 الامور المتساوية على الاقوى من خبره من حيث هاته وكذا ان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى
 المذكور نرجح لاهل الامور المتساوية على الاقوى من خبره من حيث هاته فان بعض النقطتين
 واثرة لان يكون منقطعة وتبين خطا لان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى
 نوابه تعيين الى كل فان الواجب للفعل منع وقومها الا ان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى
 والمقطعة تلك الابر المعجزة والحدود تلك المعجزة وتبين ان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى
 ما دون ذلك لا يعين الى كل ان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى
 وان كانت قائمة لاسر انواع اوقات الى سائر اوقات لكن العناية بالافلات لا يلزم
 الا من ملك ان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى
 كعدم الاستدلال الى كل واما اجتماع الكواكب لادنى الا ان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى
 من الفعل من خبره فانما يرد نقصا لو قلنا ان الفعل الذي يركونه من العالم صغير
 اولاهم فصل في الفعل الخارج المركب في السطح الا على السطح الاعلى من ذلك الفعل

بشرط

المعنيين

في الاوجه والسطح الاول والسطح الثاني والسطح الثالث

في انقطاع مشتركة بينهما التي هي المفضلة من حصول التداوي في الخارج المركب واثرة فيها نوبتها لا تتغير
 بل تتغير لعلها توافق المركب والعلل الخارج المركب والتداوي والكوائل حصلت معا وتزعم من ذلك
 عن الامور في مثل المواضع والى حوت الامور المذكورة في الوجه المخصوص من امتنع الاستدلال على الامور
 على الاقل في هذا ما قالوه وسنوفنت في بعض بطلان ما ذكروه في سبب تعيين اذلة
 من الامور المتساوية وبذلك يطل هو ايه من التقطبان الاولين واما هو ايه من الثالث فكل هذا
 لان حصول الامور المذكورة في الخارج المركب في الخارج المركب لان حصول الفعل الموافق في الخارج المركب
 يكون من الفعل الذي في الخارج المركب في الخارج المركب في الخارج المركب في الخارج المركب
 لان المركب المذكور يكون في الخارج المركب في الخارج المركب في الخارج المركب في الخارج المركب
 في كل الجانب من حصوله على وجه يكون في جانب اخر من حصوله في الامور المذكورة في الخارج المركب
 نرجح ان الفاعل لاهل الامور المتساوية على الاقوى من خبره من حيث هاته ان اشكل عليك ما ذكرناه في فصل في
 من و سائر المواضع واثرة لان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى
 السلسلة المتصلة والقوة ان تعلق الارادة بالامر القدير في جميع المواضع في افرد هو تعلق او لا تعلق
 متعلق بذلك معتمدا على الابر النهائية وليس من هذا التسلسل لانه ليس في الامور الاعتبارية بالامر القدير
 في الخارج فان قلت في بعض المواضع انما هي لادنى الا ان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى
 بتعلق او فانت عدم احتياجه الى ارادة الابر الاولى لان ارادته ليست في فعلها بل في خبر
 انه واما ارادة الله تعالى فلا بد ان يكون من فعله فلا يلزم من عدم ارادته لادنى الا ان يكون له لادنى
 عدم ارادة الله تعالى لادنى الا ان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى الا ان يكون له لادنى
 على الفعل من الفعل على التفرقة عند ذلك الباعث لا بد ان يكون حصوله او باليسر الى الفاعل في
 لا حصوله والامر ليس باعنا على الفعل من وان ما كان حصوله ولا حصوله باليسر الى الفاعل سواء لم
 يكن باعنا على الفعل في علمه استكمال بالغير وانما هو الجواب اننا لان ان الفاعل بالعقد والارادة
 لا بد ان يبعث على الفعل سوى العقد والارادة ولو سلم فلان ان يكون حصوله باليسر الى الفاعل

في انقطاع مشتركة بينهما التي هي المفضلة من حصول التداوي في الخارج المركب واثرة فيها نوبتها لا تتغير

النفوس

في ذلك الحيات كحصوله

بطلان

اولا من لا يقول ان الملوحة بالبدن في كونه باعثة على النفس والاشارة بها فانقول ان
 في ان الباعث على النفس ان يكون حصوله او لا بالبدن اما الفاعل من لا يقول ان
 الفروع وينفردون في الجواب على هذه الاولية والحركة بانفسهم في ان الفاعل لا يتبادر للابد
 من اوجبت على العمل لانهم يمتنعون لكونه اولا بالبدن الفاعل فيمتنعون في الجواب بهذا
 المنع **الاعتق** **الاشارة** في ابطال قولهم في قدم العالم انفتحت ابواب المثل
 والاشارة في اهل الاسلام وجرم على ان العالم قد ثبت وقالهم في ذلك المهور الفلاسفة
 وتوقف بالنسبة في علم ما يكمل به انه قال في رضة الذي توجب فيه لبعض تلاخذه الكسبي
 ما علم ان العالم قدم او لم يثبت قال الامام الرازي ومدا **وليس** على ان عالمين من متفقا
 طالبا للوح قال الكلام في هذا المسند فربيع في العصر والصعوبة في حيث بقي اكثر العصور
 فيه واعلم ان للعالم في اول العالم ونفصل ما هو التدرج منه اراء متشعبة وافق الاكثر
 لا فائدة للطالب نزلنا فلتنظر على ما قد تقدم الذي هو الفيلسوف اعطى العالم
 الاخر من هو ارسطو **الشيء** **تقدم** **دب** وهو من تايده من المتأخرين الى الاسلام فترسم
 الى ان العالم ابدى او ماديات والحيوات منها ما هي قريبة كالنفس والنفوس الغريبة و
 منها ما هي بعيدة كالنفس البشرية واما الماديات والنفوس فترسم كواها بامور الحسية و
 النفوس وبعض احوالها في الشكل والقوة واما النفس فترسم كواها بامور الحسية و
 بالتوسع لا بالتحصيل صورها التوسع بالشيء كما معنى ان تاتي الفاعل لا يحرم من نوعه
 لعنه كذا في صورته النارية او الهوائية او المائية او الارضية لا يلزم ان يكون في نوعه
 الصور متشابهة في نفسها دون ما بينها النوعية فيكون في نفسها من الوجوه متشابهة
 انواعا ولم لا يثبت قدم العالم ووجوه **الاول** وهو عند ثم العظمى وروى في التوحى ان الجميع مالا بد
 منه في الجاهل الباري للعالم ان كان حاصله في الازل كان لا ياتي حاصله في ذلك وجوه العالم
 الذي لا يخلو عن ان ياد كذا في لوم كذا لان حصوله بعد اما ان يتوقف على شرط

قد علم ان العالم ابدى او ماديات والحيوات منها ما هي قريبة كالنفس والنفوس الغريبة و منها ما هي بعيدة كالنفس البشرية واما الماديات والنفوس فترسم كواها بامور الحسية و النفوس وبعض احوالها في الشكل والقوة واما النفس فترسم كواها بامور الحسية و بالتوسع لا بالتحصيل صورها التوسع بالشيء كما معنى ان تاتي الفاعل لا يحرم من نوعه لعنه كذا في صورته النارية او الهوائية او المائية او الارضية لا يلزم ان يكون في نوعه الصور متشابهة في نفسها دون ما بينها النوعية فيكون في نفسها من الوجوه متشابهة انواعا ولم لا يثبت قدم العالم ووجوه الاول وهو عند ثم العظمى وروى في التوحى ان الجميع مالا بد منه في الجاهل الباري للعالم ان كان حاصله في الازل كان لا ياتي حاصله في ذلك وجوه العالم الذي لا يخلو عن ان ياد كذا في لوم كذا لان حصوله بعد اما ان يتوقف على شرط

ولهم لا يثبت قدم العالم ووجوه الاول وهو عند ثم العظمى وروى في التوحى ان الجميع مالا بد منه في الجاهل الباري للعالم ان كان حاصله في الازل كان لا ياتي حاصله في ذلك وجوه العالم الذي لا يخلو عن ان ياد كذا في لوم كذا لان حصوله بعد اما ان يتوقف على شرط

حاشا فلا يكون حجة مالا بد منه فاصلا في الازل وهو خلاف الحق ولا يتوقف فيه من الزمان بل هو في
 الازل كسبغ الامور الصغيرة في الاجزاء متشابهة في كونها في حصرها الاجزاء وفي ما قبله فوجوده
 في ذلك الوقت دون ما قبله فيكون لا بد منها ومن على الاقوال ان لم يكن كسبغ مالا بد منه في الازل فاصلا في
 الازل كان بعضه حاشا فاما في كسبغ هذا الحاشا في ما قبله فترسم لزم استغناء الحاشا في التوفر
 وهو في الازل الاستغناء وان احتاج فاما ان يكون كسبغ مالا بد منه في تفصيله فاصلا في الازل فيلزم
 قدم الحاشا في الازل فيكون بعضه حاشا في الازل وبذلك يمتنع على من لم يثبت التسلسل في وجوده
 احواله وهو المشهور في علم النجوم وعلى اعتقاد اكثر هؤلاء ان كسبغ مالا بد منه في الجاهل الباري في العالم
 للعالم ان كان حاصله في الازل كان لا ياتي حاصله في ذلك الوقت فترسم لزم استغناء الحاشا في التوفر
 لم يتوقف في ما قبله فاصلا في الازل فيكون كسبغ مالا بد منه في تفصيله فاصلا في الازل فيلزم
 وانما يلزم ذلك ان لم يكن من قبله مالا بد منه لانه في حاشا في الازل فيكون كسبغ مالا بد منه في تفصيله فاصلا في الازل فيلزم
 فيكون مالا بد منه لانه في حاشا في الازل فيكون كسبغ مالا بد منه في تفصيله فاصلا في الازل فيلزم
 على ما في الازل ان نفس الماديات في حاشا في الازل فيكون كسبغ مالا بد منه في تفصيله فاصلا في الازل فيلزم
 يلزم ان يكون الاثر الذي يكون في حاشا في الازل فيكون كسبغ مالا بد منه في تفصيله فاصلا في الازل فيلزم
 بلاوجه لان الزمان في حاشا في الازل فيكون كسبغ مالا بد منه في تفصيله فاصلا في الازل فيلزم
 استمره في الامور في حاشا في الازل فيكون كسبغ مالا بد منه في تفصيله فاصلا في الازل فيلزم
 الكواكب والاشياء في حاشا في الازل فيكون كسبغ مالا بد منه في تفصيله فاصلا في الازل فيلزم
 يجب بان يكون في حاشا في الازل فيكون كسبغ مالا بد منه في تفصيله فاصلا في الازل فيلزم
 ذلك التعلق كسبغ الامور في حاشا في الازل فيكون كسبغ مالا بد منه في تفصيله فاصلا في الازل فيلزم
 الحاشا في حاشا في الازل فيكون كسبغ مالا بد منه في تفصيله فاصلا في الازل فيلزم
 على وقت الامور في حاشا في الازل فيكون كسبغ مالا بد منه في تفصيله فاصلا في الازل فيلزم
 في الحاشا في حاشا في الازل فيكون كسبغ مالا بد منه في تفصيله فاصلا في الازل فيلزم

اذا كان م
 حاشا في حاشا في الازل فيكون كسبغ مالا بد منه في تفصيله فاصلا في الازل فيلزم

اَوْفَاع م

اولاد

بکسر

الانتم

۱۰

[illegible]

دکتر کاظم
استاذ

أَبْنُ بَلُونٍ

وہی کہ وہاں سے لے کر وہاں تک
وہی کہ وہاں سے لے کر وہاں تک
وہی کہ وہاں سے لے کر وہاں تک
وہی کہ وہاں سے لے کر وہاں تک

卷之六

٧
قانون

لا يحال لو كان ذلك الوجه اذ اوسع حلقه
بوجه من جهة بل قد ورنه لان ما لا يخرج
الوادث الوعاث والويعق انه
قد ورنه لان العالم الجسماني لا ياحول
كونه مالا بل هو الوادث عاقل
ثم عند الحكماء عظم الامم
على مندهم
فما

کون العالم اکبر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

بہارِ سہو

مکتبہ دارالعلوم دیوبند

三

الاجزاء فاذ انظر الى ذواته من حيث هو لم يمتد من انصافه بالوجود في شئ منها بل كان انصافه بغيره من حيثها لا يمتد لا فاعط
 بل هو متماثل بقاها وحوادثها انصافه بغيره من حيثها هو المكان انصافه بالوجود في الوجود المستقيم فيكون اجزاء الازل
 بالنظر الى ذواته في الازل لا يمكن ان يكون له انصافه في الازل بسبب الغيرة في كل ما يتبع الاحكام الزمنية
 مثلا الحوادث على زمنية بالنظر الى ذواته من حيث هو مستقيم اذ احداثا حادثة فبذلك لا يمتد في ذاتها في ذات من
 حيث الحوادث في الازل بسبب انصافه في الازل من حيث هو مستقيم فبذلك لا يمتد في الازل من حيث هو مستقيم لان الحوادث
 امر اعتباري بتبعية وجوده في الحوادث فيكون من حيث هو مستقيم لا يمكن ان يكون في ذاتها في ذات الحوادث
 لا وحيث من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 لا وحيث من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 متغيرا بقية فاذ لم يتصور هناك مكان في ذاته من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 لان كل ما يتبعه في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 فنقول وبالله التوفيق في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 قابل للقياس في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 وان استشكل هذا في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 يكون انما هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 موجودا بالضرورة في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 متماثلان او غيرهما في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 حاصلة من اذ في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 بتفهم الحق في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل

متنهم

وليس الصوت الحاصل في التوجه الثاني هو الصوت الاول الحاصل في التوجه الاول والاولى ان يقال ان كل ما في
 وهو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 اجماعا الى ان يقطع وليس كذلك فانها اصوات متعددة متعديتها وكذا تلك الصوت الحاصل في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 المتعددة فانه في الحقيقة اصوات متعددة مستمرة ما هو حاصل من كونها متعديتها في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 التوجه الاول متصل بعضه ببعض لا صوتا بالبعوض حقا فينظر الى كل صوتا واحدا قال في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 للاصوات عند انقطاعها كغيره في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 والاولى ان يقال ان كل ما في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 الغير متناهية فاذ لم يتصور في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 يكون عدم تصور استمرارها في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 الى الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 بل معناه جواز انصافه بالوجود في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 مستمرا لا يحوط الى ان يكون ذلك الشيء في نفسه ما في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 عدم انصافه في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 قبول الوجه الواقع في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 الانصاف في كل جزء بدلا ولا يمتد منه جواز انصافه في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 هذا الوجه هو ان المكان وجوده في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 لم يزل يولي ان كان المكان في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 لو لم يكن في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 انما في ذلك ظاهر فان السجل في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 لا وحيث هو الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل
 في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل من حيث هو مستقيم في الازل

استمر

امكان

انصاف

في الازل

مجلسه اول

بسم الله الرحمن الرحيم

۱۲۸

مفضل

17

مقطعا

اما لا اعتبار للغير والامر واما ان لم يكن ثابتا بالذات والذات الخارج فلا يلزم من عدم انقضاء ما بالوجوب والامر
 لان ثبوت الوصف لم يوصف بغيره ثبوت الوصف بغيره فاذ لم يكن الوصف ثابتا بوجبه من الوجوه لم يلزم
 كون احد من الثبوتات والاعتبار فيها بالنسبة لما ثبت لا بالذات وان ارادنا عند وصفها في الذهن وقيل
 بوجودها الخارج فمما سلم كونه الاحكام قائم بغيره في الذهن فان الاحكام من الاعتبار والاعتبار التي لا
 وجود لها في الخارج والامر النسبي فيها لما هو موجود في الذهن لا اعتبار اذ لم يكن لها وجود في الخارج
 وان كان مكملا لم يكن لها ثابت لاننا نقول معنى كون الاحكام لازما لمثبت الحكم هو انه لا يخلو عن حقيقة الحكم
 او الخارج كان لازما ثبوتها مع امتناع ان لا يكون ثابتا لانه يكون ثابتا سواء الحكم حقيقة ام لا فانه عند
 ضرور العقل لا اعتبار لاحكام اعتبار عديم اقصاء الوجود والعدم امر نسبي فنقلا الى احوث الحكم وجوبية
 الجمل ولا اعتبار لعدم وصفه في اللفظ والوجوب الى الابل الجمل تساوي الى الابل بغيره في عدم انقضاء ثبوت الوصف
 فلو لم يكن له ثبوت قبل ثبوته في الخارج وفي الخارج فكلما لم يكن له ثبوت في الخارج والامر لان عدم ثبوته
 في شيء منها لا يقتضي انقضاء هذا المعنى السببي كما عرفت بل لا يقتضي انقضاء المعنى السببي عنه في نفس الامر فليعلم انقضاء
 ايضا حال وجوده وهو لا يتناول لو كان لاحكام اعتبار غير ما ذكر من المعنى السببي لان المعنى حال عدم ثبوته في
 الذهن فكلما لا يقتضي هذا السبب انقضاء عن الذهن لا بوصف باقضاء العدم لان الانقضاء وصف ثبوته بغيره
 ثبوت الوصف في الجمل فليكون مقتضا لعدم اقصاء الوجود والافتقار في انقضاء الوجود ايضا فيكون
 مقتضا لعدم اقصاء ما قبله ان فلكا فان الاحكام السببية المعنى السببي من حوقا بلب الوجود والعدم نظر الى ان
 ويكون هذا السبب لا يعبأ به المعنى الوجودي بغيره بغيره ثم ان الشيء وله به الشفاء تفصيل بنوعه من
 ما ذكرنا في الجواب وهو ان الاحكام انما هو بالاعتبار بالوجود والوجود على قدره من وجوده بالذات كونه في نفسه
 وجودا بالذات كونه الجسم ايقظ بالاحكام بالاعتبار بالوجود بالذات فلو كان الشيء بالاعتبار بالوجود شيئا او
 بالاعتبار بالوجود او غير ذلك فليكن الجسم على ان يوجد ايقظ بالوجود البسيط او يقال انما يكون بغيره و
 الخارج فليكن يوجد لها الصور وجميع هذه الاحكام تحتها الى موضوع موجود معها وهي لا يكون يوجد الشيء
 في الجمل ان يكون شيئا او اما الاحكام بالاعتبار بالذات فليكون الشيء بالاعتبار بالوجود في نفسه فلا

بغيره

اما ان يوجد ذلك الشيء في موضع او مادة او مع مادة كالبياض والصور وانفس لان كل الاحكام ثابتا
 تحتها الى موضع يكون عامل احكام وجوده في الشيء لان الحكم ليس الاحكامات كان قبل وجوده فكلما
 يوجد في الشيء في موضع الصور او مع غيره لنفسه في كل واحد من صورته وثنان يوجد في الشيء او مع غيره فلا ينفرد
 احكام وجوده في الشيء او مع غيره الا اذا وجد في الشيء فانه لو كان معدوما لكان في الشيء او مع غيره فكل
 الغير الموجود مع احكام وجوده بالذات يكون عامل كمال احكام واما ان لا يكون ذلك الشيء موجودا في موضع
 او في مادة او مع مادة بل يكون ثابتا بنفسه لا خلافا لشيء في الموضوع والمادة ومن هذا الشيء لا يكون
 حاد ثانيا لانه لو كان حاد ثانيا لكان مسبوقا بالاحكام لا على ما لا ينافي لا انقلاب واحكامه لا يمكن ان يتعلق
 بموضوع دون موضوعه لا خلافا لشيء في نفسه ان يكون احكامه في نفسه فكل معلوم البطلان
 لان الجوهر من حيث هو لا يكون مضاعفا الى الغير والاحكام مضاف ولما بان ان مثل ذلك الشيء لا يكون
 فهو ان كان موجودا كان واجبا لذات وان لم يكن موجودا كان محتججا الوجود ولا يكون علة انما اطاب
 لا فابل قد رجوع بالامر الى ان لا يكون موجودا في موضوع او في مادة او مع مادة لا يكون ان يكون
 حاد ثانيا لكونه مكملا قبل وجوده وامتناع قيام كماله بنفسه وبذلك الحوادث قبل وجوده وقد عرفت
 ما قبله ايضا لعلنا ان يقول وجميع هذه الاحكامات الى موضوع موجود معها فكلما لا يكون يوجد
 الشيء في الجمل ان يكون شيئا او غير ذلك لم لا يكون الاحكام في الجمل ان يكون شيئا او غير ذلك
 الوجود واما كونه مكملا فيكون في الطوس من ان الاحكام وان كان امر السببية كماله متعلق
 بغيره فان في من حيث يتعلق بالشيء الخارج بغيره على وجوده في الشيء في الخارج وهو موضوع
 فبغيره ان الاحكام المتعلقة بالشيء الخارج وهو احكام وجوده في الشيء او مع او اما احكام وجوده
 الشيء في نفسه فهو لا يتعلق بالشيء الخارج في الجمل ان يكون احداث شيئا لا يتعلق باخره لا بالاحكام
 ولا كماله لا لا يستلزمه فكلما ثبت كونه مسبوقا بالاحكام وان ثبت ما يتعلق بالشيء في الجمل ان لا يتعلق
 له شيء من الموضوع والخارج لا يكون حاد ثانيا فبغيره في مقتضى انقضاء الوجود بالذات في الجمل ان لا يتعلق
 فكلما احكام وجوده في الجمل ان لا يكون حاد ثانيا فبغيره في مقتضى انقضاء الوجود بالذات في الجمل ان لا يتعلق

فكلما
 متعلق

المعلم

الطريق الثاني قالوا الخزان كان احكامه الذاتية كافيها في قبضان وجوده وجوبه لانه وحده كما كان
 العمل الاول او مع شرط قد علم كما كان الثانية مثل وامر وامر سبب لان المبدأ بآية في فاعلية لا فاعول
 في قبضه ولا بكل هناك وقد فرقت ان احكامه الثاني كافي في قبضان الوجود من غير ما يلزمه فلو انقض
 وجوده كان في ذلك ان لم تكن المعلول غير علته الناحية وان لم يكن كافي في قبضان الوجود بل من
 المبدأ القديم على شرايط ما دونه حتى يستند اليه لقبول الوجود فواجب الوجود وحده في غنى هذا الحكم
 احكامه ان احد ما الاكوان الذاتية والناظر الى استند العالم له في كونه عند وجوده الشرايط وارتقاء
 الموانع ونكس الشرايط الى ان لا يكون كل منها مسبوقا بما هو مسبوقا ما نيا لا الى تارة اذ لو لم يكن كذلك
 بل استمر الى ما واث لا يكون مسبوقا في وقت سابقا ما نيا فلاح من ان يكون العلة الناحية لثابت
 الى قدرته او قوته وعلى الاول علم انقلاب طاقته قديما وعلى الثانية يكون الملاصق مسبوقا في
 وقت قبض تلك الطاقات حالات حاضرة في ذلك الحكم من الوجود منها وانه بالتم في الوجود في استند
 وتلك الاستدادات المتفاوتة ما لم يكن الوجود من عدمه لانه لا يتبع المتفاوت بالتم في الوجود في الوجود
 فمن جوه ولا يكون ان يكون فاعلية بذلك الحكم لا يتم بوجوه بعد بل يكون فاعلية بوجوه افرق ذلك لوجوده اما ان
 يكون له تعلق بذلك الحادث بان بوجوه في اوجوه ولا والناظر في ضروري البطلان في قبض الاول وهو
 المعنى الجاه فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك الحقة في ذلك الحكم الى الوجود اوجوه فاعلية بنفسها لا تعلق له
 بالناظر بالحق وهو يكون افعلا منها الحادث وول حادث بسبب فاعلية تلك الطاقات المتفاوتة ايا
 هو محال في وجود تلك السلسلة فقلت لانه لا يتصور قرب المبدء من الوجود علم انب تنفقه في غير متناهية حال
 كونه معدوما الا اذا كان امر هناك ان يتصل وجوده اما بان بوجوه في اوجوه ونواظرة على حالات غير متناهية
 مهية لوجوده في السلسلة ما لا يستند لوات لان القرب بالحكمة منه ذلك الحقل فان الحقل هو الذي يقرب من وجوده
 فيسكن تلك السلسلة انما به ما قبل في مبدأ الحقل والجواب ان ما ذكرناه على اني العار الحمار والوقوع في الجاه
 موجب في الغرض بالنسبة الى جميع تلك الحقل فيكون بمعنى وان بعض الاالاختلاف في استند لوات القوايل
 وهو علم المبدء على ما يقع ما يشاء في اراءه من غير سبب الاستداد في انما انما لم يفعل كسب على الشروط

الطوائف

الحاكمه حالات موجودة في ذلك الحكم من لوجه بل الى ما من قرب ذلك الحكم من الوجود ولا مبدء موجوده في الجاه
 في كفاية الى حقل موجوده من لوجه اعتبارا في لا الحق له في الايمان وسففة ذلك الحكم في الجاه اذ اوجوه
 الذين ايضا في لا موصوف ولا انصاف في كون القرب منها وما لا يدل على ثبوت في الجاه وكم من موصوف
 خارجة بنفسها في الوجود ولا غم انما يتصور قرب المبدء من الموقوف على مراتب مختلفة حال كونه معدوما
 الا اذا كان هناك سبب في وجوده بل الحقل الى الحقل هو قرب المبدء من المتعلق بالحقل واما يتصل له
 بالحقل مستلزمه حال كونه معدوما في الجاه وفي الذين لا ينصف بالقرب الى الوجود لانه لا يثبت له بوجوه
 اختص انصافه بوصف بوجوه حقيقة كان او اعتبارا واما حال وجوده في الذين في قرب ما من غير تعلق بالحقل
 اصله او كس موجودا في الجاه في كفاية الى حقل موجوده في اذ اعرفت منها فليعلم انما كانتا بصدده
 وهو الجواب عن استند العلم الرابع على قدم العالم فتقول اولي لانم ان كل حادث مسبوق بالماضي وما ذكره
 من الطريقتان على ثبوت فقد عرفت فان ولا غم ايضا وجود الوجود وما ذكره وامن الدليل في قدرته في حقيقة
 ولو لم يوجد جوه فلا يتم انما لا يتبع من العلوية حتى ثبت قدم الجسم وما استند لواجب في قدرته في غير
 تمام **الفصل الثالث** في ابطال قولهم في ابدية العالم والاوله الاربعه التي ذكرت في
 الازلية جارية منها ايضا بآية في غير تعرف فيها وكذا الجواب في معنى ذلك في هذا المسئلة ايضا بالنسبة
 تقويم اولي الى جميع ما لا بد منه للباري تعالى في الجاه العالم حاصل له في الازل لما في قوله عدم العالم الحان
 اما مع بقاء الذات على ما كان عليه في الازل فيلزم كلف المعلول غير العلة وهو في الاستحالة او بدلا
 بعائنه على ما كان عليه في الازل فيلزم تغيره وهو ايضا محال وجوابه ان ما ذكرناه هو كونه المبدء
 موجبا واما لولا كان لما رآه في ان يقال ان ما لا بد من الجاه والعالم تعلق اذ اية في الازل بوجوه في الوقت
 المعاني وبعد انقضاء ذلك الوقت لا يبقى علة الناحية فيستعدم العالم ولا يلزم تغيره لاجب لان تغيره
 الوقت الذي هو امر ومحي لا يوجب تغيره او يقال في حكمة ما لا بد منه في الجاه العالم هو تعلق اذ اية
 فيما لا يزل بالجاه اما بان يمنع لزوم التسلسل بناء على ان الفاعل بالناظر له اوجوه خفية باقتدار لا
 كما في تعلق اذ اية انما في غير زمانه من غير ذلك التعلق في يفرج وانما بان يلزم التسلسل في التعلق ونوع بطلانه

من حكمة

في تقديم

وبدوم بدوامه وبمذول بزواله فبما في معارضة السبب فلا معنى لبعدها من السبب قريبا لا زواله
 ان السبب للعداثة بغيره وبمعنى في قبح السبب ضعفه وورثي ولو لم ينزل الجوز ان يكون السبب في
 العدة فلا يتم ان الجوز ان يكون ذوال السبب فلو لم ينقل الحكم اليه فبغيره التسل فلان لم يزل
 ان يكون ذالك السبب الزايل عن مكانه لا يبينه من الاعراض متعدي من الاعراض التي لا ينج منها كدورات
 متعدي عن اماكنها كانت مثلاً فيكون كل واحد من تلك الاعراض المتعدي بغيره لا يوجب وجوده في السبب
 باسرها بشرط ما دام يتناول على الاعراض فاذا استتبت بالما لا يوجب كماله وروح الاخرة من تلك الدورات
 العدمية فقد زال ما هو السبب ووزوال ما هو السبب شرط فان قيل ما ذكرنا في ابعاض الاحوال التي لا تقوم تلك
 الحركة فلا يجوز الاشتراط بها لان الحركة في وجودها على كل حال فلو اشتراط وجودها بها لزم الدور وهذا الجواب
 انما يرد في اشياء العدمية بعض الاحوال العينية بنفسها لا غيرها فلان لزم الدور او احتيج تلك
 الاعراض المتعدي لا يخلو في وجودها لا في بقائها لعدمها وانما احتيج في بقائها لا في وجودها فلو لم ينزل الجوز ان يكون
 جميع ذلك فلا سبب لعدم اثاره الفاعل المحذور فلو لم ينزل الجوز ان يكون السبب في ابعاض الاحوال التي لا تقوم تلك
 واجبة ولها تعلقات متعدي بغيره فلو لم ينزل الجوز ان يكون السبب في ابعاض الاحوال التي لا تقوم تلك
 وايضا يجوز ان يكون الارادة في الازل متعلقة بوجوده في وقت وجوده في وقت وجوده في وقت وجوده
 وقوله في الفاعل بالارادة لا يرد من اثاره بعد رتبته والعدم في حق البصيص اثاره فلا يتم ان العدم
 الجوز لا يصح ان يكون اثر الفاعل المحذور وانما ذلك في العدم المستمر والعدم الى ابد فلو لم ينزل الجوز ان يكون
 لا يجوز ان يكون مجرد ابعاده لم يتجدد وايضا معنى مستلزم العدم بالارادة الفاعل هو ان لم يتجدد بآثاره وبأوجه
 فلم يحصل لانه اثاره العدم ففعله هذا ثم ان هذا الدليل منقوض بالاعراض والاعراض في الحول فانها
 تنعدم اتفاقا مع وجود الدليل فيها لا يقال لا انعدام منها كماله بل بغيره فلو لم ينزل الجوز ان يكون
 انها قبل طربان افداها موجودة في اثارها ففعله طربان افداها بان ان يثبت على ما لا يثبت على الوجب
 بل يثبت على العدمين والاعراض في ابعاضها لا في ابعاضها فلو لم ينزل الجوز ان يكون السبب في ابعاضها
 وبقي الوجود عند عدم تعاقب العدم والممكن فلا يبعث العذر المذكور **الفصل الرابع** في ابطال قولهم

واما فيما في
 تلك الاشارة

فقد مر

الاحوال كجتي لا يبعد عن الاحوال فلو لم ينزل الجوز ان يكون السبب في ابعاض الاحوال التي لا تقوم تلك
 بالاحوال من السبب لا يجوز ان يبعد عن اثاره من ابعاضها فلو لم ينزل الجوز ان يكون السبب في ابعاض الاحوال التي لا تقوم تلك
 ان يكون موجودا في قبلة مالقات وكل ان لها خصوصية مع معلولها المعاني ليست من ابعاضها فلو لم ينزل الجوز ان يكون
 اقتضاها هذا المعلول او بغيره ففعله طربان افداها بان ان يثبت على ما لا يثبت على الوجب
 لا يثبت على ما لا يثبت على الوجب فلو لم ينزل الجوز ان يكون السبب في ابعاض الاحوال التي لا تقوم تلك
 الازالة بسيطة التي لا يثبت عليها فلو لم ينزل الجوز ان يكون السبب في ابعاض الاحوال التي لا تقوم تلك
 اصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول او لا لزم ان يكون خصوصيتها كسبها في ابعاضها فلو لم ينزل الجوز ان يكون
 المعلولين خصوصية ليست لهما مع غيره ولا يكون على شئ غيرها معلول بل يكونان معلولين مع بعضهما
 الاول بحث في خصوصيتها مع المعلول الباقي كجسرها فيكون لهما مع كل من المعلولين خصوصية لهما مع الاخرين
 على كل منهما لانهما فعلان في ابعاضها فلو لم ينزل الجوز ان يكون السبب في ابعاض الاحوال التي لا تقوم تلك
 بان تترتب عليها علالتان بل لا يرد في ابعاضها فلو لم ينزل الجوز ان يكون السبب في ابعاض الاحوال التي لا تقوم تلك
 وجوابنا لانهم انما يثبت ان يكون للعداثة خصوصية مع معلولها المعاني ليست من ابعاضها فلو لم ينزل الجوز ان يكون
 مع كل من خصوصيتها لانهما فعلان في ابعاضها فلو لم ينزل الجوز ان يكون السبب في ابعاض الاحوال التي لا تقوم تلك
 واما ان طربان يكون لهما خصوصية مع معلولها المعاني لا يكون تلك الخصوصية بغيره فلو لم ينزل الجوز ان يكون
 فلا ولا يثبت عليها وما ذكره من انزلها لانهما فعلان في ابعاضها فلو لم ينزل الجوز ان يكون السبب في ابعاض الاحوال التي لا تقوم تلك
 الخصوصية بغيره فلو لم ينزل الجوز ان يكون السبب في ابعاض الاحوال التي لا تقوم تلك
 الملازمة وانهم لو لم يثبتوا على ابعاضها فلو لم ينزل الجوز ان يكون السبب في ابعاض الاحوال التي لا تقوم تلك
 مع امور متعدي ففعله طربان افداها بان ان يثبت على ما لا يثبت على الوجب
 ليس معلولها وسببها بغيره ففعله طربان افداها بان ان يثبت على ما لا يثبت على الوجب
 الخفية بالمعلول المعاني لم يثبت عليها فلو لم ينزل الجوز ان يكون السبب في ابعاض الاحوال التي لا تقوم تلك
 وبطلان الالباب فيكون فلو لم ينزل الجوز ان يكون السبب في ابعاض الاحوال التي لا تقوم تلك

فقد مر

مب

جميع مومعلول لها بسبب تلك المعلوم فان قلت كمن يعلم اللون ان ذاك العلة اذا كانت احد
 من جملة الوجوه وكان لها خصوصية واحدة مع امور متقدرة كان نسبتها اليها واحدة فلا يكون لها احد
 العلة ليس الا في سبب نسبتها اليها مع العلة فلا يكون اشياء معدود بل شيئا واحدا قلت فانه
 الخافى المختلف بكونها لا يكونا شيئا في تلك الحالة فانه لا يكونا شيئا في تلك الحالة فانه لا يكونا شيئا في تلك الحالة
 ام واحد وانما يتاخر في القواعد فانه لا يكونا شيئا في تلك الحالة فانه لا يكونا شيئا في تلك الحالة
 متقدرة نعم فانه لا يكونا شيئا في تلك الحالة فانه لا يكونا شيئا في تلك الحالة
 فانه لا يكونا شيئا في تلك الحالة فانه لا يكونا شيئا في تلك الحالة
 على علمها الواضح تلك العوارض الخفية الخفية فلا يكونا شيئا في تلك الحالة فانه لا يكونا شيئا في تلك الحالة
 لا يصدر عن الواحد بل في تلك الحالة فانه لا يكونا شيئا في تلك الحالة فانه لا يكونا شيئا في تلك الحالة
 لا تقاوم معنى الوحد الكفيل فانه لا يكونا شيئا في تلك الحالة فانه لا يكونا شيئا في تلك الحالة
 قبل كل المثل في كثرته ونفاوته طبقا لهم فكيف نسب في دعوى البداهة وقد يجب ان يكونا شيئا في تلك الحالة
 السلوب والاضافات اما ان يخل بالوحد الكفيل او لا فان كان الاول بطل ما فرغوا من هذه المسئلة
 من ان البداهة الاولى لا يصح ان يصدر عن امور متقدرة لكونه سلب عن اشياء كثيرة بعد اعتبار جميعها ان
 يكون مصدر الامور معدود وان كان الثاني فوجد للذات البسطة باعتبار سلب خصوصية مع معلولا
 المعقولات لان تلك المخصوصية مع معلولا مما هو باعتبار سلب خصوصية اخرى مع معلولا المعقولات
 الا ان لا يكون حصة المخصوصية مع المعلول الاول ويصدر عنها باعتبار تلك المخصوصية في ذلك المعلوم
 من غير لزوم محذور لا يجوز ان يكون خصوصية العلم مع معلولا اعتبار امر عددي ينضم اليه تلك العلة و
 لا يلزم ان يكون لعدم دخل في وجه المعلول وهو بطل بالفرج والاعدام التي يتوهم كونها شروطا لعدم العلم
 للفصل في تبين انوث مثل السلب في كل ما يشترط في امور وجودية كوجود شئ في شئ
 انوث للفصل في تبين انوث مثل السلب في كل ما يشترط في امور وجودية كوجود شئ في شئ
 لان كل ما يتوقف عليه وجه شئ لا بد وان يكون موجودا فان العقل لا يتقبل على كونه في شئ في شئ

فان قلت تحت السلب الاول في السلب على بالوحد الكفيل لانه يقتضي ثبوت السلب في سلبها يكون
 باعتبار وجه السلوب معه وهو هذا الاعتبار لا يكون واحدا حقيقيا ولا بغيره بطلان ما فرغوا من هذه المسئلة
 لان البداهة الاولى لا يكونا شيئا في تلك الحالة فانه لا يكونا شيئا في تلك الحالة
 ويجعل اعتبار كثرته يكون من حيث العدد والكثرة وانما يصدر والمعلول فلا يتاخر في صدور معلول في نفسه
 باعتبار قلت لان السلب يستدعي ثبوت السلوب بل فعل السلب يستدعي فعل السلوب واما
 نفس السلب يعني انتفاء شئ من شئ فلا يستدعي ثبوت السلوب اصله لان في الذهن ولا في الخارج فلو
 باعتبار كثرته يكون للبداهة الاولى في مرتبة ايجاد المعلول الاول كثرته بغير اعتبار ان يكون مصدر
 لكثرة فلا يصح التفرع وقد كبح لهذا المطلوب بان لو صدر عن الواحد الكفيل او ب لزم صدق قولنا مصدره
 او لم يصدر عنه آ من جهة واحد وانما لا يستلزم صدق المتناقض اما صدق الاول فخطا واما صدق الثاني
 فلان لا مصدر عن الذي هو غير آ صدق انه مصدر عن آ ولم يصدر عن آ واما انتفاء جهة واحد فلان
 الكلام في الواحد الكفيل الذي لا تعدو جهة واحدة وهذا الوجه هو الذي كتب الشيخ الميرزا في كتابه
 على طلب من البرهان على هذا الخط وجوابه انما لزم انه اذا صدر عن ب الذي هو غير آ صدق انه مصدر
 عن آ بل اللازم عن ما ليس به هو لا ينافي قولنا مصدر عن آ وقاله الامام الرازي والعجب من من
 في تعليم لانتفاء جهة من الخط وتعليلها ثم لفظ جاء لبداهة الخط الا شرب اعرض عن اسفلها
 حتى يقع في غلط مضمون من البيان وقد يقرر هذا الاستدلال بان لو صدر عن الواحد الكفيل انسان كان
 وب مثلا فمن حيث انه من آ لاجب عنه آ لانه من ان العلة لها مع معلولا المعقولات خصوصية لا يفر
 تلك المخصوصية مع معلولا لا باعتبار ما يصدر عنه ذلك المعلول المعقولات فلو وجب عنه ب لكان وجوب
 ب عنه من حيث انه من آ لانه لا تعدو جهة واحدة لان الكلام في الواحد الكفيل فيلزم التناقض لانه من حيث
 انه من آ لاجب عنه ب وقد ثبت انه من حيث ب لاجب عنه آ لانه من آ لاجب عنه ب وهو تناقض وقد ثبت
 فيما سبق ما في المقدمة القائلة بان العلة لا يصح معلولا الا في ذلك فدل على ان لو صدر عن الواحد الكفيل
 انسان كان وب مثلا لزم ان يتناقض لان عدم مصدره آ على مصدره ب فلو لم يصدر عن عدم مصدره آ ايضا

تلخيص
 بالبداهة في العلم والعدم
 المعلقة

الفؤاد من واهبه وهو العقل الفعال بما واهبه الله تعالى من الحكمة لا كما كانت كاجسام الغنم
 فانه طبع النور كلاف الايام السماوية لم يكن سبب وجوده عقلا كحكمة الاستيلاء
 كون الثابت على ما لا يتغير لا يتغير العقل الفاعل من وجوب ان يكون ما هو سببها القوة
 مشتمل على نوع من التغير ليس يتغير بل يتغير في شكل التغير والاكتمال والالايام السماوية فوجد ان
 يكون الايام السماوية في كل يوم في الجاد ما يحصل من تغير في العناصر واختلافها في حركاتها وقوتها
 شتى بسبب حركات يحصل فيها الدور والانعكاس في الايام السماوية بسبب اختلاف
 نسبها من الغنم فان الساعات في موضع من الارض افضل من موضع في موضع وهو وسط
 الفؤاد في موضع وسط الفؤاد في موضع من الارض افضل من موضع في موضع وهو وسط
 من موضع طبيعي وسبب ذلك في موضع من الارض افضل من موضع في موضع وهو وسط
 الحكمة في موضع من الارض افضل من موضع في موضع وهو وسط
 والناطقة تفيض تلك الصور والنفوس عليها من العقل الفعال والاعراض عليه ان يقال انهم
 انه لا يجوز ان يكون الصا والاول جسمي قولكم ان رب من الما والصور فلما تنوع ولم لا يجوز
 ان امر بسيطاً عندنا في الاقطار الثلث كما في افلاطون وما ذكره من الدليل على تركبها من
 مرت ضعفه ولو سلم لكم ان لا يجوز ان يكون العقل الاول الما قوله لان العقل الاول لا
 ان يكون مؤثر اجابته ثم لما الدليل على ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد على تقدير تامة
 انما يدل على ان لا يصدر عنه الا الواحد من عدم شرط او واسط فيكون ان يكون الصور صا
 على ما في الاول ويكون البسيط شرطاً لوجه فان قلت الصور شرطية لعلة البسيط فلو كان
 البسيط شرطاً او واسط لم يتم العدد قلت الشرطية لعلة البسيط هي الصور اعطاة لا المعينة
 عندكم ان يكون البسيط واسط في صدور المعينة واعطاة شرطية لعلة البسيط في لزوم
 الدور وفيه شرط ولو سلم لكم ان لا يجوز ان يكون الصا والاول صور ولا يكون مؤثره وجه البسيط
 بل يكون واسط في ذلك قد عرفت ان العقل الاول لا يلزم ان يكون فاعلا لما عرفت ثم لو

في هذا القول ان العقل الاول لا يكون واسطاً في صدور المعينة واعطاة شرطية لعلة البسيط في لزوم الدور وفيه شرط ولو سلم لكم ان لا يجوز ان يكون الصا والاول صور ولا يكون مؤثره وجه البسيط بل يكون واسطاً في ذلك قد عرفت ان العقل الاول لا يلزم ان يكون فاعلا لما عرفت ثم لو

فرض كون الفؤاد مؤثره في وجود البسيط لا يكون مقتضىه بالتحقق في البسيط لان غاية ما لزم
 ذكره كون الشخص في الوجود لان يكون الوجود موقوفاً على الشخص فيقدم المعلوم بالاعتبار
 الشيء لا يستلزم تقدم الازم عليه ولو سلم لكم ان يكون الصا والاول في ذاته وان سلم
 فيكون ان فيها ما يتغير في حركتها بالان فلا يلزم ان يكون واسطاً في وجودها وكون وجودها مشروطاً
 بوجود الجسم ثم ان سلمنا ان العقل الفاعل لا يكون من المتعدي كون الصادر الاول هو المتعدي
 ان يكون عقلاً لم لا يجوز ان يكون صفة من صفات الجداء الاول ثم يصدر العقل الثاني عنك
 الصفة اول الذات بواسط تلك الصفة فان قالوا بل هو كون الشيء الواحد في الوجود فاعلا وهو
 غير ثابت فليس سبب العلم ان شاء الله تعالى ثم انهم جعلوا الاحور الاعتبارية من شأنه لصدور الكثرة
 على الواحد كالحجج العقل الاول وجوده فاذا جاز ذلك فالجاء الاول به من السلب والاضافة
 ما لا يخفى فلم لا يجوز لكثير كبرها واجابته انكم الحق فيقولون ان العقل الثاني بالان السلب والاضافة
 لا يكون ثبوت الغير مستلزم السلب ولو كان الاضافة من بابا فلو توقف ثبوت الغير على
 السلب والاضافة لزم الدور فان قلب لم لا يجوز ان يكون البسيط في الغير مستلزم لثبوت الغير
 يلزم الدور فقلت فغير هذا يكون صدور العقل الثاني عن الواحد بواسط العقل الاول لان الموقف على الموقف
 على الشيء متوقف على ذلك الشيء فلو كان العقل الاول هو العقل له ابتداء لا كان صدور غيره اثر
 لا باعتبار جهة اخرى فواعط لان الصا والاول لا يكون سبب اعتبار اضافة او سلب وان
 كان صدور ما باعتبار جهة اخرى فبعض الجواب في نقل العلم اليه وبغيره النسب في العقل العلوي
 انتهى الى ما هو المظن وهو ان ما ذكره الحكيم الحق من وجهه ان اوله ان الكلام السلب وتعمل
 الاضافة لا يكون الا بعد السلب والنسب في الدين فهو مسلم ولكن لا يتم انه لو توقف ثبوت الغير
 على السلب الاضافة لزم الدور لان الموقف متوقف ثبوت الغير على كان في نفس السلب والاضافة
 وظاهره انهم من توقف ثبوت الغير في الدين وراعيه وان اوله نفس السلب
 الانتفاء ونفس الاضافة فبان ان ثبوت السلب والنسب في هذا وان سلم في الاضافة فلزم

من

ان يكون بديلاً

قال

۱۷۷

1

ان کھول کر

نفس

三

والحالته

وكل حادث بد من حادث آخر فكل الحسب واحد من الحوادث من علم الاثر فحصل الترتيب الطبيعي
 بحسب الترتيب الطبيعي ايضا واما ما نبهنا فلان عدم وقوع الزمان في تلك العلوم فاجابوا كسلا وفتاوا
 احيى المعنى والاستقبال على ان علمها بالحوادث ليس من حيث ان بعضها واقع كاللأن وفيها ما
 وبعضها الاستقبال او لا ما في ولا حال ولا مستقبل بل بها كنهها بعلمها باوقافها الواقعة
 الواقعة في زمانها ذلك يعني في الترتيب كسلا لا وقا فيستلزم ان التطبيق فيها ما يقتضيه قواعدهم
 فيكون متوقفا بها واما النفوس كسلا فترسم بعضهم ان سها ترتيبا وضعا وطبقا فيتم فيها التطبيق
 فيحصل على اصولها ما وضعا فحسب اراء الزمان الواضحة فيها واما طبعا فلان نفس كسلا متوقفة
 على بدن المتوقف على نفس الابل المتولدة لما حاد بدن كسلا من رتبة اربابان باعتبار ترتيب الوضوح
 بان الحسب الاحاد لا يترتب فيها او قد حدث فيها علمه في زمان وحده اذ في اقل او اكثر في زمان او في حيز
 حيزها آحاد في اذمنة مترتبة فلا يتصور الترتيب في الجمع بحد اراء الزمان واما التقصص منها فقد تم تبين
 مع تنوع آياتها بالانها لا كنهها من حيث انها متناهية الى اذمنة مدونها غير متحدة في الوجود
 اجتماع على الازمنة وبدونها لا يكون مترتبة باعتبار ترتيبها على الابل على ذلك فكل
 هي على محل طبعها ما لا ين الذي له وفل في حدوث الحسب الابن فيترتب في سلسلة من الابل فيكون
 والبدن ونفس الابن وقد عدم من تلك السلسلة بعض احوالها في الحركات والبدن فلا ينطبق
 احوالها بعضها على بعض لا مراع انطباق الموجود على المعلوم والمعلوم ما بعضها على بعض واما الاحاد والاثنية
 فلا ترتب بها لان لا رتبة طبعها انما يكون بواسطة تلك المعلومات فادانتها لم يسبق سها ترتيبا وتعلقا
 بل كل منها موجود على احوالها من غير توقف على الا فلا ينطبق بعضها على بعض الا اذا لاحظ العقل كل واحد منها
 واعتبر احواله كما قد رقت خبره فان لم يكن فاطح على استعماله لتسلسل في العقل غير من التطبيق
 فيتم اثبات المبدأ كاول الموجودات وهو انه لو استند كل ما يمكن ان يكون له في تلك السلسلة
 اذا احدثت حيث لا بد من فاعلمها والابستند عليها شيء منها لا يمكن ان يكون لها اثار في غير هذه
 لاحكامه وتلك الحركات لا يكون لها مراع لا مراع كون انفي على النفس والالتقدم على النفس واستحقاقه وديته

وهو

وهو كالمثل فحين ان يكون خارج تحت وتلك الحركات الخارجية توجب الاحكام في احوال تلك السلسلة اولو
 فوه منها بكون الحسب ايضا واقفا بغير اذليس في الحسب شيء سوى تلك الحركات فممكن العلم الى رتبة
 بل في وقد رقت خلافه واذ كانت الحركات الى رتبة موجهة في الابل السلسلة فلا بد ان يكون لها لغز منها
 استقلالها او بدون الاستقلال ولا يجوز ان يكون الزمان المعلول تلك الحركات الخارجية هو المعلول لا كافر
 المنوسط والابلية من احوال العلل المستقلة على معلول واحد على تقدير الاستقلال لان المتوقف على كل واحد
 من احوال السلسلة على استقلالها في حين ان يكون واذ اخرج من السلسلة فتقطع بها السلسلة فكل حاد ان
 على السلسلة احوالها فترسم موجه الحسب موجه الحسب في اثاره ان له موجه الحسب ان يكون موجه ان
 الحسب من اثاره فترسم اثاره فترسم اثاره فترسم اثاره فترسم اثاره فترسم اثاره فترسم اثاره فترسم اثاره
 للسلسلة وهو ان كان الاحكامه محبا الى العلم الا في كل تلك الحركات فترسم وهو ما فوق المعلول الذي انما يات
 وحكم جردا ما يقال من ان المراء بالعلية في تفرع الدليل هو الفاعل المستقل على معنى ان الابل مستقلة على احوالها
 السلسلة لا الابل والما بعد رتبة وما قبل المعلول لا كافر لا يات بليس فاعلمنا استقلال هذا المعنى وهو طوقا
 ان المعلول هو ان كل حرك من مركب من تلك الابل فاعلمنا استقلالها على معنى ان لا يكون في احوالها
 المركب الا واستند اليه والما بعد رتبة هو اما مركب من مركب من احوالها مستند بعضها الى بعض
 والما بعد مركب من احوالها مستند اليه مستند بعضها الى بعض على ما هو الموقوف في السلسلة التي كل حركتها
 فلم يتم الفاعل المستقل له بذلك المعنى عنونه ولم لا يكون الفاعل المستقل بمعنى المركب لا الجاهل الفاعل فلو
 عنه وفيما ذكرناه استقلال هذا المعنى فان قلت ابي فترسم من السلسلة بغير فعلية او حركية بان
 يكون له لها لان اثاره في السلسلة يحصل مائة واثني عشر على تفصيل وتفصيل مائة فلو كان
 على السلسلة فترسم منها تفرع المصوح بلا مراع قلت الحاصل للسلسلة او بالبدات هو ما قبل المعلول لا كافر
 ونتم السلسلة واما علمه فهو يحصل له او بالبدات وبواسطة حصل السلسلة فيكون متعينا لكونه على السلسلة
 من غير حركتها فترسم كما مراع الفاعل في رتبة الاستقلال على استياد السلسلة في العلل فاعلمنا احوالها
 لفظا تم الا ان له بالواجب لا علمه لوجودها وبه بالعلم بالوجود علمه وان كان المراء به اقل من

مهم

ممكن

ذلك

جب

انما للملك الثاني بالاول فلا يكون وبسبب استقلال الباب انه ان اراد يكون النعمان من العوارض كونه
من العوارض في المنة فلا يرجح لزوم ترك محبة كل منها وان اراد يكون من عوارض الموتة فيكون معقول لان الموتة
تتم في شي مع نفس تعود مهموم من وفور السكره فلو لم يعين في سوا المنة المحبة شي بارادة لم يكن
مهموم من محبة معقول نعمان في السكره فلا يكون شغافا فينا وفرا في نفس في كون كاجتماع في التعيين
الام منفصل من قبل الوجوب لوجوده فان الواجب هو ما لا يجزى به وجهه الحفرة والاضيق في التعيين لانه
ذلك ويجب بان الوجوه لا يعم من الذات من حيث هو معاني لا المطلق على الاطلاق وايضا قد اقرض
للاوجب من رايه في ما به يكون وجهه مما لا ذلك الامر المنفصل انه ابر فلا يكون وايضا في هذا لا يبار
لا يعم من عدم لا من الوجوه المالكات وزاها في تعين الواجب على امتناع الوجوه عارضا لما من غير امتناع
او محال الا لا نقول النعمان لا يرد ان يرد في عوومه الوجوه والام يكره الوجوه من حيث هو ما نعلم
فمن اشتركه من كثيرين على اعتبار عارضة فلا يكون الوجوه من حيث هو هو فينا فلو كان الوجوه محال في التعيين
مردح اصناف العارض اما هو معتبر في عوومه بالذات فيلزم من اعتبارها اما منفصل امتناع الوجوه
والواجب في المسئلة الثانية ان اريد بالوجوب قضاء الذات الوجوه فلا يتم نفس فبقية الواجب بل هو
احر اعتبار في الوجوه له في الخارج قطعا فلف يكون محقق الواجب وان اراد من اذنه في هذا
المفهوم فم كنه لا ينفذ المطاوعة ان يكون ما به من له هذا المفهوم فحقيق مختلف مجاز كل منهما في اللف
بنفس في غير لزوم تركه فان قيل فلف قد اقام الدليل على كون الواجب نفس المنة الواجبة
نفس عوارض الدليل على كون عارضا فان كون المناظرة قد يعم كون الوجوب بالمتن المذكور
نفس المنة وورثي كونه مفهوما اعتباريا قطعا والدليل على ان يكون نفس المنة الواجبة في
مفاد المفرد فلا يسجد ان لم يعان عندنا وجهه في ذلك وان يقال في بيا وجه العطف في ان
فهم لو كان عارضا لما كان معقلا ممنوعا لان مفهوم اعتباري لا موجود خارجي فلا حاجة له الى
فان قلت المفهوم الاعتباري وان لم يمتح الى اعله لشبهها في نفسها كنهها كنهها اليها لشبهها في الوجود والامر
قلت انه وجوب فاعني بنفس انما فرجه الذي هو الوجوب المطلق فيلزم تقدم وانما يكون

الذي هو مفروض على انما هو بالوجوب الذي هو عارضة فلا تقدم لشي على نفسه كان ذاته ومفروض
مقتضى الوجود المطلق الذي هو عارضة عندم هذا وقد يتوهم ان حصول المسئلة اما قياس
استثنائي وضعه على المقدم لسع على الثاني هكذا حل ما كان الوجوب الذي هو نفس المنة الواجب
مقتضا للتعين كان التعبد متمعا كمن المقدم هو فالتا علة او اخر اني هكذا الوجوب الذي
هو نفس الواجب مقتضى التعبد وكل المنة مقتضية لتعنيها بنسب قد اقر له فاقوالا واجب بنسب قد اقر له
و قد اريد انما ان التعيين لا يرد على هذا الواجب بنسب منة على خلاف بينهم من المسئلة التي لا
يتردد بعين على ما به في ان جعلوا التعيين ابر على منة لم يعم المنة في المسئلة التي وان جعل
عنه لم يعم المنة في المسئلة الماول اذ لا يصدق في احدى المقدمتين العكس وضع المقدم او
الصوري **وجواب** ان التعيين نفس منة الواجب عندم وليس حصول المسئلة كما اول ما ذكره في لا يصدق
احدى مقدمتي الدليل فلا يبرح الاستدلال به من حصوله محال لو كان الوجوب مستمرا على ان انما لم يكن
تعين الواجب نفس منة وهو ظيل كان رايد عليه فلا ان يكون محلا اما ما لم يولدوا فيهم
خلاف المفروض هو نعتد الواجب لان المنة مقتضية لتعنيها لا وان يكون في منة في شغل الا
لزم خلف مقتضى الطبيعة عنها او بام منفصل ولا كان اصناف التعبد ظاهرا على غير كون التعيين نفس
المنة لم يتوهم **المسئلة الثالثة** هو ان لو كان الواجب اكثر من واحد كان كل منهما تعينا زابدا
على منة وورث ان امتناع اخره طبيعة واحد بعضها في بعض لا ينفذ الا بتعني رايد عليها فليحتم
ان يكون بين التعيين الوجوب لم يرد اول فان كان التا وهو ان لا يكون بينهما لزوم عاز انما كان
واحد منها على فافانها احد ما لا في سبب تدعى سببا وليس ذلك سبب نفس الذات وان
كان بينهما لزوم فبعضها بالشي الاول فتعني ان يكون امر فيكون كل من الجانين عارضا لغير
فلا يكون شي منهما واجبا به وان كان لا وجه فاللزم من الشئ ان يكون احد ما علة
كاذا او يكونا معلولين بالذات فان كان بغير الوجوب علة للتعين لزم خلف المفروض لان التعيين
القبول لانه غير مختلف ولا يوجد الواجب بدونه وان كان يكون التعيين علة للوجوب لم يرد كون الوجوب

اذ بان بالتعبير ان جعل التعيين لا يراو الا ان لم يجعل التعيين رايدا لزم خلاف المقروض ونقدم
 الوجوب على نفسه فمردود تقدم العلة على المعلول بالوجوب والوجوب وان كان اللزوم بينهما كالمكان
 معلولا لعلته فانه تلك العلة هي ذات الواجب لزم خلاف خلاف المقروض لان الطبيعة اذا انقضت
 تعينها لغيرها في شئها لا تقدم وايضا لزم تقدم الوجوب على نفسه لما عرفت وان كان الامر
 متفصلا عنه لم يكن الواجب بالادوات واجبا بالادوات لا مساع احتياج الواجب في الوجوب والتعيين
 بل في احدهما لا امر متفصل وهو قطعه اما لانه لو كان الواجب كشيء من واحد الحكمين تعين رايد
 على ما بينه وانما يلزم ذلك لو كان ما يقال له الواجب حورا مسكرا في الهبة النوجب وهو متون
 ولم لا يجوز ان يكون ماصدا على الواجب حورا متونا في الحقيقة غير كل منهما على الاخر انه في غير
 اجتماع التعيين رايد ولا يغير في كل واحد منهما نفس الهبة ويكون كل واحد منهما مضافا متقبلا للوجوب
 المطلق ويكون تقدم الواجب على الوجوب المطلق بالوجوب الخاص الذي هو نفس الذات كما تحققت
 ذلك فيما سلف قال الامام الغزالي المسك الاول قوله انما لو كانا التعيين للجان نوعا
 الوجوب ومقولا على كل واحد منهما وما قيل عليه انه واجب الوجوب فلا بد ان يكون وجوب ووصف ذاته
 ولا يتصور ان يكون لغيره وجوب الوجوب له العلة متكون ذات واجب الوجوب معلولا وقد انقضت علة
 له وجوب الوجوب ولكن لا يرد بوجوب الوجوب لا اما لانه انما هو وجوب بعلته بكنه في الماورد نحو
 ان نوعا ذات ان مقول على زيد وعلى غيره فليس يرد ان ذاته والا لما كان عروا ان تافكت
 الانية بكنه الماورد علة لها وعلة لها ماحا معلول لذات الانية فذلك لتبوت وجوب الوجوب الواجب
 الوجوب وان كان له ذاته فلا يكون الالة وان كان له ذاته فمعلول وليس بواجب الوجوب لا بد وان يكون
 واهم اسد اعانته من غير غيره واجاب ما قلناه ان الوجوب ليس له لان معناه كون الوجود على فلا
 حاجة الى علة فالتمه يرد بان علة اما الذات او غيره فمردود فاسد سلكا لوضوح بل سلكا لبلواي
 في بعض صفات الانية فضل على غيره السلب اذ لو قال قابل السوا لولون لذاته او لعلته قال كان
 لذاته فيشبه ان لا يكون له لولونا وان كان السوا لولونا لعلته جعلته لولونا فيشبه ان يقبل سوا له ليس يكون

اقول ان الله لم يذكركم في الاستدلال ما هو المقصود من ظاهر عبارته من ان وجوبه بالوجوب لولونا
 مقولا على اثنين فان كان حصول وجوب الوجوب اذ وجوبه مما يقال له واجب الوجوب لذات ذلك
 المعاني فلا يكون لغيره فظاهر البطلان وليس بوجوب في كل واحد من عين وانما هو مطابق لاصولهم
 فلا يبرهن بهم فان القول بان واجب الوجوب اذا كان وجوبه لذاته لا يتصور ان يكون لغيره قول
 ما ان الطبيعة المحلولة لا يستلزم في لازم واحد ولم يرد احد الف في بطلان من المحل متفقون
 على ان ما كان امر واحد يقين بطلان الحاسية الحسنة بذا وانما هي غير مستمرة في امر ذاته كجوابه في العلم
 مثلا الوجوب عند سيم ام واحد شئ فلو كان ثابتا لذاته لم يتصور سوا لغيره فثبت لولونا في
 ما كان قائم واحد نوعي من اقتضاء الهبة نوعا ان لا ينفصل في ذلك النوع وما ذكر من الاتفاق على ان
 الطبايع المختلفة في لازمها هو الواجب النوعي دون الشئ لا نقول لو ثبت كون الوجوب احدا
 شوقيا بكنه في المعان سواء كان نفس الهبة او وصفا لها لا مساع كما يقال غير كذا وكذا فيام واحد شخصي
 فلا حاجة الى ان يقال اما لذاته او لغيره وان الله ان نوع وجوب الوجوب فلو كان له فذر ان فلا ي
 لانا ان يكون وجوبه وجه او لغيره من لذات وجوب الوجوب على ما مع ان يكون وجوب الوجوب
 اقضي ان يكون خصوصية ذلك النوع فلا يتصور ان يكون لنوع وجوب الوجوب فذر ان في ذاتهم خلاف في
 الذات عنها او لغيره وجوب الوجوب بان لا ينفصل طبيعة وجوب الوجوب ان يكون خصوصية ذلك المعاني كما ان
 الطبيعة لانا لا ينفصل ان يكون خصوصية بذر فلو كان هذا النوع واجب الوجوب معلولا بامر غير وجوب الوجوب
 فلكون شخص واجب الوجوب معلولا فلا يكون واجب الوجوب وهذا يقتضي ما ذكر من الشج في بعض الصفات
 ومبناه على كون الوجوب نفس الهبة الواجب لو كان عارضا لكان ان يكون المقتضى له هو ذات
 ذلك المعاني فلا يلزم كون ذلك المعاني معلولا لغيره في ابر الظاهر ان يقال لانه كون وجوب الوجوب
 نفس الهبة الواجب بل هو عارض في عوارضها فيوز ان يكون ذاتها لغيره يقتضي كل منها ذلك العارض
 الذي هو وجوب الوجوب على ما سبق لا ما ذكره من ان الوجوب مرسل لا ينفصل علة لانه ان لم يكن الكون
 نفس الهبة الواجب فلا وجه لجعله امر اسليا وان متفه فذلك بكنه في الواجب لان الوجوب سوا ام لم يكن

فلا يلزم من

نوع

تفعل في الواجب بلزم من عدم كونه وجوب ذلك الفرض معلوما بالواجب ان يكون ذلك الفرض مكنيا لكونه
 معلوما في تلك الفرض فلا حاجة معه الى ان يكتب ما ذكره على ان لا وصفه في السبب بل في كونه معلوما
 لعدم شتمها كمنها في جنسها لثبوتها لوصفها فانها قد يكون الفرض بدلا لشيء في بعض صفات كائنا ما كانت غير صحيح السبب
 ظاهر الفرض لان ملك الحق ان كانت موجودة في وجودها في نفسها وثبوتها لوصفها محال بالضرورة
 ان كانت اعتبارية فاعتبارها في علمها لثبوتها لوصفها يظهر من اوضاع الحق ما ذكره في بيان ان
 لو قال قائل السوله لكونه لدا تر ولعله فان كان تر فينبغي ان يفعل سوله ليس يكون بشي لان ان
 جعل النوع مخرضا للسوله فانوته معلوم ان السوله ولا يلزم عدم ثبوت اللونية الى ان لا يشترط
 اللوازم التوقي بان امور محتملة المعاني وان جعل ثابتا للسوله فانوته معلوما بفعله فانهم الى
 الدليل الذي هو حجب نفسه نوعا وكلمة ثابتا له قال فعل الجس وعاء جعل الجس في النوع امر الى
 متلازمان سرهما فصل في تلك النوع ولا يلزم ان يفعل السوله بدول لكونه لان فعل السوله بدون
 انهما ان فصل ذلك ما يكون اذا عمل لونية السوله بطله فان علم ثبوت اللونية للسوله لكانت
 خارجة بلزم انهاء اللوسا متوقفا على ثبوت السوله لوثابة وان فعله كذا لكانت العلة وافضل فبما
 ينبغي ان السوله ولا تقرب في قدرها فلا يلزم ان يكون السوله لوثابة او يقول ثبوت لونه لكل معلوما
 بما يحصل المحل في كونه كائنا ما كان في نفسه المحل ولا يقرب في قدرها فلا يلزم عدم ثبوت لونه للمحل لان ذلك لا ينبغي
 اذا انقضى المحل بدون علم ثبوت لونه وليس كمنه في كونه ما يقال من ان ثبوت لونه لدا تر لا يعمل
 على كونه لان لا يعمل بطله فارجح على ذلك ان لا ينصorian يكون ثبوت شي في نفس الامر من غير
 ان يكون هناك للثبوت وليس ثبوت شي مما يمكن ان يتفكر في نفسه من غير اتيان الى شي حتى يكون واجبا غير
 جماعا السبب ولا نفس الدابة لدا تر طمس معلوما لدا تر ثبوت مشاكاة السوله لا اعتبار لان
 الثبوت يستلزم ثبوت الطرفين ولا اعتبار بينهما الا حسب الاعتبار فيكون الثبوت اعتبارا بوجه تقدير
 للسك انما ايضا قصور لان حاصل ما ذكره بعد حذفه وابتدأ انه لو وجد واجبا لكانا افعالا ثلثين
 من كل وجه فيرفع التقدم والاشتية او ثلثين من كل وجه فلا يثبت ان في وجوده لوجوده والوجود

خلافه ومثله كمن في امه ثلثين في افتر كمن كل منها مما لا يشترط ومابه الامتياز فيعلم من تركيبه
 وانت تعلم ان في الاسس كل في امه والاختلاف في امه او لا يثبت من التركيب بل ان يكون كمنه
 لعارض والاختلاف باعتبار السبب بل في امه من لوازم التركيب من شأن كون الوجوب في نفسه
 غير عارض كما في امه في السبب لان لا يربطه تركب في الكثرة سواء كانت كسب الاقواء وكسب
 الذات والعلة كائنا ما كان في امه في سبب لانه لا يوافق في نفسه القوم واحتمل ان العكس
 في سبب الى ان الجداء لا يوافق في كونه بسبب في سبب كثره بوجه من الوجوه لا حسب قبوله انقسام
 الى اقواء المقاربات كما لا محذور العاقل ولا حسب الاقواء الوجودية كما طمس الطبعي كمنه في الخارج من
 الهويلا والعوض ولا حسب الاقواء العلية كالفان التركيب من الاقواء العلية في جلد الحيوان وفعله
 الذي هو الناطق ولا حسب السبب بل يكون ذاته موصوفا بصفة موجودة لا يربط في ذاته كسب خارج السوله
 بل في العلم والفرض كالفان ولا حسب السبب والوجوه بل يكون لوجوده رتبة علمية كالفان
 كثره اسما في اعتبار كثره السبب والاختلاف في لا ينفق كثره الذات بوجه مثلا او افضل له تعالى اول فهو
 اخذ في امه موصوفا بطله واذا قيل له تعالى قد علم سبب لعدم ثبوت الوجود مع حاصل القديم والبارغ
 لا ويطمس موصوفا بعدمه ولا موصوفا بعدمه واذا قيل واجبا لوجوده فبما انه لا محذور لوجوده وهو علم
 لغيره وهكذا **فان** لا عام الفرض الى ان بعض ما ذكره من هذا الاغراض يكون اعتبارا لكل ما ثبت
 على اصولهم من غير علم ثبوتها وبعضها لا يجوز اعتبارها وبيان فساد ما ذكره من ان ثبوتها
 الا اننا تقدم مسئلة اختراع كون الشيء الواحد قابلا وقاعلا ساء مسئلة في القضا عليها وبيان ما هو
 فيها يقول انه تعالى وتايد ان شاء الله تعالى **مسئلة** في بطلان ان الواحد لا يكون
 قاعلا وقابلا للشيء واحد هو سبب كفاء الى ان السبب الحقيقة الذي لا تعد من كونه فاصلا كالجواب
 على انهم لا يكون قابلا للشيء وقاعلا له وبنوا على ذلك امعاء انصافا لواجب بعضه حقيقة والذي علوا
 عليه في ذلك حوان نسبة القاعل الى المعقول بالوجوب وسبب القاعل الى المعقول بالامكان والوجوب والامكان
 متغايران لا يفتان في محل واحد كائنا ما كان من جهة واحدة وقد هذا الاستدلال بانه ان اراد ان

فصل

علة

الفاعل عند السجدة وانقل موافقه ومبرورته موصوفا بالفاعلية بالفعول جيب وهو المفعول به
فكذلك الفاعل اذا اخرج من تحت ما يتوض عليه كونه فاعلا بالفعول وجوبه المفعول به وان اردنا ان الفاعل على
لا يجيبه وجه المفعول ولا عدمه وكذا الفاعل على ما لا يجيبه وجه المفعول ولا عدمه واجيب منه
ما ان الفاعل من حيث انه فاعل قد يكون مستقلا موصوفاً بالمفعول دون الفاعل فلا ينصرف استقلاله
واجابه من حيث انه قابل في بئس امره من اصناف المفعول لا مكانه اما الفاعل فالعمل وهذا موجب الجواب
والقول لا يجوز استقلاله في بئس امره من جهة واحدة وانما في كل واحد منهما فاعله فاعله من جهة واحدة
كما طلق في كتابه قولنا الا ان من حيث هو ان كان الموصوف من حيث هو موصوفاً اي نفس موصوف
ونفس موصوف من غير اعتبار امر في موصوفه وقدير له بالقياس كما في قولنا الفاعل من حيث
تابع لا يجوز بدونه ان المتبوع اي الفاعل بقدر البصيرة لا يجوز بدونه المتبوع وقدير له بالتفصيل
كما في قولنا النار من حيث انها حارة بسبب الماء اي اذ تارة علمه للتبعية فيقول المفاعل من ان لا يمكن
ان يكون مستقلا موصوفاً بمفعوله لا شبهة في انه لا يبر له المفعول لعدم مناسبة المفعول لفعل المتبوع
في ان نفس موصوف الفاعل على ان يكون موصوفاً بمفعوله او لا يمكنه فاما ان يبر له المفعول الثالث كان
اريد التبع بالقياس يكون مع الكلام ان دلت الفاعل بقدر البصيرة الفاعلية بمتبع ان يكون موصوفاً بمفعوله
وهو في كل المنع الا ان يضا فاعله في فعله الفاعلية ويقال دلت الفاعل بقدر البصيرة الفاعلية والبنو
غير الفاعلية لا يمكن ان يكون موصوفاً بمفعوله في يكون المفعول المذكور محكي كالملازم منها فاعله في قوله من
الفاعل ولا تنزع فيه واما النزاع في المناقاة بين الفاعلية والعلية وان اردنا المفعول الثالث فانه
اعتبر التعليل او لا ثم السلب المستفاد من عدم المكان على ان صفة الفاعلية لا يكون سبباً لا مكاناً
وجوبه بالمفعول في الفاعل ثم ولا خوف فيه وانما يلزم الخوف لو كانت الفاعلية سبباً لعدم
المكان وجوبه بالمفعول في الفاعل لفتح يلزم المناقاة بين الفاعلية والعلية للمناقاة بين لازمها
فيلزم امتناع اجتماعها في كل واحد من جهة واحدة وان اعتبر السلب ولا ثم التعليل على ان صفة
الفاعلية سبب لعدم المكان وجوبه بالمفعول في الفاعل ولا يلزم من عدم سببها المكان وجوبه

المفعول

المفعول ان يكون سبباً لعدم المكان متى يلزم المناقاة بين كلا من فاعلهما سبب اجتماعهما لا
ثم قولنا المفعول وجوبه في المكان والقول وجوبه ليس بواجب لصله ان اردنا ان يكون الفاعل المفعول
ليس سبباً للوجوب فلا يلزم نبوت اصناف الوجوب فلا يلزم نبوت قولنا فاعلهما في سبب اجتماعهما في جهة
واحدة يلزم المكان الوجوب واحسانه من تلك الجهة وان اردنا ان يكون الفاعل سبباً لامتناع الوجوب
فلا يلزم فان قلت يجب ان يكون الفاعل سبباً لامتناع الوجوب كذا في المفعول سبباً للوجوب و
المفعول سبباً للوجوب فلا اجتماع في ذات واحدة لم يكن الذات الواحدة من جهة واحدة سبباً للوجوب
وغير سبب للوجوب ولا مثل في استحالته قلت الفعل والقول انما يكونان على مكان الذات بالافاق
لا بالاطاءة ولا يلزم من كون المفعول من المتناقضين قولنا عليه ما عا طاءة ان يكونا على مكان الذات
بالاطاءة متى يلزم من قولنا الذات موجب في المكان والذات ليس موجباً لغير المتناقضين
وقولنا الذات ما عدا ما يثبت فيه موجباً باعتبار وليس العقدة الا ان القول فيه موجباً فليست
واحدة الموضع للسبب والهاوي الى السبب المشرى ثم ان نزلنا عن هذا المعام نقول لهم ان اردنا
ان الفاعل لا يكون فاعلاً اصلاً فالدليل على تقدمه عامه لا يساعده وان اردنا ان الشيء الواحد لا يكون
قابلاً للشيء وفاعله من جهة واحدة فمما تقدم سبباً لانفسهم ولا يلزم من لان الجداء مداول في جهة واحدة
كما حقيقة من قبل يجوز ان يكون قابلاً لشيء باعتبار ذاته وقابلاً لشيء باعتبار جهات اعتبارية فلا يثبت
في الشيء الحقيقة تحت واحد وهو المقتضى من هذا المسئلة وقابلاً على الدليل كذا في ايضا بانهم لا يجوز ان
يكون قابلاً لشيء الفاعلية نوعان فليكن يكون نسبة الفاعل الى المفعول في المفعول على بالوجوب والاف
لا مكان الا في فاعله يكون نسبة الفاعل الى المفعول في هذا النوع من الفاعلية بالوجوب فلا يلزم ان
يكون الفاعل بهذا النوع من الفاعلية قابلاً لاطاءة وعوى الكلية وهو موصوف بان لا مثل ان كل فاعل فاعل
الى الفاعلية المستمرة من ان الفاعل على ان يكون سبباً الى المفعول بالوجوب على معنى ان الفاعلية المستمرة
لا يلزم من كون الفاعل موصوفاً بمفعوله ولا من عدم كونه موصوفاً بمفعوله فالحذر في ما بعين الالهام
يرى ان اشتراك الفاعلية بين الفاعليتين اشتراك لفظي لا حقيقي وليس بها قدر مشترك

م

فلما ان اردتم بواجب الوجه بالاجتماع المعلن فاعلمه فلان ان الصفة لو صاحبه بالواجب لم يكن
ان لا يكون واجبة الوجه فلم لا يجوز ان يقال ان ذات الواجب قديم الما فعل له وكذلك صفة
قديمة مفعلة لفاعلها وان الله لم يوجب الوجه ان لا يكون متعاقبة في وجودها لاقابل استلزاما ان
الصفة لا يكون واجبة الوجه على هذا المعنى ولكنها قديمة لفاعلها في الجملة لذلك والدليل لم يدل الا على
قطع التسلسل يحصل على له متعاقبا لفاعل له ولا متعاقبة وهو محل لصاحبه وليس له قائل واجبا عنه
الكتاب ان ان اريد يكون الصفة تابعة للذات وكون الذات سببا لها ان الذات على فاعلية لها وانما
مفعولة للذات في ذاتها وانما سبب مفعلة فاعلية لمعلوما وان اريد ان الذات فعل وان الصفة
بضمير في قيام الصفة بالموصوفات في ذلك لا يلزم من من ان يكونا فاعلا ولم لا يجوز ان يكونا قديمة فاعلة
بالذات من غير ان يكون لهما فاعل فلا يلزم ان لا يكون واجبة الوجه بالمعنى المأخوذ اما عدم كونه لادوية
باعتبار الاول فلا يلزم على السبب ان هذا ما ذكره فان قيل الى اوله بطله في المسلك الاول فيؤدي الى ان
يرتبط ذات واجب الوجه بسبب ان الذات الموصوفة يكون محملا للمعلولة بكونها مفعلة مفعلة
لها فعدم لزم وما ذكره سابقا فاذ لم يلزم منه الا ان يكون الصفة معلولة عنها بما في غيرها واما ان
تلك المعلولة هي غير الذات في يلزم صانع الذات اليها في صحتها فلم يلزم قط بل المأخوذ امر
اما كون الفاعل فاعلا او كون الذات محملا للمعلولة على فاعلية في صحتها كما قد زعمناه في السابق وان
آله ان واجب الوجه الذي هو الصفة يكون مرتبطا بالعللة ومحملا لها فاعلا في نفسها لانه كلما
لا يقولون بكون الصفة واجبة على تقدير زبادة وفما هي بذات الواجب في وجودها ذلك لا يصح
بل يزعم المحال الذي هو كون الواجب معلولا فقلت المحال الصحيح هو المعنى الاول ولعل الكفاية على امر
الازم على الظاهر سبب له لاف في فهمهم على سبب ان كل كلام في الدليل الثاني فليتنا من
في نطسق عننا وانه على هذا المعنى ثم علم ان ما ذكره في جوابه الاول على المسلك الاول لان من كان عليه
اعتناء تقدير الواجب لا يتم بالبيان على ان الكثرة على الواجب كسب الذات والصفة فانيته بها وصر
غير موجه لان من سببه تقدير الواجب قد ذكره تفهيمها والدليل على ان هذا المعنى على

الامر

نفي

على الكثرة والاف في معنى عاب فالقول بانها لا يتم لا البناء على نفي الكثرة لوجوده على ان الدليل الثاني
على الكثرة محض على ذكره المفقود هو ان الواجب سبب له في كونه متعاقبا بين اثنين فليتنا
بالتعاقب فليتم تركب كل من الواجبين محملا لاشتمال وبما في الاختيار وهو في النوجود على الكثرة
حسب المأخوذ لا الكثرة حسب الذات والصفة فينقض على نفي الكثرة حسب المأخوذ فلا دور في التسليم
الا ان يراو بالتركيب في دليل النوجود مجرد الكثرة سواء كان يجب المأخوذ او باعتبار الذات والصفة
من غير بناء لذلك الدليل سبب كون الواجب نفس له في ذلك لا يلزم كلام المحقق في كنههم ولا كلام
المتقدمين واما جوابه الحقيقي فينبأ على ان على الحاجة الى الموصوفات لا الاحتمال على ما هو في قضاء
المتقدمين فالقديم سواء كان ذاتا او صفة لا يلزم له ما هو في ولا يلزم بكونه متعاقبا في الشيء
اذا كان محملا لاقابل في وجهه فومن حيث هو ولا ينفصل وجوده فاذا نظر الى ذاته من حيث
هي هي كان الوجه والعدم بالنظر اليها منسبا وسال والاف ان كان احد الطرفين او بابل ان كان
اشنع الطرف لاف سبب تلك الاولوية الناشئة من ذاته كان هذا الطرف لاف الاولوية لاف واجبا
فيكون ذاته من حيث هي محتملة في وجوده وليس كذلك وان لم يلزم لاف جاز وقوة نظرا الى
ذاته سبب فينقض اولوية الطرف الا على انشاء سبب الطرف لاف لان الاولوية لها من حيث هي
لاولوية لاف سواء تعدد السبب او اختلف فلا يكون تلك الاولوية الثانية للطرف الا في ناسله لانه لم يلزم
انقضاء سبب الطرف لاف والمتم في خلافه واذا كان الطرفان متساويين نظرا الى ذاته يكون
محملا الى الفاعل في ذلك ان احد طرفي لاف فان مروج الفعل فانه بان تخرج احد المتساويين
فان خرج الطرف ذاته فان قلت اللازم من تساوي الطرفين نظر الى ذاته الا صانع الامم في امر
المتساويين على لاف ومن ابي يلزم ان يكون ذلك المخرج فاعلا ولم لا يجوز ان يكون ذلك المخرج شريكا
او محملا فقلت اصح احد المتساويين في الوقوع الما فعل بوقوعه مروي فاصل في اولوية الفعول
فانما ان يقال لم لا يجوز ان يكون ذاته والامر الخارج هو الفاعل او غيره شريكا في تأثيره وهي في
قال بان في وجه مقدم على رتبة الابداء مطلقا سواء كان ايجابا لنفسه او لغيره لم يأن ان يكون

المتقدم

والشهور منهم في بيان هذا الدعوى مسلحان الاول مسلح العام الذي يدل على كبر
 عنه تمام مطلق سواء كان من اجزاء متمايزة في الخارج او من اجزاء متمايزة في الزمن وهو انه لو تركب
 الواجب من اجزاء متمايزة في الزمن لا يخلو في الخارج لا يخلو الواجب لذاته في ذاته ووجوده بالذات
 بحسب نفس الامر وليس له ان يمتد في الزمن وان كان نفس ذلك الشيء كونه من اجزاء متمايزة فلا يكون واضح
 قطع النظر عن الغير الذي هو كل واحد من اجزائه كقائمه ووجوده بل يكون ذاته في نفسه ووجوده كقائمه
 لما فيه والحق ان الواجب بحسب نفس الامر كونه في نفسه كون الواجب تكملا ووجوده ان يقال ليس يكون
 الا في العقلية اجزاء للمهمة الا ان العقل يمتد في الزمن ليس له ان يمتد في الزمن مع قطع النظر عن عوارضها
 بحسب الاستدلال في الشرط والمقتضية لها محتمل ما مقتضى تعللها بها ليس اعلمها حقا و
 اخفها فضلا وهذا المحتمل وان كانت متمايزة في الزمن بحسب انتمائها ووجودها انما انما
 هو في شيء واحد في ذاته بسيط لا يتعدد في عبادته ان ذلك الامر البسيط لا يكون ان يكون
 من ذاته بل ان اعتبار عوارضه محتمل ما مقتضى تعللها به فان اردت باحتياجها الى التميز في ذاته
 ووجوده هذا العذر فلا تسمي الله واستلزامه الامكان وان اردت مع ان يكون من بيان
 في حكمه على فان قلت الله لا يخلو وهو الذي قلت على ان الوجود في الزمن هو على المهمة
 الخارجية فيكون المهمة الواجب على تقديم تركبها في العقل من الجس في الفصل تركبها في مدغمها
 من امرين متمايزة الا ان احدهما متمايزة في الزمن فقلت الله في العقلية متمايزة بحسب الخارج المهمة
 ووجوده او لا فانما ان يختلف في ذاته ويوجد وجودا او يختلف في المهمة والوجود معا ولا يخلو
 ان قام ذلك الوجود الواحد لكل واحد من تلك الافعال التي هي حلول شيء واحد في محل متغير و
 ان قام مجموعها لزم من حيث هو لزم وجود الكل بدون اجزاء وكلها مما لا يمكن ان لا يقال لما في
 ان قام بالكل لزم وجود الكل بدون اجزاء وانما يلزم ذلك لو لم يكن سارا في الابدان لانا
 نقول لوجود الخارج في الافعال في الوجود في الخارج العلم الثاني وعلم الثاني يلزم ان يمتد في كل افعاله
 على الالف هو لان الامور المتمايزة بحسب الخارج في المهمة والوجود متمايزة على بعضها على بعض

بالطاعة وان فرض فيهما الى ان يابطا امكن فلهذا الواجب كونه متمايزة في الزمان والى طبع الوجود في زمانها
 الوجود في الزمان لا يتركب من اجزاء متمايزة في الزمان بل يتركب من اجزاء متمايزة في المكان وهو انما هو
 الوجود الذي يكون مركباً من اجزاء متمايزة في الزمان والى طبع الوجود في زمانها والى طبع الوجود في المكان
 لوجوده في ذلك المثل ولا تسمي الله واستلزامه الامكان ومنافاة للوجود لذاته والى طبع الوجود في المكان
 الذي لا يتعدد في ذاته بل يتركب من اجزاء متمايزة في الزمان والى طبع الوجود في زمانها والى طبع الوجود في المكان
 التقبيل والتعدد في ذاته بل يتركب من اجزاء متمايزة في الزمان والى طبع الوجود في زمانها والى طبع الوجود في المكان
 الى الوجود في الزمان والى طبع الوجود في زمانها والى طبع الوجود في المكان والى طبع الوجود في المكان
 غير ثابته وانها ووجودها في الخارج في غير خصوصياتها في الزمن ولا السمتية واستلزامه الامكان **المسألة**
 انما ان الواجب لوجوده لا يشارك في شئ من كسائه في حيث لان كل مهمة مما سوى الواجب مقتضية
 لامكان الوجود فلو شارك الواجب غيره في حيث ذلك لغيره لم يحكمه تعالى في ذلك علواً كبيراً او ان لم يكن
 مشاراً لغيره في ذاته لم يلج في العقل ما يفصل بينه وبين غيره فلا يكون مركباً في العقل **في** ان ما ذكره
 مني على ان لا يكون في الوجود واجبات ولا يجوز ان يكون سها من شئ من غير مقتضى لامكان الوجود
 بل لوجوده وبينه كل من شأنه ان لا يفصل بينه وبين غيره فلا يلزم من امكان الواجب في حيث كان ما ذكره وامى الالوهية
 اما الالوهية في ذاتها فلا يتم ما هي عليه ايضا والتوحيد وان كان ثابتاً عندنا فطحا الا ان مقتضى الالهية
 بان مطلق الالهية لا يتم على ما ذكره وانما لان ان عدم مشاركته بشئ من الاشياء في حيث يدل على انه لا يشارك
 لم لا يجوز ان يكون جس محمداً في نوعه بحسب الخارج وان كان له انواع كثيرة في العقل ويكون له فصل
 بينهم من سائر الانواع التي في العقل من غير لزوم ما ذكره من امكان الواجب وذلك لا ينافي في بيان التوحيد
 ومهما موضع ما مل وهو ان المهمة الجس اذا افرغ وجوب الوجود فكل واحد من الوجود في الخارج في بعض
 النوع او لا فلا يخلو في بقى ما ذكره من الدليل على انه لا يشارك في حيث لا يكون وكما في الفصل
 لم يدل على انه لا يجوز ان يتركب من امرين منفصلين والدليل على ذلك ان الواجب بحسب المهمة مطلقاً من
 امرين منفصلين غير تام لما علم في موضعه وقد جاب بان ذلك كل مهمة مما سوى الواجب محتملة

في العلة فموجب ان نفس العاقل او الحسية انما العلة ليست متوقفة للذات وكلها متخلات عندهم
ولا يكون عليك ان العلة لا يتوقف على المادة وهو متوقف على الذات الاولى تباينها عن حقيقة وكذا
بالنسبة الى القول ايضا فليس العلة متوقفة لذات الجدة الاولى والذات العقلية اصلاح بل هي سبب
الاشتراك فيها لا امتياز بالافعال فليس التركيب واما الجوهرية وان قال بعضهم يكونا جنس الجواهر كنههم
منقول المبدأ الاول هو ان افلا بد من شريكه كلاف العقول فانه متقدم مركب من الحس والفعل
وبعضهم يقول ان الجواهر نفس من العقول سببا وغاية بعضها عن بعض بل وانما التي لافلا بالافعال
الفصل الثاني في تبيين غايات قولهم ان وجه الاول على مرتبة وهذا الدعوى
ايضا لا يخفى قول الاسلام ولهذا ما ان السبب بعض المحققين من حاشي المتكلمين والذين يقولون
على الشرح في كتب هؤلاء وجه الواجب لو كان زائدا على ما به المتكلمين في ما باله والام لم يكن موجودا
اصلا ولو قام بها لكان مقفورا اليها وهي غيره وبلون عقولها الا انهم لا يفرقون بين كل ما كان
الما مؤثر والمؤثر فيه اما نفس تلك المنة او غير لا جائز ان يكون في ذاته والامر افقار الواجب في وجوده الى
غيره فلا يكون الواجب اجبا ولا جائز ان يكون نفسها وان المنة وان جائز ان يكون على بعض
صفتها كذا لا يجوز ان يكون على وجه نفسه لا المؤثر في المؤثر لانه وان يتقدم عليه بالوجه فلو كانت
المنة الواجبة على له هو ما تقدم به وجهه بالوجه المتقدم اما نفس الوجه المؤثر في غيره
فان كان نفس لزم تقدم الشيء على نفسه وهو موجود وان كان غيره عا والكلال السبب كان للشيء وجودا
لانها لا يكونا هو البصاح وغيره ايضا ثبوت المعلوم على تقدير عدمه لان المنة الحقيقية تجمع تلك الوجودات
المتسلسلة لا بد ان يتقدمها بالوجه لا يكون زائدا عليها والا لم يكن بكم الحس على بل غيرها واجتنب
بوجوده امر ما ذكره صاحب الاشراق وهو ان الوجه لا يتردد في الاعيان على المنة الموصوفة بل يتردد
عليها في الاذن فقط وهو اختيار بعض المتأخرين عليه فلا علة له في الاعيان لا المنة ولا غيره في غيرهم
الذود وقد سئل الجواب بان الواجب بان الوجه وان لم يكن له هو منة لكن ثبوته انصاف به
حسب نفس الامر فهو وان لم يلجح المنة موجودة لكونه من الاعيان والاعتناء الى الوجود لها في الخارج

المتكلمين

كلها انصاف الى العلة باعتبار انصاف المنة في تلك العقول في غيرنا فيهم افقار المنة الواجبة في انصافها بالوجه بل
امر فان من ذاته او غيرها فيهم تقدمها على وجهه بالوجه لا يقال ذات الواجب تعالى ما وجب انصافا بالوجه
ولم يزل المتكلمين لم يكن هناك اعتبار المنة في الحق في العلة هو لا مكان فان شاء العلة ان يتردد في امر الطرفين
المتساويين على الاخر في اقام بغير هناك طرفان متساويان في غاية المنة وبما يقال ان الواجب هو الذي
يقع ذاته وجوده فمناه وان كانت لا يجوز ان ينصف بالوجود لان سبب انصافه وانما ثبوتها لا يتوقف
ليس على تصور ان يستغنى عن عاها بالوجه في تصور ان يكون واجبا نظرا الى انفسه من وجه اعتبار
الما موصوف ومعدة فهو من حيث هو هو لا يكون الاجابة الموصولة فلا ينفذ في ترميم امره باني حصوله ولا حصوله
من ترميم اما الذات او غيرا فمما افقار من قطعها وانما بينهما ما ذكره الامام الرازي في كتابه وهو ان لا يتم
ان علة الوجود يجب ان يكون متقدمة على معلولها بالوجه فكون لا شئ في تقدمها على المعلول وانما ان
هذا التقدم بالوجه لم لم لا يجوز ان يكون المنة من حيث هي علة لوجودها متقدمة عليه ذاتا لا وجودا
او لا بد ان انتم المتكلمين على قابلية لوجهه ذاتا مع انها لا يجب تقدمها عليها بالوجود والامر لم يتكلم
وجه الشيء قبل وجهه واذا كان تقدم المنة القابلية لا بالوجه فلم لا يجوز ان يكون الحاشي في العلة القابلية
ايضا كذلك فان قيل لا يجوز ان يكون من حيث هي قبل الوجه في وجوده نفسه فلم لا يجوز ان يكون من حيث هي
قبل وجوده في العالم ووجه لا يلزم الاستدلال بوجوده الامار على وجهه المؤثر فليس من وجه العقل فارقته
بشما فان تقدم بالوجود ان الشيء ما لم يوجد لا يكون سببا لوجهه غيره كذا في العالم كان سببا لوجهه
نقول له سبب الجواب ايضا بان الفاعل للوجود لا بد ان يتكلم العقل وجودا او لا من يكتفي ان عاها
اقام الوجود لان مرتبة الوجود متقدمة على مرتبة الوجود بالوجود فان ما لا يوجد في نفسه لا يتقدم على
قطعا سواء كان احياء غيره او احيى ونفس فلا يجوز ان يكون ما به الواجب من حيث حقيقة لوجهه
فاما المنة القابلية فهي مستفيدة للوجود والمستفيدة للوجود لا بد وان يلاحظ العقل في المنة الوجود
في علة ان يلاحظ له استغناء الوجود فذلك لان استغناء المنة على كنهه فلا يجوز ان يتقدم
قابل الوجود ومستفيدة عليه بالوجه هو من ثم قال الامام الرازي في حقها على الشرح انه قد جرد ان يكون

وجه

مهية الشيء سببا لصفة من صفاته فانه مهية لذلك كانت مؤثرة لصفة من صفاته نفسها كانت تلك
 الصفة والافعال ان يكون نفعها على تلك الصفة بالوجه واللام بكل الصفة نفس مهية فقط بل المهية بالوجه
 كانت الشئ ان الصفة هي نفس مهية فثبت ان تقدم الشئ على المؤثر لا يكون بل يكون بالوجه والمؤثر
 ان الشئ لم يقل ان نفس المهية من حيث يكون سببا لصفة من صفاته بل قال يجوز ان يكون ما به
 الشئ سببا لصفة من صفاته وان يكون صفة له سببا لصفة اخرى مثل الفصل في مهية وكذا يجوز ان
 يكون الصفة التي هي الوجه للشئ اعم من سبب مهية اليه ليست هي الوجه او سبب صفة اخرى لان
 السبب مقدم في الوجه والمقدم بالوجه قبل الوجه هذا جازا نه وليس في ذلك ما ان المهية من
 حيث هي من غير مدخله للوجه يكون سببا لصفة بل ان مراعاة المهية من حيث هي من غير اعتبار الوجه
 لا يكون سببا لوجه ما والا تقدم على الوجه بالوجه ويجوز ان يكون سببا لغيره من الصفات لا يبرهن
 من سببته لا يفرق وما يقال من ان المهية من حيث هي يمكن ان يكون صفة معقولة لها كاربعة لثمن
 مثلا من هو لان كونها من حيث هي مع قطع النظر عن وجودها مطلقا فارجا وذا متفهم بصفة او
 على لانها في بصفة حيث لا يكون لوجه ما بوجه مدخل في ذلك لا يقال ذلك لعلها صفة غير معقولة
 قد لا يكون كصوبه احد الوجهين مدخل في انهما فيهما ومثل ذلك يسمى بوجه كوجه الاربع
 متفهم بها سواء وجدت فارجا او ذمها واما انهما فيما بالوجه معرفة على الوجه من كل واحد لهما ما ذكره
 الا انهما العز لا رجوعه كون من وجه الواجب على تقدير زبانه وقيامه بالمهية محتاجا الى فاعل
 مؤثر بناء على انه اذا بالافعال لا فاعل مؤثر فان عنوانا يمكن وانما انما له على فاعلية فلا تم
 ذلك ان عنوانا غيره فهو سبب الاستحالة في الدليل لم يدل الا على قطع سلسل العلى وقطع كصل كصفة
 موجود يكون وجوده اذا لم يكن فثبت ان فعل فيكون المهية سببا للوجه الذي هو ما به فثبت
 المهية الاشياء الى انه لا يكون سببا للوجه فثبت في القديم ان عنوانا سببا لفاعل له وان عنوانا لغيره
 اذ وجوده لا يستغنى عنه ويمكن ذلك ولا استحال في انما الاستحالة في سلسل العلى فانه انقطع
 فقد دفع الاستحالة له وما عدا ذلك لم يعرف شيئا منه فلا يبرهن انما الاستحالة وانما قد تم

قد تمناه في المباحث السابقة ان كان وصف فهو في نفس مع قطع النظر عن غيره لا الاستقلال له وكل
 ما كان كذلك كان طرفا حصوله بالنظر البسيط سواء في جميع الافعال كصله صرح سواء كان فردا
 او جازما فان قلت الوجه امر باري لا يفتقر له في الاعيان حتى يكون طرفا حصوله ولا حصوله مستويا
 نظرا اذا انه يمكن انما فاعل فثبت وجوده وان لم يكن في وجوده فاعل لعدمية كل حصوله للمهية والصفه
 بسن حيث يستغنى عما يحصله لافعاله ان لكل الانصاف موجودا على معنى ان لكل المهية متفهمه
 بالوجه فان قلت اذا الصفة مهية بالوجه بعد ان لم يكن متفهم بها جازا نه ذلك لانها في اياها
 فاعل كجعلها متفهم بها واما في الميزان متفهم فلا تم الا فاعل فثبت تعلم بالفرع ان الانصاف
 الشئ بالشئ وان لم يكن موجودا او جازما بعد ان لم يكن لا يبرهن من ان يبرهن الدرات متفهمه بالصفة
 صوابا بالادلة او غيره ومنه بعد ما يبرهن ذلك الدليل لم يدل الا على قطع سلسل ونظروا كصوبه موجود
 يكون وجوده زابرها فثبت ان لا يبرهن ان يبرهن ان قطع السلسل يدل عدم زبانه الوجه بل يثبتونه
 بنظر ان بعد ان كانت مبطوع السلسل ان يقال لا يبرهن ان يكون وجوده وكذا لقطع جازا مهية والا لا يقع
 الا على حوجه الانصاف في الدرات فيستفهم على وجوده بالوجه او غير ذلك يكون مطلقا للسلسل وقوله المهية
 في الاشياء الى انه لا يكون سببا للوجه فكيف في القديم ان عنوانا سبب الفاعل فلا اعتبار لما
 يستند وجوده الى جوده فبرهن خلاف المبدأ الاول فان وجهه لا يورس استنفا الى غيره واللام بمرمدا اول
 فتبين استنفا الاذا انه على تقدير زبانه على انهم لا يبرهنون باستنفا الاذا انه في حال ام ذلك بل هو ر
 ذلك في السلسل الزم ولا يقال لا يقال ثم قال الا انما روجه الزم انما لم الوجه بل مهية وحقبة غير معقولة
 كما لا يفعل عند ما مر سلسل الا انما فاعل موجود قد ر عدم فلا يفعل وجه ام سلسل الا بالاعمال لها حقيقة
 معرلة سببا لافعاله وانما واحدة فثبت بفعال واحد متفهم اخر غير بالحق ولا حقيقة فان في الحقيقة
 ولا كان حقيقة كصوبه لم يعقل الوجه والدليل انه لو كان هذا معقولا لكان ان يكون في العمل
 لا حقيقة فيشارك الاول في كونه لا حقيقة وميانه في ان له على الاول لا على له وعلى سلسل ان
 غير معقول في نفس وما لا يفعل في نفس فثبت ان يثبت له على لا يصير معقولا وما يعقل فثبت ان بعد له على لا يبرهن

وون

لها لان الجسم ما يتلجب من الاعراض انما يؤثر في قابل له وضع مخصوص بالسبب فان النار
 لا يستحق ان يتلجب من كان متلقيا بها او كانه وضع خاص بالنسبة اليه وريده وما ذكره من الامثلة
 باثباته انما هو للثبوت عليها بالاستقرار لا لجسام واصوالها في تأثيرها والمعلولات قبل وجودها لا
 بالنسبة اليه من فاعلا فيهما اذ مالا وجوده له لا وضع له فهو لا يكون الواجب شيئا لان الواجب ان
 يكون عليه متعلقا لاول من سلسلة المتكلمين في قطع السلسل من البرهان فالتاثير انما
 ما كل فيه من الاعراض لا يؤثر الا في قابل له وضع مخصوص بالنسبة اليه ووجوده في موضع معين وما ذكره
 من الاستقرار احوال الاجسام في تأثيرها بحرية ما قصه به شاعرا فلا يكون في عيني فاعلا **فصل في**
 في نوعه من الاول يعلم بغيره بنوع كلي ولهم من مساكن **الاول** انه لا يجوز من الماهية ولو امكنها فبهم
 بنفسه وكل جرد كذلك يعلم ان يكون معقولا وكل ما يعلم ان يكون معقولا فاعلا اذ كان جردا
 فاما بنفسه امانه فاعلا جردا عن الماهية ولو امكنها فبهم من امانه فاعلا جردا واما ان كان
 جردا كذلك يعلم ان يكون معقولا فلان ذاته منزهة عن العوارض الوضعية اللاحقة للشيء بسبب الماهية
 في الوجود الى درجة الحقيقة للانقسام الى الاجزا المتباينة في الوضع وهي الماهية من التعقل فاذ كان
 جردا فاعلا لم يكن من كونه معقولا بل يكون في نفسه ماعلا لان تعقل من علمه في الماهية
 في بغيره معقولا فان لم تعقل كان ذلك من جهة الفاعل واما ان كل ما يعلم ان يكون معقولا يعلم ان يكون
 عاقلا اذ كان جردا فاعلا بنفسه فان كل ما يعلم ان يكون معقولا يعلم بغيره وكل ما يعلم ان يكون معقولا
 مع غيره يعلم ان يكون عاقلا اذ كان جردا فاعلا بنفسه اما القسم في طلال ما يعلم ان تعقل فتعقل من ان
 على الحكم عليه بالوجود والوجود وما هو في الجواهر الامور العامة واسكن على شيء بشي ينفق تصور ماعلا
 فان كل ما يعلم ان يعلم بغيره يعلم بغيره في الجرد واما الكبر في فلان كل ما يعلم ان يكون معقولا يعلم
 بغيره يعلم ان يكون ماعلا معقول اذ لان الشيء معقولا مع غيره كانا ماعلا في الحق العاقلة
 فيكون ماعلا في ماعله اذ لا يكون كل ما يعلم ان يكون ماعلا بغيره من المعقولات يعلم ان يكون
 عاقلا اذ كان جردا فاعلا بنفسه لان كل ما يعلم ان يكون ماعلا بغيره فانه اذ وجد في الخارج

كل ما يعلم ان يكون معقولا

اذا كان

وهو في غير ارض معارضة لذلك الغير لان معارضة المطلقة لا يتوقف على المعارضة العقلية
 استعداد المعارضة المطلقة واستعداد المعارضة المطلقة مقدم على المعارضة المطلقة وهي مقدم
 على الاخصر المتقدم على المتقدم على الشيء مقدم على ذلك الشيء فمعارضة المطلقة مقدمة على المعارضة
 في الفعل فلو توقف عليها بغيره الدور فاذن معارضة المطلقة بغيره متوقفة على معارضة في الفعل فاذ
 وجرد في الخارج وهو ما لم يثبت يكون معارضة المطلقة ثابتة له وهي لا يمكن الا بالان بغيره المتقول حصول
 الحال في المثل وذلك لانه ان كان قائم الذات امتنع ان يكون معارضة لغيره لانه في وجوده لا ينافي
 ثالث والمعارضة متخرفة في الثالثة في ذاتها امتنع ان يكون معارضة لغيره لانه في وجوده لا ينافي
 للمعقول الا في معارضة المثل في الحال فثبت ان كل ما يعلم ان يكون معقول اذ كان جردا فاعلا فلو كان كذلك
 ان يكون عاقلا لكان لغيره لانه لا معقولا لغيره لا معارضة لغيره لانه في وجوده لا ينافي بالذات معارضة
 الحال للمعقول فلو يعلم ان يكون عاقلا لغيره لانه في وجوده لا ينافي بالذات معارضة
 النتيجة لكونه من نوع الماهية لا من نوع الجوهر اذ لا يمكن ان يكون معقولا وما ذكره لبيان
 من انه لا مانع من التعقل الماهية ولو امكنها فبهم من امانه فاعلا جردا واما ان كان
 سوى العوارض الوضعية سببا في ما هو الدليل على المعارضات فيها وليس كذلك
 لكونه ان كل ما يعلم ان يكون معقولا مع غيره يعلم ان يكون عاقلا فاعلا بنفسه وما ذكره في بيانه في غير
 لان انتهاء توقفه على معارضة المطلقة على المعارضة في الفعل لا يستلزم كونه معارضا لغيره اذ وجد في
 الخارج فاعلا بذاته لانه يكون وجوده العقلي شرط في المعارضة فان ثبت الجرد وان كان
 متخرفة في الذات والاربع الا ان الوجود الذي شرطا له المعارضة فلا يعلم المعارضة اذ كان جردا
 موجودا في الخارج فاعلا بذاته لانه لا يتقارن بشرطها فان قلت لو كان الوجود العقلي شرطا للمعارضة
 المطلقة لم يتم الدور ايضا لان كل ما يعلم ان يكون معقولا لغيره لانه في وجوده لا ينافي بالذات معارضة
 شرطا للمعارضة المطلقة كان شرطا لوجوده ايضا والوجود العقلي اخص من مطلق المعارضة
 اذ هو معارضة المعقول للعقل واستمراره الماهية بالشيء مستلزم استمراره الاخص بغيره فلو كان الوجود العقلي

الذي هو المفارقة المحسوسة واما تفوقه المذموم كون وجه الجود في العقل شرطاً للمفارقة المطلقة
 بينه وبين الخبر جازت المفارقة اذا كان الجود موصوفاً في الخارج فليس كذلك يكون الوجه العقلي شرطاً
 للمفارقة المطلقة ان يكون الوجه العقلي شرطاً للحل ما يطبق على المفارقة بالنسبة الى الجود سواء كانت
 تلك المفارقة مع العاقل والمعتول حتى يروى ما ذكره بل ان المفارقة المطلقة بين الجود والمعتول الاولى
 الذي اجمع عليه العاقل شرطاً بوجه الجود في العقل ولا يلزم من اشتراط المفارقة المطلقة
 بين الجود والمعتول المذكور بوجه الجود في العقل اشتراط المفارقة بين الجود والعاقل بل يكفي في ذلك
 الشيء نفسه فيكون ما ذكره لا يمكن صيرور الجود في غير ما ذكره من الدليل في ما بان يقال ان هذا
 ما يلزم فلا يشك في حصول ما يشك في العقل فيكون الوجه العقلي فائدة بالوصف في قول المحقق
 في الموضوع للمهمة مطلقاً فمع ذلك الدات الخارجية ان ينقطع بعد كونها بنفسها في محل هو الدات من
 قبضتها انقلها من الجود الى الوصف والتحقق ان الوجه على سبيل قسمين ينسب اليه الازالة ونظر
 لما حكمه في خارجاً وحبساً وأصلياً وقسم لا ينسب اليه كمن الازالة والاحكام وموصوفاً
 وجوداً وبنياً وطلباً وغيره **مسألة** وما معناه ان ما تحفقه والوجه الظاهر ان لا يحصل الجود في الحركة بل يلزم
 المفارقة المحسوسة الى المفارقة الى الحل الى انه نفس كل مفارقة ونوع من نوعه فمقتضى ان هذا النوع
 في الجود الى المفارقة لازم فادعى في ذلك ان لا يلزم من اشتراط المفارقة في اشتراط الشيء في الوجود
 المحقق في شيء مشروطاً بذلك الشيء في ذاته ولو سلم انه لا يجوز ان يكون وجه العقلي شرطاً للمفارقة
 المطلقة لكان يلزم من عدم توقف هي المفارقة المطلقة على الوجه الذي في محله برونه لو ان لا يثبت
 عليه ولا يثبت في الوجود بل في العقل بشرط بالاعتقاد ولا موصوفاً عليه مع ان لا يثبت في الوجود
 وليس هو ما اوله الا في بعض الجوانب المذكور بل يجوز ان يكون مفارقة الجود للمعتول ان كان لا يثبت في
 مطلقاً سواء كانت في الذات او في الخارج سقط التعليل بالجملة اذ يمكن مفارقة الجود للمعتول في كل
 الجود في الخارج وان لم يكن لازماً مطلقاً بل انما يحصل بها استدلالاً للمفارقة عند حصول في العقل العاقل
 في اما ان يكون حصول المفارقة مع المفارقة او بعد او قبلها والاول لان باطل ان لو جوب تقدم استدلالاً

وهذا الوجه

على حصوله فان لم يكن ان يحصل منه شيء ويكون استدلاله حصولاً معها واشتراط حصول منه بوصف غير
 مستند حصوله ففقد الثالث وهو ان يكون استدلاله مفارقة الجود للمعتول عند كون ذلك الجود في العقل
 حاصل قبل المفارقة فيكون الاستدلال نفس ما به الجود لان ما به الجود عند كون في العقل قبل المفارقة معقولة
 والما به المعقولة هو ما عليه في الواقع الزمنية فلا يكون محال شيء غير الماهية بعد الاستدلال ونظراً
 لان الماهية المعقولة وان كانت في الواقع الخارجية الى انما في الواقع مطلقاً فانها لا تسلك
 في كونها على وجه الذي هي في ان يكون ذلك شرطاً لاستدلاله فلا يحصل الاستدلال عند كون في الخارج
 هذا ثم ان هذا المعنى المحكم الاول لا يثبت كون المبدأ الاول ما لا يفهم على تقديره في شيء من
 الواجب ان المفارقة لا يشاء حصول صورته **مسألة** ينبغي ما حل عند ظهور العقل في ما هو في شيء من الجود
 يمنع صحتها ويعتقون في ما هو ما يكون انما في شيء من الازالة لان كل شيء في كتاب لا يشارت برئي
 على ان على ما لا يشاء حصول صورته **مسألة** في معنى تقريره بما لا يصلح من العقل في الازالة وفيما
 عن هذا المسك بوجوه اخرى ما ذكرنا في النسخة هي المفارقة وغير ذلك الا ان استبعاد الكلام
 في ذلك بعد حصول الوجود مما لا يليق بالكتب الجينية على الاختصار **مسألة** لما بان ان هذا هو
 بزمانه على سبيل وكل جود قائم بذاته فان ذاته الجود العاقلية بزمانه حاضرة في ذاته عنه وكل ما كان ذاته
 الجود العاقلية بزمانه حاضرة له لا بد ان يعقل ذاته لان التعقل للشيء حضوره في الجود لازم الجود العاقلية بزمانه
 فثبت ان هذا لا بد ان يعقل ذاته وذاته على ما عداه والعلم بوجوب العلم بالمعتول فيكون ما لا يفهم من العلو
 وقد يقر بوجوب برونه واداءه على ذاته وذاته بزمانه بغيره فلا وان يعلم ان ذاته مبدأ الجود في علمه
 ذاته مبدأ الجود فلا بد وان يعلم بغيره لان العلم ما صافه ايم ما في العلم بزمانه بغيره من العلم بزمانه بغيره
 ثم علم ذلك الجود لا بد وان يعلم معلول ذلك الجود فثبت ان ما عدا واجب الوجود فانه مستلزم
 وينتهي سلسلة على الماهية البسيطة فاذا لم يعلم من علمه بزمانه على ما عداه واجبة بوجوه الاول
 انما لم ان كل جود قائم بذاته فان ذاته الجود العاقلية بزمانه حاضرة له فان نسبة لا يصلح الى المفارقة
 ولا تعارض من الشيء ونفسه فلا اضافة بوقوع ما في العاقلية لا اعتبار في بكونه في نفس النسبة وذاته الجود

بهم



الظهور

باعتبار صلاحيتها للمعلولية لا بحكم مغايرة لها باعتبار صلاحيتها للعالمية في الجرد وهذا القدر من الظاهر
يكفيها وقد يقال لتعابر الاعتكادي به كحق النسبة بحسب الاعتبار لا بحسب نفس الامر فلا يثبت كونه
عالميا بذاته في نفس الامر بل بحسب الاعتبار فقط والمقصود هو الاول فمما **ثانيها** انما لان ان كل
ما كان ذاته الجردة العالمية حاضرة له لا بد ان يعمل ذاته فانه لو لم يكن التفاعل بين الوجود والماهية الجردية
لما امكن ان يتفهم ولم لا يجوز ان يكون الفعل عبارة عن حالة نسبت حصل في حقا وبغض الجردية **ثالث**
ثالثها انما لان ان العلم بالمعلول يوجب العلم بالمعلول كما هو الظاهر في التفسير الاول اذ لا بد من علم
باعتبار وان اراد ان العلم بالمعلول من حيث انه مبدء وعلة للمعلول يوجب العلم بالمعلول فكذلك لا شك
في بطلان ان العلم بكونه مبدءا للمعلول هو نفس العلم بالمعلول فمعرفة المبدء فمعرفة
المصنفين فاحتج ان يكون موجبا له وان اراد ان العلم بالمعلول من حيث انه مبدء للمعلول يستلزم العلم بالمعلول
والا لم يكن موجبا له كما هو الظاهر في التفسير الثاني فلو كان موجبا لكون المبدء عالما بذاته من مبدء علمه للمعلول
فان المبدء والعلم امران متمايزان ولا شك انهما متمايزان في نفس الامر فلو كان العلم بالمعلول من حيث انه مبدء للمعلول
في بطنه ان يكون عاقل الفهم من المخلوقات فلا بد له من الدلالة على ذلك فان قلت لما كانت العلة **ثانيها**
المقصود حجة للمعلول كالمعلول كان العلم كحقيقتها موجبا للمعلول وسواء في ذلك لا وجه لنتفهم ولا
يثبت ان المبدء يكون المبدء معقولة كونه تلك المبدء حاضرة للجردية العالمية بذاته ثم كونه المبدءية معلولة
له تعالى لان كون البارئ تعالى مبدءا لغيره حاضرة لذاته الجردة القابلة بذاته لكونه وصلا له تعالى ثم انه بغيره من علمه
يكون مبدءا لغيره علمه بغيره وهو **فصل في** المعلوم لنا هو ان العلم بالامر خارج مستلزم للعلم بالمعلول
الخارجي واما ان صورته مستلزمة لصورته فليس معلوما لنا لا بالضرورة وبالنظر والاعتبار في المصغر
في كثير من الامور ولا يبرهن من الاستلزام عن امر خارج الا ان يكون صورته مستلزمة للعلم بالمعلول
الا فلو انما يكون كذا لو كان ما به العلم من حيث هي مستلزمة لما به العلم وهو مستلزم ان
كون المبدء معقولة كونا حاضرة للجردية العالمية بذاته لان ان مبدءا حاضرة له فان تصور الشيء
انما هو بوجوه له ايا وجوه اما على انه حاصل صور الاشياء الخارجية فيه والمبدء وصف اعتباري

لسل وجوده خارجي بذوات المبدء في كونه باعتبار وجهه الخارجي وجب ولم يثبت بغيره باعتبار
وجوده الداخلي فان انصاف الوصف لا يقتضي ثبوت الصف لا في الخارج ولا في الداخل فلم يكن كونا معلولا
له فلا يثبت المبدأ على ذاته كونه مبدءا للجردية العالمية بذاته هو او ما فيه الخفية لو لم يعتبر في تصور الصف للمعلول
ذلك لوجب ان يوصف بالعلم من حيث الصف الاعتبارية والسلب الى التفسيرين في كونها ووجوبها و
ليس كذلك بالضرورة **ثالث** ما قلناه بعض المتأخرين وهو ان العلم بالامر لا يوجب العلم بالمعلول
من حيث هي موضوعه وكل ما كان مطلقا للموضوع من حيث هي موضوعه فهو لا يستلزم على واجب الوجود فوجب له اما الصف
فان من الكمال المطلق ان لا يكون كالا من جهة ونفعا من وجه كما اذا اوجب كونه كذا في وجه
وغيره والعلم بكونه كالا لا يوجب من حيث هو علم ان يكون بغيره وانما فان للنفس علوما مقنونة
يكفي فيها وجود معلوم علمه بذاته وعدم غيبته عنها واما الكمال المطلق للموضوع من حيث هو
غيره ان يكون موجبا لنقصه وكل ما كان كذلك فهو لا يستلزم على واجب الوجود وهذا في وجهه واما ان كل ما
يستلزم على واجب الوجود وهذا في وجهه واما ان كل ما يستلزم على واجب الوجود فهو اما واجب وممكن لا يمكن
الخامس لا سبيل الى الثابتة لو لم يكن علمه شي بالامكان الذي من الجان فيه كونه امكانية فيلزم التفسير وهو
مع حقه وجوابه انما لان العلم بالامر لا يوجب العلم بالامر فلو كان مطلقا للموضوع فان من الكمال المطلق ان لا يكون كالا في وجهه
تقصا من وجهه بل يكون كالا على الاطلاق من غير تقييد في الجهات وما ذكره من الدليل لا يدل عليه
فانه لا يدل على ان العلم بالامر لا يوجب العلم بالامر فلو كان مطلقا للموضوع فان من الكمال المطلق ان لا يكون كالا في وجهه
التابع لواز ان يكون فيه نقص من جهة اخرى وعدم الاطلاع لا يدل على عدم الوجود وانما في الكمال
فيه جهة امكانية ان ارد به المكان من جهة امكانية بالضرورة والوجود في نفسه ثم وان ارد به النظر الى
بعض عوارضه ثم واستثنى انه ثم فلو لم يكن العلم بالامر لا يوجب العلم بالامر فلو كان مطلقا للموضوع فان من الكمال المطلق ان لا يكون كالا في وجهه
ارد به اعتبار ذاته ووجهه ثم العلم ان الممكن الاخر من مساهمة كماله على تقديمها
بغيره ان العلم بالامر لا يوجب العلم بالامر فلو كان مطلقا للموضوع فان من الكمال المطلق ان لا يكون كالا في وجهه
بان المبدء الاول موضوعه لا في ذاته وكل موضوعه لا في ذاته فهو عقل محض وكل ما هو عقل محض

بالعلم السامع وفهمه فان حكمه لا يردى لا بوجوب العلم ما ينولد منه بواسطته
من معادته وكسره غير متوجب عليهم لان عام العلة ليس معلوم للممكن فلا يكون اوكما هما معلوم
انما لا يعلم ما ينولد من كونه لان ما ينولد من خصوصية اوكما الواقعة في مسافة خصوصية على وجه مخصوص
وعلم الفاعل لم يتعلق بملك الموضوع لعدم العلم بعلمها الناحية على ان حكمه لا يردى لا بوجوب العلم ما ينولد منه بواسطته
ولا الحكم المبرر فاعلا لا يابل الفاعل كونه اوكما من فوقه فيكون موطوعة بواسطه الجبل الطبعي والفكر
المتناوذة من الحكم المبرر والذي يفعله المبرر بارادته هو كونه اعتناءه نعم فقال في العلم في فاعله كونه
اوكما الحكم في الفاعل الخفية لا في الفاعل على حسب الوصف **فصل في** العلم في فاعله كونه
القول بان لا اول ثم يتبين انه تعالى يعلم غيره لما ذكرناه من المسلك الاول في المسئلة المتقدمة ثم يقولون
كل من يعلم ما امكنه بالايمان العلم ان يعمل كونه عاقلا له كذا غيره والابا ان يكون امرنا عاقلا
بالجسدي والادوات سائر العلوم الدقيقة الكثيرة الباقية الخفية بالاداء لابل القطعية وكذا لا يمكن
ان يعلم ان علمه وان التفات اليه وبالنسبة اليه في الوجود والاعتناء ووكذا سقط طاهر فواجب ان يعلمه
ان يعمل كونه عاقلا غيره وكل ما امكن بالايمان العلم بواجب يجب له ما عرفت فواجب ان يعلمه
ان يعمل كونه عاقلا غيره وذلك بنفسيه بانه فينبغي كونه عاقلا له انه وهو المحط **الطريق الثاني**
وهو ما ذكره في المسلك الثاني لانيات كونه عاقلا غيره من ان ذواته في وجوده بانه وكل عاقل كذا في ذاته
ايضا فاحضر لانه انما العاقل بانه غير غايه عنه وكل ما كان كذلك لا بد ان يعمل انما لان الفعل في الما
معتبرا غايه اوكما في العلم بانه فينبغي كونه عاقلا له انه وهو المحط والحق ان يتبين اوله انه عاقلا
بما ان يكون عاقلا غيره ثم يتبين انه يعلم من كونه عاقلا غيره عاقلا بانه في الما في الطريق الاول وتارة يعلمون
الامر فينبغي اوله ان يكون عاقلا بانه فينبغي ان يعلم من كونه عاقلا بانه كونه عاقلا غيره
في الطريق الثاني وقد عرفت في الطريق الثاني في الما في المسئلة المتقدمة فذلكم والذي في الطريق
الاول عاقل ان يقال لان كل من يعلم غيره امكنه ان يعمل كونه عاقلا له كذا غيره ولم لا يكون يكون في فاعله
اوكما ان يعمل المعقول لا يمتنع عليه فيعمل ان يعملها والعياض على ما كان في الانسان فينبغي كونه عاقلا بانه فينبغي

فصل في العلم في فاعله كونه عاقلا له كذا غيره والابا ان يكون امرنا عاقلا
بالجسدي والادوات سائر العلوم الدقيقة الكثيرة الباقية الخفية بالاداء لابل القطعية وكذا لا يمكن
ان يعلم ان علمه وان التفات اليه وبالنسبة اليه في الوجود والاعتناء ووكذا سقط طاهر فواجب ان يعلمه
ان يعمل كونه عاقلا غيره وكل ما امكن بالايمان العلم بواجب يجب له ما عرفت فواجب ان يعلمه
ان يعمل كونه عاقلا غيره وذلك بنفسيه بانه فينبغي كونه عاقلا له انه وهو المحط **الطريق الثاني**
وهو ما ذكره في المسلك الثاني لانيات كونه عاقلا غيره من ان ذواته في وجوده بانه وكل عاقل كذا في ذاته
ايضا فاحضر لانه انما العاقل بانه غير غايه عنه وكل ما كان كذلك لا بد ان يعمل انما لان الفعل في الما
معتبرا غايه اوكما في العلم بانه فينبغي كونه عاقلا له انه وهو المحط والحق ان يتبين اوله انه عاقلا
بما ان يكون عاقلا غيره ثم يتبين انه يعلم من كونه عاقلا غيره عاقلا بانه في الما في الطريق الاول وتارة يعلمون
الامر فينبغي اوله ان يكون عاقلا بانه فينبغي ان يعلم من كونه عاقلا بانه كونه عاقلا غيره
في الطريق الثاني وقد عرفت في الطريق الثاني في الما في المسئلة المتقدمة فذلكم والذي في الطريق
الاول عاقل ان يقال لان كل من يعلم غيره امكنه ان يعمل كونه عاقلا له كذا غيره ولم لا يكون يكون في فاعله
اوكما ان يعمل المعقول لا يمتنع عليه فيعمل ان يعملها والعياض على ما كان في الانسان فينبغي كونه عاقلا بانه فينبغي

في ابطال قولهم ان الاول لا يعلم الا على وجه كونه عاقلا فينبغي فاقولوا بانيات
المتشابهة سواء كانت اوكما كجرائم الافلاك انما هي على انفسها او متغيرة كالكواكب المتغيرة التي يكون
وقد لا يعلمها الا في قولهم من حيث هي جرم متشابهة من يعلمها على وجه كونه عاقلا فينبغي فاقولوا بانيات
المتشابهة فاقولوا بانيات المتشابهة من يعلمها على وجه كونه عاقلا فينبغي فاقولوا بانيات
كل مطابق للشخص في حسب الخلق وان لم يمتنع فرضه على كثيرين وكذا لا يعلم الا على وجه كونه عاقلا فينبغي
سواء كانت متشابهة كجرائم الافلاك او لا كجرائم الافلاك فينبغي فاقولوا بانيات المتشابهة من يعلمها
بانيات وازفتها الواقعة فيها كونه يعلمها على متعاليها على الفوق كذا الازمنة باعتبار اوصافها الثالث فلا
يتبين غير متعالي في رتبة الازمنة في السما فينبغي فاقولوا بانيات المتشابهة من يعلمها على وجه كونه عاقلا
منقطع فكما تقاطعها على التماس فيحصل كونها متعاليها بكون السطح على السطح فينبغي
التقاطع والفرق في الازمنة فينبغي فاقولوا بانيات المتشابهة من يعلمها على وجه كونه عاقلا فينبغي
عالمه المتعالي وقيل لا بعد العلم على كونه عاقلا فينبغي فاقولوا بانيات المتشابهة من يعلمها على وجه كونه عاقلا
هو واقع لان الزمان ليس له بالنسبة اليه تاسف الاوصاف فينبغي فاقولوا بانيات المتشابهة من يعلمها على وجه كونه عاقلا
اما على ما حاله وبعضها ما فيها وبعضها مستقبلا فينبغي فاقولوا بانيات المتشابهة من يعلمها على وجه كونه عاقلا
واقع فلهذا الوقت ظهر فنفق ما ذكره الامام الفراء من ان هذا العاقل فينبغي فاقولوا بانيات المتشابهة من يعلمها على وجه كونه عاقلا
عاقلا كونه عاقلا فينبغي فاقولوا بانيات المتشابهة من يعلمها على وجه كونه عاقلا فينبغي فاقولوا بانيات المتشابهة من يعلمها على وجه كونه عاقلا
لانه لا يعرف بانيات فينبغي فاقولوا بانيات المتشابهة من يعلمها على وجه كونه عاقلا فينبغي فاقولوا بانيات المتشابهة من يعلمها على وجه كونه عاقلا
واقاله بل لا يعرف كونه عاقلا فينبغي فاقولوا بانيات المتشابهة من يعلمها على وجه كونه عاقلا فينبغي فاقولوا بانيات المتشابهة من يعلمها على وجه كونه عاقلا
ولا يمتنع من هذا العاقل ايضا ان يقال كونه عاقلا فينبغي فاقولوا بانيات المتشابهة من يعلمها على وجه كونه عاقلا فينبغي فاقولوا بانيات المتشابهة من يعلمها على وجه كونه عاقلا
وكذا لم يمتنع كل شيء معان وانما عاقل ان من الناس من يتدبر بالنبوة وان صفة او لم يمتنع
كذا وكذا واما ان يمتنع عليه فينبغي فاقولوا بانيات المتشابهة من يعلمها على وجه كونه عاقلا فينبغي فاقولوا بانيات المتشابهة من يعلمها على وجه كونه عاقلا
لانا احوال تنقسم بانها انما هي من شخص معين او بوجوبه فينبغي فاقولوا بانيات المتشابهة من يعلمها على وجه كونه عاقلا فينبغي فاقولوا بانيات المتشابهة من يعلمها على وجه كونه عاقلا

شخص

1891

۴۲. درود ما بعد از نماز و آیت الکرسی و بعد از آن

فيه بالقوة الى الفعل او ليس بالقوة فيه فربما هو كسب نفس وليس كذلك هو الاوضاع بل
امر او اجلي واعلى والافلاك باوجها الاوضاع الممكنة التي لا بد منها من القوة الى الفعل كسب نفس
كذلك بالقوة الى المبادي العالمة فتقتبس منها المذكور كالات متواليه فكل نفس من هذه النفوس
تقتبس منها ما ينال من جبرها القدرتي فكل واحد كونه بعد بعض الحالات فنشرف عليها وكل اشهر
بوجوب شوق وركه ~~تدعية~~ لا شرفي افرو وسكنا من غير انقطاع ولا وقوف في مكانها المعلن
ببعض الحالات على المتواليه وبخلافها ان ما ظن كانه من كابر الفضلاء ان الحكماء ذهبوا الى ان مكان
الافلاك بوجوه الاوضاع من القوة الى الفعل لئلا ينشأ في السك نهي بالقوة وسعوا عليهم بان الواحد
متا لواحد ينتقل في زوايا الدار فابل ان مقصود ان بوجوه اوضاع التي بالقوة الى الفعل بعد جملتها
من قبل بعض الظن اذ الحكماء لم يذهبوا الى ان مكانها بوجوه ذلك بل طلبوا الحكماء ان لا يذهبوا عنها ما هو كسب
جسم وهو الاوضاع ومنها ما هو كسب نفس وهو اجلي واعلى منها وحقيقه ان الحكماء فيكون
بواسطة الحكماء الاوضاع الممكنة من القوة الى الفعل وكسب نفس بواسطة كل وضع شبه الى المفعول الذي في
بالفعل من جميع الوجوه ثم اذا زال وضع ذال وكسب نفس الذي كان بواسطة ذلك الوضع واذا حصل
وضع اخر حصل شبه اخر فكل ان نوع الموضوع يتحقق بتعاقب الاوضاع ويتحقق نوع شبه كسب تعاقب
المبانيها وبغيره بواسطة تلك الشبهات انقبض من مبدئيه فكل اربع سلسل سلسله الواكيات
ثم سلسله الاوضاع ثم سلسله الشبهات ثم سلسله الواكيات والواكيات والافلاك
كالات في الجسم واما الشبهات وما ينشأ عنها فهي كالات لنفسه اذ ان تعاقب بين الاوضاع كسب
ليس الجبر على العالم السفلي اذ كسب خلاف اوضاع الاجرام انقبضت انما في اجرام الغيبه و
ينشأ تلك النار من اجزات مانت في شدة وان لم يكن سببها الا افعالها بتعاقبها فالافلاك تشبه
بالماء في باق الاوضاع الممكنة من القوة الى الفعل كونه بالقوة كشيء عند الجزع على شكله وينشأ من
وان لم يكن مقصودا من كالات الا افلاك فصار لما عرفت كونه مقصودا بتعاقب حيث انه شبه بالقوة
وليس حال الانسان المنتقل في زوايا الدار كذلك فلا وروحه ولما ذكره وامن التشنيع عما لا يستعاد

في ان بعض النفوس الفلكية سبب اوضاع الاوضاع الممكنة لا بد منها من القوة الى الفعل استعداده
بشرب عليها فيضمان اكمل لانت دون النفوس الاساسه او سماعها بالحقبة فيكون ان يكون
استعدادها بطول الكمال اقوى من استعداد النفوس البشريه فيتم استعدادها بطول الكمال
لا فراج كما وضياع الممكنة لا بد منها من القوة الى الفعل فيبقى تلك الكمالا عليها من مبدئها بل لا والنفوس
الانسان بهذا غاية تفرعها وما ذكره في هذه المسئلة وبما اننا لانم ان كونه المكتبة او بوجوه ما ذكره والبيان
من الدليل فيكون ضعفه ولو سلم ذلك فلان لزوم من مغاير لكونه ولم لا يجوز ان يكون النفوس نفس
وما يقال من ان حقيقته المبادي الى الغير فلا يكون مطلوبه لانها قد عرفت ما فيه ولو سلم ذلك
فلا لم ان الفرق بينه وبين سائر الاله لان الداعي اليه اما الشهي او الغضب وما علم ان على الحكم
فلم لان السخا لهما على الحكم فاني لازم في البسيط هو نشأه بوجوه القوة والحقيقه و
اما نشأه احواله فغير لازم ومن الجائز ان يكون للحكم شهيوات غير متناهية كسب محسوسا
غير متناهية على ان ما ذكره من ان الفعل لا يتوق وبليسم ولا يكون ولا يغيب ولا يتغير من
حال ملائمة الى فلا فها ان تم فاقتم في المحر الذي هو الحكم لا طمس وان ما سواه فيكون بليسم
على مدعاهم ثم لانم امتناع طلبها وما ذكره من ان الماراة المنعشة غير تقور غفيرا لدار بوجوه
كسب ذاتها غير العوارض المادية بل هي ان يكون كونه في حال كلام اقناعي لا يقول عليه
الاطال اعطال البهائية وكذا ما ذكره من ان طلب الخ لا بدوم ابد الدهر بل لا بد من الكمال
عند حصول ما يند لثانته فانه ليس بعيني ولا ثم ايضا امتناع الاستكمال العالما بالسافل
ولم لا يجوز ان يكون للسافل كمال ليس للعالما بسعدته وان كان كمال العالما اكثر وما ذكره
من ان العالم العنقر كما اعترف باليه الى ارباب الشريعة من ان يتولاهم فكلهم خطاة ولا ثم ايضا
ان لا يكون الخوف من ذوات قولهم من ذوات لا يكون الا دقة فوجدت كونه وينقطع الزمان وهو
مع فلت لانم امتناع الاعطال الزمان وقد تقدم في سلسله قدم العالم ولو سلم فاني بقدره الحكم
الا عظم لان الحكم الحافظ للزمان انما هو كونه خطا ولا ثم ايضا ان المتشبه به لا يجوز ان يكون واجبا فلهم

عدم او ركن النفس انية له تعالى حقيقة انها مستغنى عما يمتنع من الاتصال بالمبادي العلية والاشياء
 لما فيها من العصور المتعاقبة فلا مانع في النفس العكبة من ذلك لاننا نقول لا لم انه لا مانع في النفس العكبة
 من ذلك عدم استغنىها باسباب الارواح من الشهوة والغضب والطمع والفرح والهم واللام
 وغير ذلك على تقديره بسبب اوجوب تنفاه لان الاثبات في هذا الموضع في وجهه فان لم يثبت ذلك عند
 اذ قيل ان لا اهل كس نفس حرة وانما رأى المتأخرين في الامر فان الاول كل نفس لها نفس حرة عند
 هم والنفس المنطقية في الماهية لا يتصور اذ كان لها نفس لان الجسم لا يترك الجوارح وانما هو الامام الغفراني فانهم
 من صدر كل واحد من هؤلاء النفس العكبة عالمه كذا لو كانت العبادات خالصة لغيرها بالارادة وجميعها لو كانت
 اوثنية الارضية والسموية لازمة لها فيتم من العلم بها العلم بكل الحوادث وهو لا يتناسب مع هذا السبب فلا سعة
 ولا يمتنع نسبة اليهم لان لو كانت العكبة وما يستند اليها من الاوضاع ليست على تامة الحوادث ولا على
 قابلية لها بل هي محدثات لا واد كقول الحوادث فيها وانما مبداء وجهها في المبادي والعارضة والغير المتناهية
 لا يتقدم العلم بها عند علمها بل انما يعرفون ان العلم بالعلم السامع بينهم العلم بالعلوم بل الواقع في كل واحد
 هو لا يستدل بالكون وكذا في الاول ان له على ان لها نفس شامة بما ينفصلها لا يتبع اراها الشيء
 بدون الشعور وانما الاستدلال يكون في مكانها اذ لا بد على كونها حالة جميع الحوادث فكذلك ما ذكره
 اقوالهم ان نفوس السجود مطلق عليها لا اطلاعها على السبب الاول ولو اذ بها ولو اذ بها الى ان السبب
 ان اراد به الاطلاع على ذلك العكبة التي هي السبب الاول بالنسبة الى الحوادث فهو اذ بها لا اطلاع
 وتكرار له من غير زيادة في ذلك وقد ثبت ما قبله وان اراد به الاطلاع على المبداء الاول على الاطلاع على الواجب
 فيمرح حاصلا الى ما ذكرناه من الاستدلال فيكون المقدمات المذكورة في صدر كل واحد من كون مكانها وعدم
 كفاية الارادة المحيية والنفوس الحرة في ذلك مستند في ذلك ليس وان التزم الاستدراك فلا وجه لوجوب غير ذلك
 فمن المقدمات المستندة التي لا واد في المنفعة الصلة وهو قد حارح او لا يمتنع كونها لو كانت اذ بها وتكون
 يمنع الاضحية في اوكه الارادة بالانفوسات جرتية ولا حاجة في تزييد ليس على الوجه الثاني بالشيء من تلك
 المقدمات اصل في غير ما ذكره وهو انه يزل من نافعة الوجود والروايد بل في حيث قال ولولان يمنع الملائكة

على

ثابت في النوع المحفوظ لطرف الانبياء واجاب بانه يجوز ان يكون يتوفاه تعالى انشاء او بواسطة ملك
 الخلائكة ولكن توجه جوابه الى ان في وجهه من هو المواقف لا اصول لا سبب هو انه يجوز ان يكون اطلاق
 النبي م على الغيب بان يوفى له تعالى ملكا من الملكة ما به يد اعلمه للنبي م من الغيب بانه بان يلقى
 الى النبي م من غير ان يكون له اطلاع على جميع الحوادث وكذا الى ان في النابغ وتاثيرها هو المواقف لا اصول
 العلما سعة سوان ما ذكره لا بد على كون النفس العكبة عالمه بها بل يلقى في ذلك ان يكون في من الحوادث
 عالمها وينقل النفس عندها من علمها بالبدن وشواغله سواء كان ذلك في نفس ملكها او عقلها
 من القول كقولنا على من مارس كسهم ونشع ككثرتهم انهم يكونون فطنة الروايات والوجه من فروع كسهم
 الجوارح عالمه كسهم لا سبب لانهم سددون بقدر الروايات والوجه كون النفس العكبة عالمه كسهم
 وانما في عين اوكه المستقيمة والمنسوبة بانه لا بد في اوكه المستقيمة من قبل الاجزاء التي في الماهية شيئا بعد
 شيئا ومن اراها اوكه في كل منها خلاف المنسوبة فانه يلقى فيها كسهم وادوارها واهد بناء على ان
 اوكه المستقيمة الى منتهى معين بل على طريق منفرد غير محصور بان يتكلى على الخط المستقيم لواصل
 بينهما وان يتكلى على خطوط اقرب اليه من الاستقامة الى البعدين والشمائل وكذا اوكه من كل جوارح الارواح
 الواضحة في ذلك المبداء والمنتهى فلما قيل في الاجزاء التي يقع عليها اوكه شيئا بعد شيئا وادوارها اوكه فيها من
 هو الاطلاع على وجه نفوسهم لا يلزم ان يلزم في اوكه المنسوبة فانها بعد ان الغيب والارادة لا يتصور
 فيها غير وجه واحد ولا كسهم مما لا قبل الاجزاء والارادات بره عليه ان ما ينفذ عليه اوكه انما ان يكون في
 كل واحد من الارواح والارادة التي يكررها في الماهية او في بعضها وان بعض الاول يستلزم ان يكون
 للمتمم كسهم اذ اراد ان يفرقها بين لان الماهية قابلية للتقسيم الى غير النهاية كسهم كل واحد من نفس الاول
 كذا في منتهى كسهم الاحبارية في مسافة ولو فرض في الكلام على اصل الجوارح التي لا يكون في خلافتها في ان النفس
 في مسافة من كسهم مثل الحيات وادوارها بعد الاجزاء التي في كسهم في ذلكا بوجوب جوارح كسهم اوكه
 على مسافة في كسهم والارادة التي لا يلزم ان يلزم في اوكه ان اوكه المسمى امر واحد بسيط لا انقسام فيها
 اصل في كسهم في صدرها كسهم في باسرها الى الارواح اوكه عليها ونوجه انفسها بالانفوسها او ليس

من صور او من ابداء تام في فاعلية لا يخل هناك ولا تصور برفقة ولا نواص الامن
 بجهة القابل ولا يتصور الخلف كتمام الفاعل واذا لم يحصل استعماله لما يستحق حصول الفاعل
 لا متناع حصوله بل بكون العلة الناعمة لا يخل من اتم الكمال والامكان عدم حصول الشئ عند الاكل
 وعدم حصول لرب عند الشرب وعدم حصول الاسهل عند تناول الرواء السهل لست علما ناعمة
 بشرتب عليها من الشئ والري والاسهل فانه يجوز ان نزلق الماكول من الحق الى الاحياء دفعة من غير
 انضمام في المعنى فلا يحصل الشئ وان حصل في الماء سائما سد وينتج يعود الماء الى الكبد ولا يحصل لرب
 وان يحصل في البدن وفوق فاشرة تعوي الا و بة السهل فلا يحصل السهل الى برفق بل في اواء من
 العلة الناعمة فان اتفق وجود سائر اجزاء عليها الناعمة مع ما كثر من الشرب والاكل تناول السهل
 بشرتب وجوده على ما ذكر لا متناع الخلف عن العلة الناعمة والآلة **قال** لا مام الغزالي رحمه الله على هذا الكسر
 بنوا انظار المتكلمين عن الانبياء عدم كاتو فوح في النار من غير احتراق مع بقاء النار على طبيعتها وبقاء
 البدن على حقيقة وقلب العظام تعبانا واجزاء الموت والقاء فاق في الزوال المجيد من امثال ذلك
 كذا و بقاء اجزاء الموت بقاء موت الجسد كسبح العلم ويغف العاصي اسمه با بطلان الالهية الظاهرة
 على بدي موسى عليه السلام شبيهها اكثر من ايا غيره ذلك فنقول لم اقل لم نزلون ان الطويل على الناعمة
 اما ناعمة او اواع مع امور ينظم اليها من وجود شربا بط وارتفاع الموانع ما بشرتب عليها من الاثار وليس
 لكم دليل على ما ذكرتم الا مشا مع الشرب واما اوكثر ما بين نزول على مخلوقات ومن المتشوف
 البيان ان شرب الشئ على الشئ واما اوكثر وهو ليس بالدر وان لا يدل على العلب ولم لا يجوز ان يكون
 ابداء اولى عا و بخلق الاحتراق عيب عاك النار في الاحتراق وكذا كك في جميع الخلق
 واما القول بان ابداء لا يتصور قبل ابداء العا فانما عيسى انه موجب بالذات لافاعل على الاحياء فقدر
 فساد منها في صدر الكتاب ثم نقول لهم ما ذكرتم من استعماله ووجوده فيفسد عند تمامه واختصاصه
 برونه من على كونه ابداء موجبا بالذات وقدم فساد ابطال ويحكم عليه فيما سبق لا يقال لو لم ينفق
 ووجه الاثر على استعماله ما بين ان الكتاب في برونه لو لم ينفق انما ساقطه ولا اوانه البت لم ينفق

ذها او فقت لا تاتقول اولا ما ذكره مشرك البلازم فان المودة العنصرية مطبقة عندكم لم كانت العقلية
 ومما مضى الى كبريت بها اذ هي مبا ولا استعدادا لها للصور والامراض فمن الجلي ان كبريت وضع ترتيب
 فكل ما كبريت عند الوف من السنين ينفق حصول الاستعداد له المودة الكسبية في برونه لا يقبل
 صور الاستعداد في موله او آيا البت حصول الزمنية وسد الاحمال لا يجرده فاعلم واما ثانيا بان
 العلم بعد الانعزال ليس مستند الى العلم بوقوفه في الازمنة على الاستعداد حتى يترجم من التفتاة التوافق
 فان القبول والعلوم كغيرهم بعد الانعزال بل هو برونه لا ينفق عند سفيوح ونسبوع الى
 المنون مع انه ليس لهم علم بالاستعداد ولا بوقوف حصول الاثر على بل هو علم برونه لا ينفق عند سفيوح
 استمرار العا استنب من العلوم من العقل ولا ينفق على ان ما ذكرتم من ان حصول الاثر بوقوفه على الاستعداد
 ولا يحصل برونه وينتج كعله عند تمام استعداده الى فاعل تقديره فانه لا ينفق ووجه لا ينفق الحيوات المنقولة من
 الانبياء وم طريق النواتر فان نفس النبي عم لا فوق تعرف في الاجسام العنصرية فان هبوط الاجسام
 العنصرية مطبقة لافاعل اكم و في لم لا يجوز ان يحصل النار بواسطة تعرف نفس النبي فيها مفعلة ما تسمى
 في برونه بقاءها على حقيقة المحسوسة او كغيرها صفة برونه فانه لا ينفق وكذا ابري القطعة تنفي عن العقل الاثر
 بالمحسوسة بالصفة ثم يوب من النار ويعلق النار بذلك الرطوبة ويستقل بالخير في القطعة البنية والذبل
 لم ينفق ما ذكرناه بانه وليس النار لافاعل اكم و في النار مع عدم الاحتراق الا من قبل النار
 ما ذكرناه وكذا كك في العظام تعبانا واجزاء الموت فانا نعلم ان العظام اذا احتترجت وتناقلت و
 استعداد لقبول الصور النباتية حصل منها النبات ثم انما يحصل ما عند اكل الحيوان واستمراره
 بسجل الدم منها ثم ينفق الرقم فيحصل منها استعداد الصور الحيوانية فيفسد من مبداء فيفسد حيوانا واما
 استعداد الصور الحيوانية لا يحصل الا بهذا الطريق فلا علم برونه ولا ينفق من طرنا او طويل استعدادها
 الحيوانية لا ينفق كغيرها فاعلم فاعلم برونه لا ينفق من طرنا او طويل استعدادها
 بالذات ايضا كاتبة المولد من الشجر اذ في الماء الركام وبقي فيه زمانا طويلا ومن العناكب
 اذ رقب وجعلت كاهنهم ولفقت ودفنت في التراب اربعين والفاء المولد من الطين والعنبر المنول

برهان

من المادور مع صورها بالحوال ايضا وقد يكون حصول بعضها من الواو العنصرية في اقرب من ذلك
التي تنزل مع المطر بعض الاوقات فان استعداد ما فيها لقبول صورها يحصل في الجو في مدة يسيرة او في
المعلوم ان احوال الارضية المحيطة بالحيوان لا يكون فيها صور الفسفرة لا يثبت في الجو مع معتدلاتها فغير متواتر
طرق الاستعداد مختلفة لا تضبطها القوى البصرية ولا يخفى ان ابن بعلم انتفاء الاستعداد في حال العضا
وما عاينته لقبول الجوف في عدم انقلاب بعض اعضائه وعدم حصول الجوف في بدن الانسان بعد ما
كان ميتا واما الكا من لا يفيق الموصل والنفس بالوجود الفاعل والذبول في السواد والنعان
الكله ومن استمر اجاب العلوم لم يستعد من قدرته الله تعالى بالكلية من مخرات الانبياء عم كال من الادوار
لا يقال لو جاز انقلاب الجوهر في حاله بالكلية في العقل استلزم له احوالا اخرى في استيلاء الاوقات
تعمل انقلابه في حاله هو ان في انهما ما في مشتركه في كل صورهما وتلبس صور الاوقات ولا تخرج جواز ذلك
بمخالف ذلك من ان ليس من الوصف والوجود ما في مشتركه في كل الانقلاب ما في جميع صور الاوقات
وتلبس صور الاوقات والانقلاب فيما ذكر لا ينفرد الا ما كان يكون احوالا بحيث صور الاوقات استلزم له كفاية
وقد ثبت عيبها بالوجود اذا انقلب من حاله في عدم الجوهر وجه الوصف فلم يثبت ايضا بل انقلب البصر
اخر وان لم يستعد ولم يوجد الوصف فهو على ما كان ولا انقلاب ايضا ونحن لم نذكر كتب اهل الحكماء الذين
بعد شانهما والى على الجاهل من المخرات كمن العقل اسم من اقوام المتعاضدة وهم الذين لم يفسدوا العلوم
قد جرت عاداتهم بالحوال من اجل سعة المخرات بل كان على خلاف العادات العاكفة والمخارج المظفرة
وغيرهم من ذلك التميز في العوام في عدم الاعتراف بكل ما يقال ورسيد الشئ ابو علي ثم استشهدوا بغيرهم في
زيف سيرهم حيث قال اباك وان يكون بمنزلة عن العامة هو ان يكون مكررا في كل شئ فذلك طبعه و
غيره ليس في كل شئ بل في كل شئ تعرف بالبرهان وان اولى في تقديره بل في كل شئ يدركه في نفسه وان في
الطبع عجايب وللنول العالية الفعالة والقوى السافدة المنفصلة اجتماعا على غريب نعم لم يفسدوا العلوم انما
اشتهوا في البه لا في الاعمال والوقا والكله استقيم على الحكماء انما في نفس كل واحد في امر الجوانت هو انهم قالوا
ان النفس لا تلبس الا بالاعمال على النفس في حال العادة وليس من الممكن الا في جوارح وذلك من نفس الجوارح

ابن سينا

اوجبت النفس الا ان يكون فاسد المزاج وقام قوى النفس والتذكر وليس ذلك الا في سبب الفهم
فان الفهم في حال البقعة التي صورها يمكن بقصر من قبيل من ذلك فيجب في حال النوم من سبب ان النفس
لا تلبس الا بما سببه بنسبة الى المبادي العارضة المشتبهة بحالها وانما يكون وتحوكابين في
ولها ان يتصل بها اتصالا روحانيا وان يتنقل على صور تسميها عا الاستعداد في حال الانشغال
بالحواس الطاهرة والباطنة واستنوارها في تدبير البدن بحيث تها عن انفعالها بها وانفعالها هو تسميها
فيها الا ان اشتغال النفس ببعض الحواس يمنعها عن الانشغال بغير تلك الحواس فيسبب سببا في ازالة
عواطف النفس الكلية عن الانشغال في عا في المبادي العارضة لان احوالها في حال اشتغال النفس
بالبدن ولا يمكن لها ازالة سائر العواطف بالكلية ما دام حيا في تدبيره الا انه قد تسكن احوالها في حال
في حال النوم فان الروح ينتقل الى طاهر البدن بواسطة مشرايين ونصب الحواس الطاهرة حالة
الانشغال ويحصل الا ان كل بها وهذه الحالة هي البقعة فينقل النفس من تلك الاوقات في حاله
يقبل الروح الى الباطن يرجع من الحواس الطاهرة بعد انقياسها اليها فتعطل حواس الحواس في حاله
الحالة هي النوم وتبطلها تحت احوالها في النفس في الانشغال بالمبادي العارضة والانشغال ببعض
ما فيها فينقل من تلك المبادي اتصالا روحانيا ويرسم في النفس بعض ما انتقل في تلك الحواس
ما استنورت في لا يكون حقيقيا كالم بالافا هو في بعضها بعض فانه يتنقل في بعضها ما يسجله
ما انتقل في العقل الا في الواقع المتخيلة فيحصل محال في حاله في كل الحواس المتشعبة في
النفس بصور رقيقة مناسبة لها ثم يترك الصور لانية منطلقة في نفس الشئ فيفسد مشاهد و
منه في الروا بالعبادة ثم ان الصور التي تتركها العواطف المتخيلة ان كانت شديدة الحسية تسكن
العبادة المنطلقة من لا يكون بين المعادة التي اوتيتها النفس من الصور التي ركبها النفس المتخيلة تفاوت
الا في الكلية والواحدة كانت الروح باغضب على التعبير وان لم يكرهه بمرحلة الا انه مع ذلك
يكون منها منسجدة بوجه ما كانت الروح باجتماع الى التعبير ووان يرجع من الصور التي في الباطن
اما المعنى التي صورته المتخيلة بسلك الصور واما لما لم يكرهه من المعنى الذي اوتيتها النفس من الصور

التي ركنها النوع المتحد مناسبة اصلا لكثرة التفاعلات المتحد من صورته الى صورته الى ان يستحق بها
صورته لا يتناسب معنى الذي اذكره النفس مثل فعله الروبا من قبل فتعاشا لاهلهم ولهذا
قالوا لا اعقل على روبا الشئ والمكاذب لان فونها المتحد قد تعودت للاتفاق لامت الكاذبة
البا طارة ثم ان النفس مختلفة المراتب في النوع والضعف اختلافها بين فانما ترى النفس البشرية
متفاوتة في طريق الرضا والنفقان تفاوتا متعادلا الى النفس التي يردك النظر بابتكبه بالمرس
في اقرب زمان من غير ان يعرف طاعطا وحتا زل الى البلب لا يكد ببقه قول لا فلا يبعد ان يكون بعض
النفس في قوة اما مكتوبة واما غير مكتوبة لا يتصلها الطوالت ولا يستوي عليها كبت
بستورها ومعها غير متعلها بنسج لغونها بالنظر الى جانب العلو وجانب السفلى لهما بقوى بعض
النفس في حاله واحدا من الكفاية والحكم والسماع وافعال افرير ذلك والاكثرون عابرون
عن كبح من سلك المشاء واحداها ويكوفونها كبت بوجي على استخلاص النفس من كبحه على اس
الطاهرة فيقع بنبض النفس في البقطة مانع للناجيات من الاتصال بالحواس والمخارفة والانطباع
ببعض طبعها ما كان ويملك من المتبى ويترول الاثر منها لا عالم العقل ثم من الى المشقة كصا
ر با لبحر من كمالا مخطوفا من تفت وشا بر منظر انما يار الخليل يست واجل سكر كالجبه فيها به من
احواله واحوال ما تبصره فان كان لاغا وسه يان هذا الاثر الجوني وبان المعاد او ركنها النفس
الناطقة الا الحكة وبها كان ذلك جيا صريا والكالان كمالا الا بالو بل ثم ان صورته النفس فيكون
اسبابا لبدون الطوالت من غير ان يكون هناك سبب من اسباب طبيعانية مثل النغم والفتب بوجها لكونه
البدن ونفوسه لسطو من كبح على مخرج موضوع على بوجي لسطو وكذلك تصور القوى
بوجي القوى ونفوسه لوجب المرض في بعض الاوقات وفيه كان كذا فليس بعد ان تبصر بعض من
النفس لاساسه القوة بد افق وانته ان فلنا باضاه في النفس الجوان اول اجل مخرج اصلي
سببا بعدى تاثيرا بدونا فتون تارة الاجام العنصرية لما بونته بدونا ويكون لوط فونها كانا
نفس بدونه لكال العالم العنصري او لبعفه فيطبعها الحولة العنصرية وان كانت سر حاله فيها لكان

اعضاء بدنها بطبيعتها وان لم يكن حاله فيه فحدث التفاعل في عالم الكون والفساد وتحدثت لازل
والطوائف والخسف وبغير الحيوان جمادا والجماد حيوانا الى غير ذلك من حوارق العادة المنقولة من
الانبياء **م** **الفصل العشرون** في تفرعهم في اثبات ان النفس بشرية
مجردة عن المادة ذاتا وهذا الى كون النفس حيا وان لم تكن من اصول الاسلام بل
بعض المحققين من علماء الاسلام كالا م الفخراني والشيخ الفاضل والشيخ الطوسي والشيخ
المكاشفي من المتوفين وهو اليه الا ان الفقه بيان ضعف ادلتهم وقد عوامهم مؤلفه في ذلك والادلة
العقل من غير استعانة بالشرع القديم واجتوا عليه بوجع الوجه الاول ان بعض العقول لا يتصل
المادة من حيث يتبعه في الوضع في اما ان يكون منقسما بالفعل او بالقياس فان كان منقسما بالفعل كان ذلك
الاجزاء المتباينة في الوضع حاصلة بالفعل بالمرور وكل حاصلة في العقل معقول والفرق ان كل معقول
مركب من اجزاء متباينة في الوضع وهكذا قيل ان يكون النوع العقلي فتمت على اراء غير متباينة
بالفعل فيهم ان يكون الذهن محيطا بالاشياء في نفسه وانما لا يقال ان اجزائهم ذلك لو كان معقولا
بالكثرة ولما لا ان لا يسم ان شئ من العقول معقول بالكلية لوان ان يكون تفعلها بالوجع لا تالها
تفعل الشئ بالوجه مسجوق بتفعل الوجه وذلك الوجه ان كان معقولا بالوجه وهكذا يلزم التسلسل
في نفورات الوجوه فيهم ان احصاء العقل محيطا وان كان معقولا بالكلية لفرق ان كل معقول مركب
من اجزاء غير متباينة فيهم احاط الذهن بالاشياء في نفسه وتقدره حوان فالط حاصلا في كل كثره بالفعل
سواء كانت متباينة او غير متباينة بالواحد بالفعل موجه فيها لان تقوم الكثرة لاغا هو بالاحاد والافراد
من حيث هو وادبره منقسم الى اجزاء اصلا ففصل عن النفس اجزاء متباينة في الوضع وان كانت
منقسمة بالقياس لا بالواقع كما في اجزاء منقسمة في الهيئة او الى اجزاء متباينة فيها لا بسبب الاول الا
كانت الاجزاء حاصلة بالفعل ولا الى الغاية لان يكون النوع العقلي منقسما به لاجزاء ذاتا
الاجزاء ولا تال ان كل واحد من تلك الاجزاء حاصلة في العقل كقولهم ان العقل حقيقة حصول
واحد منها لا معنى لتفعل الشئ الا حصول ما به في العقل هي اجزاء الواحد كذا في اجزاء الاخر في الحقيقة

ثم سئل الملائكة فلما لم يظن ان الروح لم يكون في بدن الانسان مضمون صغير متعلق ولا
مدركة بالشريح لصغره ويكون ملول الناطقة في ذلك العضو وما يقال في ان الالوان كانت مطبقة
في عضو من اعضاء البدن لان اول الاعضاء بذلك هو العضو الرئيس فوق هو القلب والدماغ
على اقتضاها لانه ان قيل على تقدير كونها حاله في عضو حاله في اخرها وكون سائر الاعضاء في غير
الحال لا يكون ثم ان ما يروى من الدليل لو لم نعلم ان ما يكون النفس حاله في بعضها واما في بعضها حاله واما
لان ادراكها بالاحول اعيانها لا فيلزم كونها حاله دائما واما حصول صورها فيلزم ان لا يكون حاله
بها ابرأ والآن لزم اجتماع الثبوت في محل واحد هو النفس الناطقة وكلها مما قال لان لان كثير من
من صفات النفس في ذلك في ذلك لا بد من ذلك في **قولهم** الحكم الخلق بان صفات النفس متفرقة
بجملتها في ذلك لانها لو كانت مدركة لكانت واجبا لا بعد ما ثبتت ان الكائنات المعانيه لا تكون في ذلك
في حاله في غير موضع في الموضوع والنفس مدركة لنفسها الاول واجبا في حاله مدركة لكانت وليست
بمدركة لنفسها الثاني في حاله المعانيه لغير ان الشرط في ذلك في حاله واما في حاله واما في حاله
لذلك لانها لو كانت من قبيل النفس الاول لكانت مدركة لانها لو كانت مدركة لكانت مدركة لانها لو كانت
علوم في حيايتها واجبة بان العلم بالعلم ليس فيه كسب الذات بل كسب الاعيان فقط فاللزام
ان يكون لا علوم في حيايتها معانيه بالاعتبار ولا استحقاقه وانما بانها ملحق بعلوم النفوس ان
كثير من الصفات الخفية العباد بالنفس لا بد من اسماها مع كونها من الصفات الاول واجبة بان
النفوس لا تستفاد انما هي من اسم بوجه تلك الصفات لانها لا تتصور في ذاته واما في ذاته ولا
يجوز عليك ان هذا الجواب مكافئة وفي لغة طائفة الانبياء في صفات نفوسهم بالنفوس مدركة
بالفرد والسموات والسموات لا بد من ذلك من صفات النفس الناطقة لانها في بعض الاول فان النفوس
بان الصفات الخفية والافتقار بان الصفات الخفية مدركة للنفس واجبا والصفات الخفية مدركة حاله
المعانيه مع كون كل منها حاصله للنفس واجبا لا بد من انقص ما للصفات الخفية النفس قال
ادراك النفس لان كان حصول انفسها لزم ان لا يكون مدركة لانها اصل الاستدلال فيها

المتن

المتن في كل امر فان قلت ادراكها يحصل انفسها لانها كانت احورا افضية والامور الاخرية
منسوبة في نفسها بفعلها في البصر في افشاح فعل الامور الاخرية برون الحفا في البصر في انفس
الحفا في البصر في انفسها والافلا قلت اذا جاز ان يكون الشيء حاصله للنفس واجبا ولا يكون
ادراكها واجبا لا تغناه شرط ادراكه جاز ان يكون الجسم الذي هو محل الناطقة حاصله للنفس واجبا
ولا يكون له ادراكه واجبا لا تغناه شرط ادراكه في بعض الاول وان كان على الناطقة انفسها
غير مشروط بقوله بفعلها في البصر لا يستلزم عدم استراط بشرط ان الكون في حاله كانت
النفس الناطقة في حاله في جسم كان تغناها باللائحة المتباعدة لان الفاعل الى له في الاجسام انما هو بفعل
بشرطها ولو كان تغناها باللائحة المتباعدة لانها في حاله في تلك اللات كمال ووضوح في
لها في تغناها كمال ووضوح لان اختلاف شرط تغناها في اختلاف مشروط كما يصف في حاله
وغير ذلك في حاله في البدن بصفاتها في سن الاخطا في كسب كما يروى في كماله ابدية
كمال يروى في النفس تغناها كمال في كل حال في تغناها في ثابته واما في حاله في كماله
نقص الناطقة منها في جميع اما في حاله في تغناها في كماله في كماله في كماله في كماله
لا ما تقول الناطقة منها في كماله واستثناء تغناها في كماله في كماله في كماله في كماله
لا بد في حيايتها لان الالوان في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
ذلك قد ثبت في السؤال على وجه المعادفة في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
اختلال الآلة وجب ان يكون السمع بالآلة كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
يجاب عن كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
على ان العاقل حال في الجسم على ما كان لو ان ينشأ في ذلك العاقل في كماله في كماله في كماله
كاستنفاة في تدبير البدن وتوجيه الحواس اليه وان لم يكن في حاله في كماله في كماله في كماله
تغناها باللائحة المتباعدة لانها في حاله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله
وضوح وانما في ذلك لو لم يكن في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله في كماله

لأنه

والله ان ولان الادارة الغريبة والادارة الحسنة من اولى القوربة وبه القوربة والادارة
الحسنة من اشعة الكواكب والادارة الخلق والخلق الغاوية في ابراهيم بدل ما يتخلل منه وادبنا وكل
ذلك يقتضي عدم بقاء الاجزاء الموجودة في كل السنين وادام من الادارة الموصوفة في صور كانت
او غير قلائد لو بقيت فلا بد ان يتغير من تحتها عند خلقها الى حال فلا تتغير فيما يتغيرها فيعلم ان
على الصور والعرض وانهم واذا كان كذلك لا متغير لا بد ان يعلم بالصور انه هو الذي كان موجودا قبل
ذلك فيكون السنين واما بطلان التباين فلان كل امر من الاشياء يعلم ويلم بالضرورة انه هو الذي كان
موجودا قبل ذلك وجوابه النقض ان التباين بغير ما ذكره لم يثبت في الحقيقة والشيء لا يوجد في نفسه
لزم ان يكون له نفس في ذاته وانهم لا يقولون به واما تفصيل التباين بغير ما ذكره في الشرط
المذكورة وانما لو كان التباين بغير ما ذكره لكان مطلقا لاجزاء الجسم البشري وليس كذلك بل هو الاجزاء الالهية
الخلق من المني والافواه باقية من اول العر الى الابد غير متغيرة ولا جبر لا بغير الادارة البديهة
كانت اجلبة مخلوقة من المني او غير اصلية فهي متغيرة ومنقولة لان اعضاء البدن على ما تقرر في علم
الطبيب على قسمين بسيط وهي ما يكون بغير مشارة الى الحكيم والحد كالتعلم واليد والعضو
الغفوف وغير ذلك وركبة وهي ما لا يكون بغير مشارة الى الحكيم في كونه والوجود والغير فان
جزء اليد بسيط وجزء الوجه بسيط وجزء الاغصاء المركبة تركبها من الاغصاء البسيط سواء كانت
تلك الاجزاء مخلوقة من المني او زائدة فاصلة من الغذاء باسرها متباعدة فيكون بغير التخلل اياها
بعضها اولى من نظيره الى الباقية فيكون خلق الزيادة دون الاصلية المخلوقة من المني يتركها الركان من غير منع
لانا نقول لانهم ان اجزاء الاغصاء البسيط او كانت متباعدة لا يكون بغير التخلل اياها بعضها اولى
من نظيره الى الباقية ولم لا يجوز ان يكون الاجزاء الاصلية المخلوقة من المني متباعدة بغير التخلل اياها
البدن على صفة التخلل لاجزاء الزيادة دون الاصلية من غير لزوم والحال انهم من غير منع وابعاد لو لم يترك
لزم ان لا يتخلل اجزاء الاغصاء البسيط اصلا او يتخلل بالكلية وكل ما يوافق البطلان وهذه الاربعة
معهم على قانونهم من نفع الفاعل المحذور واما على اصلنا فلا حاجة الى ما ذكره لان الفاعل المحذور لا يجوز ان يخلق

ان لفظ الادارة الاصلية من الفيل والوجبة الشان انه لا بد من الانسان من حاكم وامر يكون سامعا
حيثما شاء وانما لا بد من التخلل من قوتها فتذكر ان حافطاً متفكراً حافطاً متفكراً حافطاً متفكراً
مما لا بد من التخلل كما رأينا مراراً فاعلم اننا اذا ابرنا لولن شيئا وشككنا بانه ظهور
قهر مآثر او بآثاره والى حكم على الاحوال لا بد ان يكون مدركا لا فلا بد ان من امر يكون هو عينه وركنا
لكل من الحسوس بكل هذه المادرات ولانا اذا اقبلنا صور الحسوس ثم ادركنا ما كان بان ذلك
الجنال كان يتخلل بهذا الحسوس فذلك يقتضي وجود شيء يكون الحس والخيال عالين له ليجعل ان يعلم
على الصور الجارية بانها ضال سدا الحسوس ولانا اذا اقبلنا هذه الحقائق فكيف يمكن ذلك الحقيقة في
هذا التخلل لاننا وبعدم كنهنا في الشئ الذي يقتضي فلا بد من شيء وامر يكون مدركا للحقيقة وادبنا
معاً ولانا اذا اقبلنا شيئا استنبينا له وعقبنا ويلزم من ذلك ان لا يكون مما يجب الجبال وموجب
الشهيق شيئا وامر ابعث ان لو كان صاحب ما في الشئ شيئا آخر لم يعلم من التخلل هو الذي
كما انه لا بد من تخلص من شيئا ان يبرعوا واستنبينا فثبت من هذا انه لا بد من الانسان من شيء ولابد
بكل من كل هذه المادرات كانت ونحن نعلم بالضرورة ان ليس في البدن جسم او جسم في كنهه عند خلقه
هذه المادرات كانت فثبت ان يكون له هذه الاغصاف هذه المادرات كانت فاصلة من الجسم ولا جسم في
وجوابه اننا لانم انه ليس في هذا البدن جسم او جسم في كنهه عند خلقه هذه المادرات ولم لا يجوز ان يكون
في البدن فمع استخدام سائر القوى ويكون عندنا او راكنا ولا بد لابطال ذلك من وليس وعوي
الغفوف غير مسبوقة ولو سلم انه ليس في البدن جسم او جسم في كنهه عند خلقه هذه المادرات كانت
لكنه لا بد من منه ان يكون له هذه المادرات فاصلة من الجسم وليس جسم ولا جسم في كنهه عند خلقه
جسم لطيف خارج البدن يكون هذا البدن الكشفاً له ويكون له هذه المادرات كانت فاصلة
ومن اين يلزم ان يكون له المادرات فاصلة من الجسم وليس جسم ولا جسم في كنهه عند خلقه هذه المادرات كانت
لو كان على العلم من الانسان جسم او جسم في كنهه عند خلقه هذا لان كل جسم او جسم في كنهه
منقسم فلو كان منقسماً لجاز ان يخلق في جزء منه العلم بشيء وفي جزء آخر العلم بذلك الشيء لان الشيء

في كل لا يضاف في كل شيء الجسم كالمسألة في جزء والياء من في جزء أو لو كان
ذلك جائز أن يكون الشيء واحد على الشيء وجائز له في حالة واحد وانع بالضرورة في
أن عمل العلم الجسم في جسمه من هو مرده وهو الخط **جواب** أنا لا أقول أن كل جسم في نفسه ولو سلم
فلا يتم أنه لو كان منفصلاً جاز أن يكون في جزء من العلم شيء في جزء آخر الجلي به ولم لا يجوز أن يكون قيام
العلم بأحد جانبيه مانعاً من قيام الجلي بالآخر لا في قولهم لأن الشيء في كل لا يضاف في كل لا يتم
لكن لا بد من انتفاء التضاف وانتفاء المنع على أن نقول حكم الصفة أن نقدر على ما كان قيام العلم
بأحد جزئيه مانعاً من قيام الجلي في الآخر لانتفاء مما لا اعتبار حكمها وأن لم يتقدم بغيره من جواز ذلك
جواز كون الشيء الواحد على الشيء والآخر جائزاً له ولا استثنائه ثم انه منقول بالضرورة
والنقطة فإنما هو لا ينافي الجسم ولو صح ما ذكره في الجلي جاز أن يتقدم بأحد جانبيه الغلب الشبه
وبالنصف لا في النقطة في أن يكون الشيء الواحد في فرع من شيء ومنه تباينه في حالة واحد
ثم وري الاستثناء **الوجه** العاشر ما اخترته بعض منقصة السلام وهو أن كل معلوم
وهو مشتق من المقدار وأن في اجسام العالم مساهمة المقدار بقدر ما تارة في غير بيان شاع في الابعاد
ولا شك أننا نتصور مفهوم غير المتناهي من حيث في غير متناه وبعد المقدم الذي نتصوره كذا كما يتصور
على وجه ما عرّفنا به في العدد وما عرّفنا به في خمسة المقدار والصور التي يتكلم اليك
مطابقة لآلة الطون واللائحة لا تجمع في الخلق إلا معارضة إما المقدار وإما العدد ولا بد أن
سكون ذلك العدد متعارفاً بالما بين في الخلق لا اجتماع قيام العدد بنفسه فلو كان هذا المقدم
نعملة حاصل في جسم أو في كل شيء فيجب أن يكون ذلك الجسم من شأنه أو لا مع الجسم غير المتناهي
الاجسام الذي يتغير به مفهوم اللانهاية لكن لا يتبع أن يكون ذلك الجسم غير متناهياً لما ثبت من بيان
تناهي الابعاد فيمتنع أن يباريه مفهوم عدم التناهي وكذلك الحال فيما جلي في ذلك الجسم ولو كان هذا
المفهوم عند تعمله لا بد أن يكون حاصل في شيء وامتنع أن يكون ذلك الشيء جسم أو حالاً في
أن يكون عند تعمله له حاصل في موهوب غير لما في الجسم وهو الخط **جواب** أنا لا أقول أن هذا المقدم

عند تعمله لا بد أن يكون حاصل في شيء وانما يلزم لو كان تعمله حصول ما به المتناول في العاقل وهو
ثم ولو سلم فلا يتم أن هذا المقدم متناهي أن يكون حاصل في جسم أو ما جلي فيجب أن يكون ذلك
أو ما جلي في غير متناهية فلا يتم وانما يلزم أن لو كان حصول مفهوم اللانهاية للجسم حصولاً جلياً
لما انتفاء المسألة كذا فان حصول الشيء للشيء يقال لمعان مفرداً حصولاً في الحال لخاص
وحصول المسألة للجسم حصولاً في السرد كذا وحصول الصور للجسم في غير ذلك وبعض استثناء المعاني في
الاعتناء والي بعض من حصولها معقول للعاقل لا بوجوب انتفاء في العاقل فلا بد من حصول اللانهاية
في الجسم وكونها مطابقة لما هو معقول في نفس اللانهاية ذلك الجسم ولا بد من أن تعقل الوجوب
والاختلاف اللذان يبان مع امتناع انتفاء فوننا الحد كذا بقوله أو لا مع الجسم غير المتناهي لا الجسم
الذي يتغير به مفهوم اللانهاية في غير صحيح من معناه الجسم الذي يتغير به مفهوم اللانهاية في غير متناهياً لا في
ذلك الجسم وانتفاء فان قلت هذا الاستدلال يقتضي أن لا يتصور مفهوم اللانهاية أصلاً سواء كان
الحد كذا حساً أو وجوداً أما الجسم فلما ذكره المستدل وأما القوة ولا امتناع كونه غير متناهياً بل
لأن المراد بعدم التناهي في غير النهاية لا في السليمة على مطلقاً فليست إلا أن يقال في حصول اللانهاية
في الجسم ليس حصولاً في الجلي وفان الجسم من شأنه أن ينصف في حصولها فيجب بوجوب عدم تناهيها
أي في **الوجه** الحادي عشر أنا إذا حكمنا على المسألة والبيان في شأنها أنها قد ان فالحكم عليها
بذلك لا بد من تصور كل واحد منها وجعله لها معقولاً واحداً إلا ما أمكنه أن يملك عليها حكم
واحد فلو كان الحكم عليها بهذا الحكم الواحد في جسم أو جسمين بواجب أن يملك المسألة في حيث
لا جلي لها في حيث يتصور كونها في بيانها مما جلي لها في الحكم الواحد في الجسم أو لا الحكم على الجسم
الامن صفة الجلي في لا جلي في الجلي عليه وكل جسم جسمين في لا جلي في ذلك فلا يكون حكماً
فالحكم بخصا المسألة والبيان وكذا في غير المتناهي جسم ولا جسمين وهو الخط **جواب**
أنا لا أقول أنه لو كان الحكم جسمين أو جسمين بواجب أن يملك المسألة في حيث لا جلي للبيان
وانما يلزم ذلك لو كان صور المسألة وصور البيان متضادين متقابلين وهو ثم على التضاف

مفهوم

انما هو بين بينهما فقط ولو سلم حصول النقص و بين صورتهما وكذا لزم ان كل جسم او جسماء لا ينفصل
 ولم لا يجوز ان يكون نوع جسيما يجرها سائر القوى الجسم فيترسم صور الافراد في النوع الى انه وبغير
 الصور فافرة للنوع المزدوم وبطلانها من مناك **الوجه** الثاني في النوع العاقله التي النفس
 الناطقة بقوى على افعال غير متمايزة فلا شيء من النوع العاقله بقوى جسيما في صورها واما القول
 فلا يجر كل واحد منها بقوى بقوى العاقله على ادراك مراتب الاعداد والاشكال اللذين كل واحد
 غير متمايزة واما الكبرياء فيجب على ان النوع الجسماني لا يقوى ان يفعل في زمان غير متمايزة سواء ذلك
 الفعل الصادر عنها واما او متقدرا ولا ان يفعل عددا غير متمايزة سواء كان زمانه متمايزا او غير
 متمايزة **وجواب** اما لان ان النوع العاقله يقوى على افعال غير متمايزة بل هي لا يقوى على فعل متمايز
 على ان يقوى على افعال غير متمايزة فان الفعل على غير متمايز هو نفس الفعل على غير متمايز
 وهذا الفعل كان قبل في النوع العاقله يقوى على افعال غير متمايزة ولا شيء من القوى الجسمانية يقوى عليها
 فان النوع العاقله ليست نوع جسيما فلا شيء من الكبرياء في الجسمانية جاز ان يقوى على افعال
 غير متمايزة كالنفس الناطقة في اجسام الافلاك فانها تفعل في العقل عددهم ولكن سكتنا انما يقوى
 على الفعل كما نقول ان ابرو تم يقوى ان النوع العاقله يقوى على افعال غير متمايزة انما يقوى
 على ان يفعل في الوقت الواحد افعالا **ل** غير متمايزة فهو يبط لا يجر من انفسنا واما ما قد
 انه نصيب عليها توف الذهن كونه معلوما كشيء وقعة واحدة وان الله لم يزل لا ينتهي اما قد لا
 ويكون فادخ بعد ذلك على الفعل **ث** لم وكذا لزم في الكبرياء فان النوع الجسماني انفسا على افعال
 غير متمايزة لهذا المعنى فان النوع الجسماني لا ينتهي في فعل الكبرياء كما لا يجر الا وهو يقوى على فعل الكبرياء
 بعد ذلك فان قبل كل واحد من القوى الجسمانية من كانت باقية كانت قوتها على الافعال كقوتها على
 انفسها واما العدم والقوى العاقله ليست كذلك لانها تقوى على الافعال ابد الا متاع العدم
 عليها فلما لان ان النوع العاقله ليست كذلك وما ذكر من امتناع العدم عليها لم يسببا
 الحكم على دليل ان لا لا نقول ان النوع العاقله يقوى على افعال غير متمايزة

كان

ادرا

ابرو او كذا لان ان لا شيء من القوى الجسمانية يقوى على افعال غير متمايزة ابرو او كذا لان لا شيء
 الحكم على ان لا شيء من القوى الجسمانية يقوى على افعال غير متمايزة ابرو او كذا لان لا شيء
 مع كونها قوتها على افعال غير متمايزة عند من لا يعلم ان لا شيء من القوى الجسمانية
 لا يقوى على افعال غير متمايزة افعالا بل نقول ان شيئا منها لا يقوى على افعال غير متمايزة من غير
 ان يقوى عليها ما يترجم من العقل فلا ينقص الدليل بالنفوس العاكسة لان قوتها على افعال غير
 المتمايزة لا يقوى عليها ما يترجم من العقل لا ينقص لان ان النوع العاقله يقوى على افعال غير متمايزة
 من غير ان يقوى عليها ما يترجم من العقارات ولم لا يجوز ان يعلم قوتها على الافعال الغير المتمايزة
 سبب دوام الفعول عليها من المعاد **الوجه** الثاني في النوع العاقله **والعشرون**
 في البطلان قولهم ان النفس لا تسبب بغيرها العدم بعد وجودها قالوا ابو هريرة عن النبي ان
 وهو النفس الناطقة التي تسبب البتة كل امر يقوله اما يجب ان لا يعدم البتة بعد تكملة النفس في البدن
 لبطان من ارجو الذي كان به صاعدا لتعرف انما به بالشيء له النقص في النفس **واجب**
 بوجهين **الوجه** ان النفس الناطقة في منطقة في الجسم ثابت في جسمين بل هي ذات ابدية لا تتبدل
 كما لا تاف فان وقع الجسم بالموث من صلاحية ان يكون اتم لها فلا يفرق وجوده عن ذلك موث
 بل يزال باقية ببقاء العقل المتفرد لوجودها وهي المبادى المعروفة بالحكمة **الوجه** الثاني في البطلان
 ان النفس الناطقة في منطقة في الجسم وما كبروا من ان الادلة الدالة على فقد وفقت في نفسها
 وعدم غايتها وان سلم انها في منطقة في الجسم فلما ان الله اذ اخرج بالموث من صلاحية ان يكون
 اتم لها فلا يفرق وجوده عن ذلك موث فان البدن لا كان له مدخل في حدوث النفس بذلك
 لم يجر من البدن جاز ان يكون له مدخل في بقاءها الهاد وقد يفرق بين الوجود البشري والوجود
 لوجود النفس بعد وجودها بالحيوان عدها افعالا وانما يفرقها لسبب صلا والمخلوق بعد عدم النفس في
 وجودها بطلانها ان لا يسبب افعالا لان الخواص سواء كان وجودها او عدمها لا بد له
 من سبب في قوتها واما ان لا يسبب افعالا لو انقضت عدها لانها لم توجد لان حقيقة

كان

ان يكون المعلوم امر او غير الوجه والعدم مع ان ما ذكره في بيان كون المعلوم غير وجهي لا يتكافئ
وان اردنا الوجهي الوجه والعدم كما يتبادر من سياق الكلام فلا يخفى ايضا ولان
ايضا بطور الجواب للشيء ليس له لا ياتي من عدمه وهذا المقدمه انما ثبتت لان
ان الجواب الجواب للشيء الذي ليس له لا يكون شرا فاشياءها وور وبكيفية فثبت ولان
ان العوض الغير العايم بالنفس في الجواب الجواب في ان لا يكون عدمه معدوما لانه قولنا
شرا في ذلك قالوا لا ياتي بعدم النفس احد ما هي الامراض التي يكون لها لا للنفس كلام فطابق
في شرا في لا يقوم لاشياء في شرا في نفسا غير شرا في نفسا في لا يجوز ان يكون البدل شرا في
النفس من المبدأ حيث لم نمن من انما انما انما النفس فطابق المبدأ وما الدليل على ان العوض
بشيء اخر فانه لوجه النفس فقط وهو التميز والتعرف منه هذا كله انما هو معهم على اهلهم
في العايم الجواب اما على اهلنا فالمبدأ فمما يعدم كونه اراوته والقول بان العدم تقي فثبت
لا يصح انما التميز فمما يعدم فثبت انما لو كانت فابله للقاء وكانت قبل اللقاء
بافيه بالتعلق فثبت بالحق لان كل موجود يقع زمانا ويكون في شانه ان يفسد كان بالمرح
فانه باقيا بالتعلق فثبت بالحق اي لا يستعمله الفاء ولا بد له كاستعمله من قبل
يقوم به ولا يجوز ان يكون ذلك المحل هو النفس لانه لا يقع عند الفاء وما هو محل الاستعمل به
قابل للفناء والعايم يجب وجهه عند حصول المفعول ليكون متصفا به والامر بغيره قابل للبقاء
ان يكون للمفعول متصفا به لانه لا يستعمله فانه هو اما في لاه ايضا كما قالوا
للمعوض او جزء منها فثبت لانه لا يكون له وجهه عند التميز من بزم كونه ما به اما كونه من الما فاد
المعوض واما حاله في الما فلا يكون النفس هي نفس قال قلت النفس حادثة قبل بزمها
استعمله قبل بزمها ومن كان يقوم به ذلك استعمله ولم يجوز ان يكون محل الاستعمله وجودا
محل الاستعمله عدمه فثبت كون الشيء محلا للاستعمله وجودا ما هو مباح في المقام له ولا يستعمله
عدمه بغير مفعول بل الشيء انما يكون محلا للاستعمله عدمه بغير مفعول بل الشيء انما يكون محلا للاستعمله

ما هو

وجهه له ومحل الاستعمله فثبت انما يستعمله كالجسم فانه محل الاستعمله وجهه السوله
وهو يتبع له وجهه في كونه يكون متصفا به حال وجوده فثبت انما يستعمله عدمه وهو يتبع
لعدمه فثبت انما يكون متصفا بعدمه فثبت انما يستعمله فالتقيد بالاطلاق وان كان
جرحه في انما كونه متعلقا بالبدل تعلق التمييز والتعرف لا يستعمله في لانه باقيا
فيكون البدل محلا للاستعمله تعلقها به ونظرها فيه وتوقف تعلقها به على وجودها في نفسها
كان هذا الاستعمله متصفا بالاولا والاولا بالثاني تعلقها به وهو ما خرجت انما متعلقه به وثاني
وبالعرض في وجهه باقيا في نفسها فهذا الاستعمله كافي لبيان الوجه عليها متعلقه به
ولا حاجة في ذلك الى الاستعمله متصفا بالاولا والاولا بالثاني وجهه باقيا في نفسها متصفا به
الشيء لا يكون مستعملا ما هو مباح في لانه لا يجوز ان يكون البدل محلا للاستعمله تعلقها به كذلك
يجوز ان يكون محلا للاستعمله تعلقها به لانه غير انما هو الصالح لان يكون محلا للتدبير
ونظرها في لانه يتوقف انقطاع تدبيرها على عدمها في نفسها لم يكن هذا الاستعمله متصفا
بالعدم في نفسها لا بالدار ولا بالعرض فظهر الفرق بان الاستعمله مرونه واستعمله
عدمه وان الاول يجوز قيامه بالبدل وول الثاني والجواب انما لان ان العايم للنف يجب
وجهه عند حصول الفاء فانه ليس معنى قول الشيء للعدم والفاء وان ذلك الشيء يمتنع
تحققا وكل فيه الفاء على فباستنبول الجسم للامراض الخالصة لانه ان ذلك الشيء يمتنع
في الخارج بغيره بان الفاء وولها حصوله كذا في العقل وتصور العقل مع العدم لان كان
العدم الخالصة في ما به في العقل على معنى انه نصف به في صنف في العقل لان الخالصة ليس
الخالصة شيء وقبول عدمه قائم بكون الشيء فيجوز ان يكون الاستعمله فانه باقيا في لانه
النفس ما به ان العايم للنف يجب وجهه عند حصول الفاء وكذا لان انه بزم منه كون النفس
ما به وانما يلزم ذلك لو كان محل الاستعمله فسادا جسميا او ماقا جسميا وهو لم يلزم لان لا يجوز ان يكون
جودا فباستنبول اما محل النفس او جزء منها على ما لا يوافق لانه ان كان المحل الباقيا في لانه باقيا

انقطاع

بنتف كانت عاقلة لما ثبت ان كل شيء وقام بنفسه عاقل وكانت هي النفس لا عمل للنفس ولا قوة
منها عاقل بها الا ان لا يمتنع للنفس ان يكون الجوهر العاقل المتعلق بالبدن بنفسه وحده ذلك فالعقل هو
وهو بقاء وجوده عاقل بعد فناء البدن لا ما تقول لان كل شيء هو وجوده وقام بنفسه عاقل ولو سلم
فلازم لم يمتنع النفس فان النفس هي التي تشار اليها بايمانها ويكون وجوده لا يمتنع الجوهر العاقل
المتعلق بالبدن ان يمتنع كان ويجوز ان يكون ان لا يمتنع بانها والحدوث في البدن كبريا حتى هو
احدهما حال في الوجود يكون كل منهما عاقل مع انه لا يكون شيء منهما النفس فلا يلزم منهم مطلقا
لان مطلقا هو بقاء النفس بعد البدن لا بقاء هو وجوده عاقل بعد البدن مطلقا **والاما** كج
الاسلام الذي لا يمتنع في الوجود الثاني بان كل ما يتقدم بعد الوجود فحالات انعدامه سابقا
انعدامه كما ان ما يتقدم بعد الوجود فحالات وجوده سابقا لان الوجود وصف
افضل لا يقوم الا بشيء يكون احكاما بالامانة البكر تلك احكام الوجود وصفه فانه لا يقوم الا
بشيء يكون احكاما بالامانة وكان الشيء الذي يكون احكاما بالامانة وجه ما يحدث فانه لا يوجد
الطاري على شيء ان يكون وجوده ذلك طارئا في نفسه كشيء الذي يكون في كل الاحكام عدم
ما يتقدم قابل لعدم الطاري على شيء ان عدم الوجود المتقدم يكون عنه والظاهر كجبت جماع في القول
والا لزم الذي يتقدم لا يتقدم مع الوجود فمتعين ان يكون في الوجود عدم الطاري ويكون هو
حامل احكام ذلك عدم قبل طر بان الوجود فبهم تركيب النفس من حامل احكام الوجود والمتقدم
عنه مع ان النفس بسيط لا تركيب فيها وان فرق بينهما تركيب فمتعين في كل الاحكام المتعلق بالامانة
الاقول اذ لا بد ان ينتهي الاصل لا يكون في تركيبه واللازم تركيبها في امور غير متساوية
فيحصل الوجود على ذلك الاصل هو الحس بالنفس ثم قال في ذلك وبكيفية هذا بصفة
اخرى وهو ان في الوجود الشيء يكون في وجوده الشيء ولا يمتنع معه فان في الوجود والوجود
مثلا موجود في العاقل قبل الوجود بالسؤل بالسؤل بالسؤل بالسؤل بالسؤل بالسؤل بالسؤل بالسؤل بالسؤل بالسؤل
ذلك موجود عند وجوده ذلك لا يمتنع فلو انعدم الشيء البسيط لكان الاحكام الوجود

لذلك الشيء قبل الوجود وهو غير بالوجود والاحكام الوجود ايضا حاصل قبل الوجود لان ما لم يكن
ليس له واجب الوجود فهو كالموجود في الشيء الواحد في وجه نفسه مع حصول وجهه
بالفعل وكما هو في الوجود ان يكون الشيء بالوجود والفعل معا ومما يتصور ان ثم قال في الوجود
رؤا على ما ذكره في الدليل من ان النفس لا يكون الاحكام ومما يستدعيها في الوجود هو وجوده
عنه هذا ما ذكره **وقبيل** ما ذكره في الوجود ان ما اودعه من التو برهانه لا يمتنع كل شيء
الوجود في هذا المقام مع انه في غاية الركك والاقسام لان الاحكام وكذا النفس بقاء على ما
يعاين العقل على ما يعاين الوجود والامتناع والنفس مشهورة في العلم الاول والاحكام
في الثاني وان اريد بالوجود الاحكام ما هو يعاين الفعل فلان ان الشيء البسيط الوجود
لما كان الاحكام الوجود فاحصا قبل الوجود **فقد** فان ما يمكن عدمه فليس هو واجب الوجود لا يفيد
المطل لان اللازم من الاحكام الوجود معنى يعاين الوجود والامتناع وهو ليس غلط واعطى احكام
الوجود بمعنى يعاين الفعل وهو ليس ملازم وان اريد ما هو يعاين الوجود والامتناع فلا
فساد في اصحابها مع الوجود بالعدم كجبت الوجود لان الاحكام بهذا المعنى لازم للمعرفة
الاحكام لا يشك في حال **وان** ثانيا فلان الطاهر من توري الاول ان ما ذكره اسند لان ما كان
عدم شيء غير الوجود والاحكام عدم شيء غير وان لم يقتض وجوده ذلك لا يمتنع احكاما لعدم شيء
غيره يقتضيه كون ذلك لا يمتنع في الوجود من قبل الوجود ثم لونه في الوجود وقت الوجود
اذ الوجود الوجود على ما ليس محلا له غير معقول ولا يتصور كون الشيء العدم محلا له هو وجوده فادق في هذا
كون ذلك في الوجود اذ لا يمتنع كون الاحكام اعتبارا عقليا بل اعتبارا في الوجود
ان يقال سئل ان الاحكام عدم الشيء في الوجود فمتعين في الوجود ذلك الوجود كجبت بالنسبة الى الاحكام
عدم السؤل عنه للمعرفة الاحكام انما يكون لا يمتنع وجوده في الوجود واما ما يتعلق بوجهه فمتعين
الاحكام لعدمه في نفسه وكذا ليس الا ذلك الشيء المتقدم وانما في الوجود في نفسه فانه لا
لا يقتضيه وجوده مع عدمه وليس من انما في الوجود في نفسه ان يمتنع ذلك الشيء متحققا وكذا في

العدم على ما سلف الجبر لا ينافي الخ لا في معنى ان ذلك الشيء بنعدم بطريق النفس
على ما قررناه فيما سبق فان قلت كل حادث هو متعلق بالوجود بالحق لا بد من استمر
سابق في وجوده ولا بد لذلك الاستمرار من قبل ولا يجوز ان يكون محله ذلك الحادث لان
الاستمرار امر وجودي يجوز قيامه بالمعزوم ولا امر اعتباري لا يستلزم قيام الاستمرار للشيء
باعتباره فنعين ان يكون محله شيئاً متعلقاً به ووجه الحادث وهو المحل فيتم الدليل ويندفع كقوله
قلت لا ثم ان كل حادث لا بد من استمرار سابق على وجوده فانه من غير ان المبدأ موجباً
فخار وقد قدس انه غير ثابت ولو لم يكن كل حادث لا بد من استمرار سابق على وجوده
فلان لو لم يوجد بقاءه لم يتبع قيامه بذلك الحادث وان سلم ذلك قيام الاستمرار بمحله
فان النفس عند حدوثه وليس استمرار وجوده فاما بما حكاه اذ ليس لها محل عند عدم
انما يقوم الاستمرار بما لا بد من الذي يتعلق به النفس اعلق النذير والنكر

المفصل الثاني في ثبوت بقاء النفس في ابطال قولهم بقاء النفس في غير الجسد
واعلم ان الاقوال التي في امر المعاد لا يبرهن على كونه في غير الجسد بل ان كان امرها في غير
الجسد ثبوت المعاد ليس بقطعي وان المعاد ليس الا هذا البدن وهو قول نفاة النفس الناطقة
التي هي في غير الجسد لا سلام وثبت ثبوت المعاد الروحاني فقط وهو قول الغلاة في الآخرة
الذين ذهبوا الى ان الازلي بالحق هو النفس الناطقة التي هي في غير الجسد لا بد لها من استمرار ويتم
فيه الاستمرار في وجوده **قالوا** ثبوت المعاد الروحاني في الجسد في قول من يثبت
الناطقة الجرح من الاسلام كالامام الغزالي والشيخ والراغب وبرد بن موسى وغيرهم
من المتوفين **وقالوا** عدم ثبوت شيء منها وهو قول فراء الطبعين الذي لا يقبل لهم
ولا يذهبهم لانه لا يخلو ولا في الحقيقة **قالوا** ثبوتها هو المتقول في جبال النول
فانه نفع عنه انه قال في مرقته الذي نوب في فناء ما علق ان النفس هي المراقب فيعدم عند الموت
فيستحلها او هي جوهر باق بعد فساد ابدان فيحل المعاد **وقالوا** كان الغرض من ابطال ما ذكر

تسأل النفس في غير
الجسد

المكلف فيها فالنفاة الشريفة المعطرة فيقدم تقر برزقهم وما اخذوا عليه من شبههم التي
بنوا عليها من جهنم فنقول لهم للمعاد معان **الاول** انبثاق المعاد الروحاني في المعاد في
المعاد الجسداني **قالوا** المعاد الاول فتقر برزقهم في جهنم فلو ان للنفس الان بقاء
لثبوت آثاره وحالها لان اللذة هي ادراك ونيل لوصولها وحرارة الجسد من حيث
هو كذا في غير ذلك ادراك ونيل لوصولها ما هو آفة وشدة عند المدرك من حيث هو آفة
وشدة كما ان المحل في غير النوى البدنية كالأفة كجسمان بها فان اللذة كمالاً هو كمالها كبقية
الملافة مثلاً سواء كانت ما هو عام خارجاً عن شيء جلد أو كانت حادثة في العضو لا
غير سبب خارج يحكمها في افعال اللذة من ادراك ذلك سببها لاس واللباس كمال
وهو ما يدها للالوان الحية والاشكال الجيدة ولكل مع كمال هو استخارها
للا موارث الروم والنفقات المنيعة والكل ما كمال هو لادراكها للكمالات المناسبة لحياتها
للمعقول البنية الناعمة فذلك النفس الناطقة التي هي جوهر عاقل كمال وآفة كمالها وكمالها
ان يتصل فيها صور الموجودات كمالها **قالوا** في الاول ذكره وسالنا الى العقول ثم
النفس السامية ثم الارواح العلوية ببيانها وحوادثها ثم ما ذكرنا ان عقلها في صورة
جميع معلولاتها المرتبة كمثل يقينها خالها عن شوائب الظنون والارواح وآفاتها هي ان يكون
منقش بقدر ما هو الواقع **وقالوا** عليهم ان عقل المعقول لو كان كمالاً لتعلق بالانانية
لاستقامت احواله عند فناء ذاته عند ومدة ونأملت كقولهم ان المعقول
فان لم يبق بقاءها لانها وتشتاق الى حصولها ونأملت كقولهم ان المعقول كمالاً
في البقاء الى النور ونأملت بالظلم **قالوا** بان استعمال النفس كشيء بمنعها من الاستعمال
الى المعقول وبعدم الاستعمال كالحصول الشوق اليها عند فناءها والالتفات اليها عند وجودها واضل الكمال
ما كانت متى الوجه وكانت النفس مستقلة بغير ما في الحسوس لم يبرد كماله ووصول
المتابع مع عدم ادراكه لا يوجب التعلق به كالحذر او عرض على النار فانه لا يمس باللام فاذا كان وقت البدن

في

معه من حيث الانية او الشغل بما فيها كمال محاسن صفاته فصارت حروفه
عنه اولم يشغل شي كنهها كما سلت في افتاء الكمال فصارت محلة اياه واسوهم عالا هم
الذي كنهها بما يعاها الكمال لانهم يعذبون دائما كلاف القاقس ثم ان هولاء الثلثة ان
مطعون بنبينا برتبة رتبة ثالثة بها ايضا على حسب رداءة ملك الشيا وان لم يتلج لا يكون لهم
تألم بجزا الوجه كمن العالم الذي سبب ملك الشيا لا بدوم نزول ملك الشيا الموحدة وان لم يزل
بالاكت النظر في ان لا طاقا فان يطعن في سبب رتبة اكتسبها بلباسه البدن ثالثة ملك
بقاء ملك الشيا على حسب رسوخها فيها ثم نزول العالم نزول ملك الشيا وان لم يتلج في من
السلامة وان لم يكن من اهل السعادة فكل من سبب السعادة والام والاطلاق في قلوب
الشفاء ومحي في سعة من رجاها وتوكل في هذه الصفات في نفوس البنية وم من الذين يغيب
عليهم سلامة الصدر والسعادة كالاطفال ومن ياتي بهم وكرت نفوس الصغار والارباب
وبعضهم هو لان افعال من النفوس يغفل بها جسم ادي لانها لا يجوز ان يكون معطلة عن
الادراك لافلا معطلة في الوجه واليد والرجل كما في بستان في لولاها غير جسم يكون موضعها
لتجملاتها ولا فعل لها لولا ذلك فلا بد ان يتلج باجسام افلا في ان النفس بغيرها قد غربت
بغير نفوسهم افلا بد من ماله فان ذلك على مذهب الشيا كجوههم لا يقولون به بل على ذلك اذ
يكون موضوعا لغيرها فان التحمل لا يلزم الا بانه جسمه ثم نحل الصور التي كانت معتقبة عند
فان كان اعتقادها في نفسها وافعالها اخرج شاهدها الجراثيم الا في رتبة على حسب اعتقادها
صورتها الدنيا والافراد في السعادة ذلك الجسم الذي يتلج بها هذه النفوس اما اجرام كواكب
او اجرام متولد عن الهواء والارض ولا يكون معارفها اجرام الجو المسير واما ان اضطر
قول الشيا على في قدر علم الذي كنهها بالسعادة الا في رتبة كنهها بالانفصال للنفوس والافراد
وفي بعضها قال واما قدر العلم الذي كنهها بالسعادة فليس كنهها ان النفس على بقاها بالانفصال
افلا ان ذلك ان يكون لان اعتقادها في المعادفة نفورا خفيفا ونفورا خفيفا بغيرها

برائتها ونزول العلم لانيه لوكالات الحكمة دون اولى التي لا شيا في رتبة كنهها بالانفصال
نسب اجزائها بعضها الى بعض والنظام الاقرب من المبدأ الاول الى اقصم موجودات الوافدة
ترتيبها ونسبها لانيه وكيفية تحقق ان الذات المتقدمة على الكمال في وجودها وان يكون كنهها
والا كيف يوفى حتى يتلجها كنهها وتغير نوم من الوجه وكيف نسبة رتب الموجودات اليها
ثم طاقا اذ ان السبب رادو السعادة السعد له او كانه ليس نراي الا ان السبب
ملك الشيا بغيرها لا يكون عالما بان هذه العلوم خبر له ولا يكون عالما من جهة من خبر له ثم ان
ان استلج الشيا فانه ان يكون عالم الملكا فان كنهها من المفضلين الذين لم يتلجوا
الاماني متقدمة في رتبها اشدها بتهاج وبوثر دون الاستعمال بذكرها على
ملك الدنيا وما فيها فضلا عن ذلك مطوم ما او متكون ما سدا ثم فواهم ان العالم الذي كنهها بالنفس
بعد الفارقة بواسطه الشيا الروية التي اكتسبها بلباس البدن بزول عافية الارز وال
ملك الشيا لا يستقيم على افعالهم فان الغالب في ملك الشيا النفس والفاعل لها هو الجاهل في الفارقة
وغد يجمع ان العلم الفاعل في الفاعل للشيا كانه موجودا في وجه ذلك الشيا كما ذكره في
بقاء الكمال العلية كلف بوزر وال ملك الشيا في نزول بزوالها العالم الحاصل سببها وكونها
عالم بلباس الاثوار البدنية من الافعال ولا مزج لا يوجب زوالها لان ما ذكر من حال الامور
البدنية معطلة طموح ملك الشيا وانعدام المقدر وطول التمدد لا يوجب تدمرها وفقدان
عنه مان النفس بفارقة البدن لم يوجع عن ان يكون متفعله عن حركة السمايات فان في علم النفوس
تجددات مستندة لاوليات العقليات واقلها ما يعلم من ملاحق النفوس المعارفة للبدان
فتراب قدر في علم الدوام والاشتمال ولا يبعد ان يكون التلاصق المذكور موجبا لافعال في
الكل نفس من النفوس المعارفة او بعضها يوجب تلك الافعال السعد له استدلاله بزوال
ملك الشيا عنها فبزول عند عام استدلاله بالزوالها وليس كنهها كنهها في قابل واجب
الدوام والاشتمال بدوام الفاعل ذات العاين من قدر نزول عن الغالب استدلاله ووجهها

وبطلان استعداده لوجوه بواسطه السواءية والتعبر است الفلكية فينبغي ان كان
 ذات الفاعل في كماله اكون والف **وهذا** الجواب بان لا يحد ان يزول او لا يحد
 ايضا فلا يحد لانهم بالنسبة الى الذات ابر في النفوس التي هي صفة الاعتقاد في الفاعل عطف على فاعله
 الجاهدين والمؤمنين والمجاهدين بان الم ابا هذين جود و زها غير صحيح لان سبب الالم
 في الاقسام الثلاثة هو السوء في الكمال الغاية ولا فرق بين الثلاثة في سبب الذي او **جب**
 انقطاع عن مراتب البعض ون البعض في انقطاع سوق المجهلين والمؤمنين والمجاهدين
 فيهم **وهذا** الجواب بان سبب صفة كمالهم و زها حكم بط فان قلت الفرق بين الجاهدين والمؤمنين
 اعتقادات بان سبب صفة كمالهم و زها قلت الاعتقادات الصفاة للكمال نسبت لنفس
 الجاهل ابراهي في كماله لا يزول الالم حكم بوجوب بقاها في عدم التعديت بسببها وبها فان
 المشاق الى الشيء غير الواصل اليه انما يكون معتدلا في كماله لا يكون غير واصل والنفوس في كماله
 العقاب العقاب الباطلة في المعارف يعتقد كون تلك الاعتقادات علوما فان يتبع هذا الاعتقاد
 بعد المعارف ولم يبا لم يعتقد ان الكمال اذا لا شعور لا يفقد لان العوض انه يتبع اعتقاد كون اعتقاد
 الباطلة علوما وان لم يبع بل زال منه الاعتقاد فينبغي ان تلك الاعتقادات الباطلة ايضا وان
 في الالم فلا يحد لان الالم اصل فاضلا على الالم **وهذا** الجواب بان لا يزول الاعتقاد ويكفر
 تلك الاعتقادات علوما ولا يلزم منه نفي التام لان ما لها ليس الاستنباط الا لا وركه بل لما
 لما اعتقدت ما ادر كنه من الاحور الغير عطف على كماله ومطابقا للواقع ورجت الوصول
 اما ما ادر كنه فان لا محالة يفقد بعد الموت بار صفة فيجب ونفي معتدلة يفقد ان ما رجت الوصول
 اليه ونفي سبب لان الذي عند الموت ادر كنه ونفي الوصول ما هو كماله وخير وفادى قوام
 عند الموت كماله قوامه هو ان ان الحسنة في اللذة في الجنة وغيره في الاعتقاد المردك لان
 نفس الالم لذلك المردك وهو يعتقد في الجنة وغيره في الجنة بل يزل لها حب الجليل اركب اعتقاد ان
 ما ادر كنه حقا مطابقا للواقع لزم ان يلزم باله كنه فيكون من على السعادات في الاخرى ان

انما هو في الالم لا يحد لان الكمال في الاعتقادات

يكون

ان يكون له في قلوبهم فاما في ما رجت الوصول اليه ولا يقولون به بل يزعمون ان الالم هو الالم
 الشدة الذي لا الالم فوهم ان النفوس الثلاثة والصلوات قد اعتقدت في صيغتهم الدنيا اعتقادا
 غير مطابقا للواقع فيهم فليس يكون فيهم بل السلامة ولكن ان يقال انهم لا يعتقدون ان النفوس
 كما لا فلا يكون لهم شوق الى الكمال الغاية فيكونون فيهم بل السلامة بل من على السعادات على ما يليق
 بحالهم لما نراه بعضهم ثم **استدل** الالم على نطق ايمان تلك النفوس باقسام افانها ان لم يتعلق
 يكون معتدلة ولا معتدلة بل هو معتدلة في كنهه فانها شعيرة واترا ومودة ولا يكون معتدلة في الالم
 وسبب التعطل غير الوجه وان كان مشهورا فيهم كنه ليس قدور با ولا غير يتا عليه فهو
 غير المتبع ايضا وايضا جعلهم الفلكية في النفوس الباطلة والصلوات غير مستقيم لان افاء الفلك
 مثبت به فليس بعض تلك الافاء بان يكون الالم لبعض تلك النفوس او لا في البعض فاما ان
 يكون كماله منها الالم كماله احد من النفوس او لا يكون شي الالم من تلك النفوس في القسم الاول في
 الاسماء فيعين التام فبطل **وهذا** الجواب بان الفلكية في موضوعه لتعطلها وبذلك فاكتر ما كروا في هذه
 المسئلة ظنون وتجنسات لا يلقى بالمواضع العالم ثم انما نقول استنباطا على الحكماء من جهة انهم
 اتبعوا المعاد الروحانية والذكر والالام العقلية وكونها اعظم من الحسن فان امره المتعطل
 من علما الاسلام في هذا ان ذلك بل يمكن ان يوجده في كماله من اعتقاد ولام ر سوله ما يشير
 الى ذلك بل يمكن وانما يتكلم عليهم من جهة انهم اكرروا المعاد الجسماني والذكر والالام في الدنيا
 الاخرى على ما دل عليه كتاب الله وكلامه **وهذا** الجواب بان موافقه غير معدود في كنهه لا محالة
 لا كتاب تأويلها وقرمها عن طارما **فان** الامام الرازي بان لا يكر اللذة العقلية الا اقول
 من غير ما ذكره ذلك مما يمكن اثباته بالادلة العقلية وليس يمكن ان يكر اثباته بهذا الطريق وجب
 ان كان فان احد الوصول الى لالة العقلية على طوع الاستاء ورواها في النقد ذلك عليه
 مع ان الحسنة هي بنوها **وهذا** الجواب بان العقلية في هذا القبيل ولا سبيل الى التمسك بها في هذا
 الا بالادلة الباطلة من كان انقطاعه عن العلايق الجسدية والحزنة الى المعارف الالهية

بسم الله الرحمن الرحيم

والله اعلم

والاحاد يثبت الوارد في ذلك من غير ان يكون له على التمسك والتثبت من يد يدك تتبع كتاب الله تعالى
وسنة رسول الله تعالى وشبههم في اصناف المعاهد المسماة كثيرة **فان** ان المعاهد الجسدية اقسامان
بعدم انقطاع الابديان وانما انما بالسكنة ثم يوجب بعينها او ينفق اوقافا ثم يملكها وبعد البنية الجسدية وكل
ما يتفرع عنها المعهود بعينه اما الاول فقط واما الثاني فلان الانسان المعقن مشاركة لساكنه
الكس في الان انه وحمائل عنهم في بعينه وتثنية ما به الاستمرار في مبراه الامتياز في شخص كونه
من الاشياء يجب ان يكون زائدا على ما له من الاستمرار وذلك الزايد لا بد ان يكون صفة فاعية
فقد تنوق الاجزاء لا بد وان يتعدى تلك الصفة فلا عا دانه تعاد تلك البعد في الشخص فلا بد وان يعيد
شخصه الذي انعدم والام بجزءه كونه ذلك الشخص وهو حلال الموقوف فيهم اعطاء المعهود بعينه
مستحيلة اما لا فليكن المعهود لا يبيع الحكم بعينه العود لا يربح الحكم عليه بعينه العود من الاشياء
البدنية وهي ممنوعة لانها الهوية فلا يبيع عودها والالتزام الحكم بعينه هو صحتها واما ثانيا فلانه يستمر
كذلك العود بين الشيء والشيء وهو مورد في الاستحالة واما ثالثا فلانه لو جاز اعطاء المعهود
بعينه لكانت مستحيلة جاز وقتها الاول لانه من جملتها ضرورة ان الموجه بقدر كونه في هذا الوقت
غير الموجه بقدر كونه في وقت آخر واللازم بها لا فضا له الا لو كانت الشيء مبتدأ من ثلثه معاد او
لا معنى للمبتدأ الا الموجه في وقتها الاول فكذا المعلوم واما رابعا فلانه لو جاز اعطاء المعهود
بعينه جاز ان يوفد ابتداء بدلا عنه بالكلية يانته في المهمة وجميع العوارض الشخصية لان حكم
الاموال واحد واللازم بها الاستمرار عدم التغير بين المبتدأ والمعاد لان التغير في استمرارها
في المهمة وجميع العوارض لا يقال لانها في استمرارها في المعهود بعينه ولم لا يجوز ان يكون
شخص يربحها على شخص آخر انه الاصلية النافذة من اول العمل الى اخره ويكون نفيسة
تلك الاجزاء باقية بعد التفرق وزوال الجسدية والخلقة والسكنى العارضة للموجود في فاف المجموع
تلك الاجزاء وجعلها جنة فقد اعاد زبدها غير ان يكون هناك اعطاء المعهود بعينه لا بأس
لو كان الاو اعاد ما ذكره في من الواجب ان يقال عند موت شخص تنوق اوقافه العنصرية الثابتة

266

لانهم بطلان التباين فلو لم يوجز ذلك في الحكمة لجاز في كل انسان تراه الاحكام الدالة
 فلم والفسفة وان اردت ان تدرك ذلك في النفس قد علمت بالغا ان الاناسي
 الموجودات لان غلوت من الاب والام فاذا افردت الله تعالى العاقل بالغا من غير اب وام
 استنب هذا العلم عن العقل ولا خلفه وقوله ثانيا كمن تعلم بالفروع ان العاقل عالم بسبب
 في الاطوار ان تعبر بانيها صا على لان يكون غذاء للانس ان لم يكن في نفسه وبغيره كما في
 ثم يقع له من ثم بغيره بضعف ثم عقله لا يصير انهم على ما تعلم لنا هو ان العاقل في
 استحال في الاطوار ان يكون بغيره انما واما ان لا يكون الا بهذا الطريق فلا علم اباه
 لنا فكل عمل هناك طريق او طريقا متقدما لا يعلم لعدم مشاييرنا اياها وقد ورد في بعض
 الاخبار انهم الارض مطر في وقت البعث فطرا به شبه النطف ويخلط بالتراب فلا
 بعد في ان يكون في الاسماء الالهية امور اجارية في ما ذكره في قوله انه مفرد واسم غريب
 وجب لا يعلم الا الله تعالى وليس انوار الا كما نكاد سائر الامور النارية الوجه الحقيق
 كاسم والتميز خاص والكل **مستحب** انه لو ثبت المعاد الجسماني لما كان يكون عود الارواح
 الى الابدان في عالم العنابر وهو القول بالتناحي وانما بطلان في عالم الافلاك وهو وجوب الخلق
 للافلاك لو كانت الارواح الخلق من مواضعها عند نفوذها في غيرها باكثر المستقيمة وكانت الامور اضعافا عند
 خروجها في غيرها باكثر المستقيمة ايضا وهي مختلفة على الافلاك لانها لا تكون الا في جهة واحدة
 فيكون الله مفردا لا لا با وفردية ان الحكمة انما تتحد بانها في عالم آخر وهو بطلان لا حاسر وجوب عالم
 آخر سوى هذا العالم له لو وجد عالم آخر فخصت في ذلك العالم بها مختلفات والحق في الحكمة لا تتحد
 الا بالمحيط يجب ان يكون بسيطا وبسيط لا بد ان يكون شكله الذي في ذلك العالم كثر ايضا
 بغير من بينهما فلاء سواء كانتا متساويتين او متباينتين له اكثر من ان لا يتساويان الا في نقطة
 واحد وانما في انفسا لو كان في الوجه عالمي في الحان في كل واحد منهما ارض ماء وهواء ومار
 فيلزم للاجسام المتعقبة الحقائق المتكثرة الطباع او يكون هناك قرة ايم وكل منهما مستحسب

ثم

فيكون الله مفردا لا لا با وفردية ان الحكمة انما تتحد بانها في عالم آخر وهو بطلان لا حاسر وجوب عالم آخر سوى هذا العالم له لو وجد عالم آخر فخصت في ذلك العالم بها مختلفات والحق في الحكمة لا تتحد الا بالمحيط يجب ان يكون بسيطا وبسيط لا بد ان يكون شكله الذي في ذلك العالم كثر ايضا بغير من بينهما فلاء سواء كانتا متساويتين او متباينتين له اكثر من ان لا يتساويان الا في نقطة واحد وانما في انفسا لو كان في الوجه عالمي في الحان في كل واحد منهما ارض ماء وهواء ومار فيلزم للاجسام المتعقبة الحقائق المتكثرة الطباع او يكون هناك قرة ايم وكل منهما مستحسب

والواجب ان لا يسم باعها الا في الابدان في عالم العنابر قول بالتناحي وانما يكون تاسعا
 لو قلنا باعها في الابدان ابدان آخر ولا تسم اصابع اخرى في الافلاك فان الدليل الذي نكسوا به
 على تقديمه تمامه انما يدل على اصابع اخرى في عدد الجهات الذي هو العقل الاعظم لا في سائر ولا في
 اصابع وجهه عالم آخر سوى هذا العالم فان ما ذكره في بيان اصابعه من المقدار غير مستغنى عنه فانما لا
 ان اختلاف الجهات انما يحصل بالعلم المحيطة ولا تسم ان المحيط يجب ان يكون بسيطا ولا تسم اصابع
 الخلاء ولكن الخلاء ما يلزم له لم يلزم وجه العالمين كمن لا يكون به جسم وكان وجهه الارض
 وجه هذا العالم وكل منهما م فانه كوز ان يكون العقل لا في وجهه من الافلاك والعنابر كوز
 في كل ذلك لو يكون في كل ذلك العقل الف كمن كل منهما حصل العقل لا في وجهه
 من الافلاك واكثر انك العنابر فان العقل البشري في واقع الاعلى العليل من احوال الخلق
 ومن حاول تقديم ملك الله تعالى وملكه بكيال عقله فقد فضل فضلا لا يمتد وكوز ايضا ان يعلم
 انه تعالى هذا العالم ويوجد به على آخر واصابع اعدام العالم بالحقبة يعني على قدمه وفردية
 فيما سبق ضعف وانهم في ذلك على هذا الوجهين لا يلزم من وجهه عالمي شكل كل واحد منهما
 كما وجه الخلاء ولا تسم ان يلزم ان يكون للاجسام المتعقبة الطباع المتكثرة بالطبع وانما يلزم الخلاء
 لو كان كل واحد من عنابر العالمين مساويا في الحقيقة لعنابر العالم الآخر وذلك ثم فانه كوز
 ان يكون تار احد العالمين وان تشارك تار العالم الآخر في الواح والبسوس والبعد عن
 المركز والنوب الى المحيط لكنهما يكونان مختلفين في الصور المتفوعة المستمرة لاختلافها
 في الهيئة والحقيقة فان الاشتراك في اللوازم لا يوجب الاشتراك في الحقائق وما ذكره القول
 في العنابر الثلاثة العاقبة ولو سلم اشتراكها في الصورة المتفوعة لكن لا يلزم من ذلك في الحكمة
 لجواز اختلافها في البسوس **مستحب** انه لو ثبت المعاد الجسماني فاما في وعق ذلك الابدان
 كما لبدان التي في النشأة الاولى والعاملون بالمعاد الجسماني لا يقولون به اوسع موتة انما يتصور
 اذا كانت القوى البدنية بعيدة انما في منهاه لانه في ذلك مستحيل لان افع جسمه وكل في

ولم لا يكون ان يكون العقل الاعظم
 في عالم مر
 فيكون الله مفردا لا لا با وفردية ان الحكمة انما تتحد بانها في عالم آخر وهو بطلان لا حاسر وجوب عالم آخر سوى هذا العالم له لو وجد عالم آخر فخصت في ذلك العالم بها مختلفات والحق في الحكمة لا تتحد الا بالمحيط يجب ان يكون بسيطا وبسيط لا بد ان يكون شكله الذي في ذلك العالم كثر ايضا بغير من بينهما فلاء سواء كانتا متساويتين او متباينتين له اكثر من ان لا يتساويان الا في نقطة واحد وانما في انفسا لو كان في الوجه عالمي في الحان في كل واحد منهما ارض ماء وهواء ومار فيلزم للاجسام المتعقبة الحقائق المتكثرة الطباع او يكون هناك قرة ايم وكل منهما مستحسب

جسم لا يغير اثره من مساواة في القوة واللا في القوة الى القوة الحادثة في الجسم لا يتغير ان يفعل في زمان
 غير متناه سواء كان الفعل الصادر عنها واحدا او متعددا ولا ان يفعل عددا غير متناه سواء كان
 زمانه متناهيا او غير متناه لان المتأثير القوي يختلف باختلاف القابل المقسوم عليه ان كان اكبر
 كان ذلك الاثر له انصف يكون معاودة ومما نفع اكثر وقوي منها في الجسم الصغير لا سيما على مثل
 طبيعة العنبر مع الزبادي فاذا فرغنا من ذلك جسم بقوى جسم من مبداء محال ثم وكيفية جسم آخر محال
 حسب الطبيعة واكثر منه حسب مقدار تلك القوة بعينها ومن ذلك المبدأ بعينه لزم ان ينشأ
 منتهى حركة الجسم بان يكون حركة الاصل اكبر من حركة الكبر كونها معاودة في اقل فبالقدر منتهى
 حركة الكبر مقدار زبادي مقدار على مقدار اذا نحو ومن ان لا يوافق الا بذلك والمتأثير الطبيعي
 يكون باختلاف القابل على ان كان الجسم اعظم مقدار اى كانت الطبيعة فيه اقوى واكثر اثارا لان
 القوى الجسمانية تتفاوت في اختلافها باختلاف في عناصر القوة والكبر كونها متناهية في الزمان والاداء
 قبول اوكه فالصغير والكبير متساويان لان ذلك هو وجهي فيهما على السوية فاذا فرغنا من الصغير
 والكبير بالطلوع من مبداء محال لزم التفاوت في الجانب الاخر من ان يكون لا يتغير على ما يتغير عليه
 الكل فيقطع ذلك الصغير ولم منه انتهاء ذلك الكبير كونها على نسبة جسمينهما والجواب ان يقال لا
 ثم ان بقاها مؤيد في قولهم لانه انما يتصور ان كانت القوى البدئية فيقدر اثره في المتأثر في المتأثر على
 تأثير القوى البدئية في الافعال المتأثرة عليها وذلك ثم فانه لا تأثير في القوى الجسمانية عندنا في الافعال
 المتأثرة عليها وانما الكل كقول الله تعالى وليس لهم على تأثير تلك القوى في تلك الافعال وليس بعدد مراتب
 سببا ثم لو سلم ان لها تأثيرا في تلك الافعال فلا يتم الاستحالة ان يغير القوى البدئية اثره في المتأثر في المتأثر
 والعلل وما ذكره من الدليل على قدر قوة اثارها فلا يتأثر بالقوى بالقلبية فيكون قارنا ذلك اثارها
 غير متناهية عند من مع كونها جسمانية لان اوكه في الوجود الصادر عنها لا يستند لتفصل كذا فيكون
 وكما هو مرادنا لان نسبة تفصل الكل الى جميع وبنات اوكه على سواء فلا يحصل برار او وجه بعينها
 دون بعض ولا يلزم التفرع من لا يلزم من اوكه في الوجود من اوكه في الوجود من اوكه في الوجود

لا يغير اثره من مساواة في القوة واللا في القوة الى القوة الحادثة في الجسم لا يتغير ان يفعل في زمان

اوكه في الوجود والادراكات البدئية لا تستند الى القوى الجسمانية فيكون وكما جسم متناه لا يتغير في زمان
 قلت المبادي لتو كبر الالف الى صغر نوسها الى حلا الان اوكه في الوجود فيكون بواسطة نفوسها المتقطعة
 في احوالها كانت واسطة في حدود تلك الافعال عن الكون في قوة فكم كبر القوى الجسمانية مؤثرة ما ينشأ من متناه
 فلا ينقص الدليل محال في الجائز في الوجود في تلك الفلكية عند من من القوى الجسمانية المتقطعة في احوال
 الفلك لا نفوسها الى حلا الان ما ينشأ من اثارها في بواسطة التفاعلات غير متناهية من المبداء الصادر
 فليهم به هو الى انه يغير من في القوى الجسمانية احوال متصلة غير فان لم يغير عن تلك التفاعلات
 غير متناهية في ذلك الجسم لا على انها يصدر عن تلك القوى لوانه قد يغير بل على ان يتفصل في اثاره ذلك
 اوكه في القوى وبفعل حسب التفاعل لانها فالتفاعلات الغير المتناهية على القوى الجسمانية بواسطة التفاعل
 الغير المتناهية هي الصور النقطية لانها يقال لوضع الدليل المذكور في التفاعلات الغير المتناهية
 ايضا فانه لا فرق من ان كل القوى وكما جسم بواسطة التفاعلات الغير المتناهية وكانت غير متناهية
 ايضا بواسطة التفاعلات لزم التفاوت في الجانب الاخر من ان يكون لا يتغير على ما يتغير عليه
 عليه الكل فيقطع ذلك اوكه في الوجود من فليهم به في تلك القوى ايضا فان في هذا النقص
 انما يتم لو كان جزء القوى مستندا لتلك التفاعلات الى اثارها على جميع القوى وسوعم قلت هذا
 الدليل انما يرد في القوة البسيطة المتشابهة الالوان فيكون جزء القوى مستندا الى اثارها على
 على الكل من التفاعلات الالوان بكم متناهية الالوان ثم انهم لا يجوزوا ان تأثير القوى الجسمانية
 من غير متناهية بواسطة التفاعل بغير متناهية ماصلة لاثارها على اثارها فكم لا يجوز ان يكون
 القوى البدئية يفيض عليها النوار الفعل المتعارف ابد او كمال لها التفاعل بغير متناهية فيكون
 بسبب ذلك على التأثير من غير متناهية واما ثابته فيكون ان يكون التفاوت الذي لا يبرهن
 في الكونين هو التفاوت بالسرعة والبطء بان يكون حركة الاصل اسرع في السرعة والبطء
 في البطء من غير انقطاع لا يقال الاختلاف في السرعة والبطء يكون متفاوتا في النسبة
 وليس الحكم فيه بل في التفاوت حسب لحد واحد لا ما تقول لالزام من الدليل هو فيكون

التفاوت بين الاثنين ولم يمتد ان يكون ذلك التفاوت بحسب المد والعد حتى يمتد الى القطع و
 ما لا يمتد من ان يكون ذلك التفاوت بحسب الشدة والبطوة وافترق الفوق حسب الامتداد من
 لا يمتد ووقوع التفاوت باعتبار انهما كانا في وقت التفاوت بحسب الشدة يستدعي التفاوت
 بحسب المد والعد و قد يمتد انقطاع حركة الكسرة في القسرية والصغيرة في الطبيعة فيكون مساوية
 فيتم انقطاع حركة الصغائر في القسرية والكسرة في الطبيعة وذلك لانه اذا وقع التفاوت بين الاثنين
 في الشدة اي بالسرعة فاما ان يكون زمانها واحدا او لا فاما الاول يقع التفاوت في القوة لا
 الاسرع يكون مدو وكان اكثر قطعاً واما الثاني فيقع التفاوت في القوة فليس نعم ان التفاوت
 بحسب الشدة يستلزم التفاوت بحسب المد والعد كما قلنا فلو كان يكون الا كما كان غير متساويين
 في القوة ويكون التفاوت بينهما بحسب الشدة اي الشدة في القوة واما في الجاهل في القوة مساوية
 في القوة كانت حركة الاسرع اكثر عدداً من حركة الابطوط وبنهم من انقطاع الحركة في دورات
 المعدل وقلت البروج بل انما يمتد ذلك اذا طبقت احادها بما يماها الا في ذلك يتوقف
 على اجتماعها في الوجه ووقوعها في الخارج او على وجهها في الدخول على كسبيل التقابل وكل منهما يمتد
 واما الثاني فلان ما ذكر من الدليل ما هو في قوة حاله في الجسم لا معاودة فيه بنفسه بقسم ذلك
 الجسم على المتشابه كالطبايع في الاجسام العنصرية ولم قلنا ان القوى البدنية كذلك لم لا يكون ان
 لا يكون منقسماً بنفسه على ما وان يكون طبايعاً بساط لا بد ان معاودة غير ثابتة تلك القوى فلا
 يكون نسبة الاثنين في التوابع الطبيعية على نسبة القوي لان في الكل والضعف في القوة لكن
 معاودة الكل ضعف معاودة الجزء فيسمى نقصاً القوي بنقصان المعاودة وهذا قد ذكره ضعف
 ووجه القول حاجته الى الاطبايع بذكر ما بعد حصول النقصان بما ذكرناه **ومنه** ان الابدان الجوانية
 مؤلفة من العناصر فلو افادها الله تعالى لوجب ان يعيد خلقاً لغير من بين العناصر والامم بغير ذلك
 افعال البدن الذي كان بل اعدا لبدن آخر واذا ثبت ان تلك الابدان لا بد ان يكون
 مؤلفة من العناصر الاربعة فلا بد ان يحصل فيها بينهما فعل والتفاعل فيكون البدن الثاني واما

واذا كان كذلك وجب حصول الموت لا محالة لان اوارح الغزيرة والوارح الى صلبه من الاربعة
 النفسانية والبدنية وانما تعمل في تغلب الرطوبة وفلة الرطوبة ويؤدي الى الموت والحي الى النظم
 ان البدن مركب من العناصر الاربعة بل هو معدننا جازع عن افعال جسمه كقوى الله تعالى فيها صفات
 من الجوع والعلم والقدرة والابتوك باعزاج والتفاعل المتساوي فان له عتمة ذلك طابعتهم بالمرئاة
 العاطفة على محنة وقصة النوع والانسوع لا بد ان يكون على تركه منها جواز ان يكون حصول صور العناصر
 في احواله بعد التوقي والاختلال من بل ان يكون حصولاً بنبذ الصور سبباً ثم ان سبب ذلك فلو لم
 ان تأثير اوارح في الرطوبة لا بد وان ياتي الى الموت والحي بلهم ذلك لو لم يكن الغاذية من بدل
 اير له ما يخل من الرطوبة و**ومنه** بان الفوق العاقلة اما ان ينوي على ابرله ما بدل ما يخل
 من تلك الروبات او ينوي على واما ما كان بلهم افتر الرطوبة الغزيرة هو مد معتد بالاناسا
 والاختلال في الكبدية فالله لم ينو على فاني ذكرناه في الدليل في القوة فليس فلان ما يخل من الر
 بعد مد معتد بها اكثر مما يخل في ابتداء الوجه لان مد تأثير اوارح بعد زمان طويل اطول من مد
 تأثير في ابتداء الوجه فيكون فعلها في اقوى من فعلها في ابتداء الوجه لما تم ان المؤثر الضعيف
 اقوى فعلاً من المؤثر القوي لانه كان مد فعله اطول من مد فعل القوي فكيف عند تساويها في القوة
 فيكون التأثير بعد مد مدبر اكثر من التأثير في ابتداء الوجه واما ابرله الفوق الغاذية فيسواء في
 الوقتين فبالفروق بافتر الرطوبة الغزيرة في الانتعاش ومع فناء اوارح الغزيرة يكون نقصانها
 سبباً لنقصان اوارح الغزيرة ونقصان اوارح الغزيرة بسبب كثرة الروبات الغزيرة لان
 اوارح الغزيرة او الضعيف على صلا في الروبات الغزيرة وينظمها فيكون ذلك الروبات
 الغزيرة وكثرة الروبات الغزيرة بسبب لنقصان اوارح الغزيرة ولا يزال يأتى كذا هذا
 بعضها ببعض الى ان ينهي الامر بافناء الروبات الغزيرة فيقع اوارح الغزيرة فيكون الر
 الغزيرة كثرها وحلها ويحصل الموت في ما لم يرد ولا يخفى عليك ان هذا من تأثير القوي و
 الطبايع فيما ينسب عليها من الافعال وقد مر في ضعف هذا المنة في سبب قلة كبرها والكل عندنا

طوبه

خلق الله تعالى الفاعل المحمدي ربحه ان لا يتخلل شيء من اجزاء البدن باذنه وان تخلق او لم يخلق
قدس ما تخلق يا فاعل يا مالم تخلق صروح **ومنها** ان المعاد والجسماء على ما امر به الانبياء من تقصير
واما الجوع مع دوام الاوقات ذلك فان من طور العقل والجواب ان لا يمتد وجوده من طور
وانما يلزم لو كان الجوع مشروطاً باعتدال المزاج وهو ممسك من صفته بخلقها الله تعالى في الجسم
من غير اشتراط يسر وطعامه انما ياتي ما لا يمتد اعتدال المزاج فاذا اوج العاقل
في زمان في العاقل بخلقها بدون اعتدال المزاج ولما لم يمتد مشروطاً بل هو لا الاستبعاد
وهو لا يفيد احتمال استتار المقامات وعلى ان واحد من مكرى الشر او من هذه الشهوة
على الاستدانة الى السوء فاجابه بان مثل سبب الحاله موجوداً فيما بيننا فلهذا كان
الاطباء الغلبه ينطبع كحارج المعده ونهرى فيها كسب لا جعل من ذلك الا لظهوره في العروق
والطبخ انما يكون باذنه قول الله تعالى ان لا ارجع المعده اقوى من حارج المعده التي ينطق اذ
يكون قهره بها ثم انما لا يمتد كسب الوارح فاذا اجاز ان لا يكون اذ ارجع العروق مؤلفه فلا ان يكون
بغاء الجوع معها او لا والله حكى عن جالينوس سوي بطون حيوان حافقه وقعه واد فل
البدن وجعل اصبعه في قلبه فاقد على اسكال الا طبعه من شدة حارج القلب وايضا
فانما نرى من الجوع انما لم نعلم بالنا من النعامة فانما يبلع الجوع والسم من فانه يمشي
في النار تولد من الشهوة على ان يستل اذ ارجع لا يمتد في الجوع **ومنها** ان الله لا يمتد على ان
النفس كسب بطريق الوجوب من المبدأ اعفاد في شراطة ورجع المزاج والبدن السوء ليقول
تدبيره وبنوعه فناء البدن وفناءه في هرب بدون وجب ان يكره من المبدأ اعفاد في شراطة
فلو تعلقت لكل بدن نفس من النفوس الباقية لزم ايضا تعلوق نفس بدن واحد
على الجواب ان ما ذكره من اصل الكسب قد سبق فاجبه وآلا معار بانما يكون ان يكره بدن
غير ان يكره نفس تدبيره بل يكون نفسه احد به من التي تدبر في الشهوة الاولى منطبعة في الشهوة
الاخرى وتدبرها فيها **ومنها** ان الوض من تعلوق النفس بالبدن ان يكون الله لا يمتد كسب الكليات

كان وجهه الآخر بعد ذلك كله وبالاعلى وكان منقضا لكل من اللز ومنقضا للبهمة الساعية
فالاعاقل لا يفتيكم الحكيم تعالى وايضا ان المنقصة عن خلافة البدن يكون فادحة عن طليق البدن
وكثافة وانما اعراضه من المؤلمة لا لا فناء البهية ولطافة والبهره عن العوارض المعطوفين
التي اذا بكذا الخالص فوق البدن او الانسان باذنه من الجس النبيل المعلوم كما ان من فزع
عن جس الموصوف لا يعجز البهية فكذا هذا والجواب ان لا يمتد ان البدن على الاطلاق وبالاعلى
النفس من البدن الذي يكون سبيل من الكسب من كل الوجوه على الوجه الذي اخبرت الانبياء عم
يكون سبيل لتباعد الانداز والجمال الانهال واذا كانت الابدال كذلك لم يكن للنفس حافه
ان تدبر في فلكها الا انما ليس في الاذهان العقلية والاستبعاد من الكسب الحية الاولى ومعلوم ان
الجوع من السعاده نبي اقوى من الافضل سبيل اذ بها وبدا في الجواب عن قولهم وانما فليكن
لا يقال سلامة البدن عن الاوقات من كل الوجوه غير منقول لان بقاءه انما هو بالكل والسر
وعا لا ينمو بل بدون حصول الاوقات والاعراض لا نقول لو سلم ان بقاءه انما هو بالكل
والشرب كمن لا يمتد انما لا ينمو وان بدون حصول الامراض والاعراض فان الاكل والسبب
لبقاء البوع وحج البدن واستفاده المزاج اولا وبالذات وسببها للامراض والاعراض
انما هو ما يوصف وبواسطه وقوع فساد من الغذاء غير منطبعة في البدن ولم لا يجوز ان يزل الله تعالى
بفعله ورحمته تلك الفضائل الغير المنقصة في البدن قبل ان يصير ان يكون سبيل الكسب
الله الحية المألوفة للنفس في صحتها الدنيا ما نعلم من استنوا فانه الكسب الحية فيكون
النفس فائزاً بالطلبين جامعة بين السعاده بال جعلنا الله من السعاده بالبرار و



الفتاوى على سوالي السبيل للتسم جعلنا من المتبعين
رسول ولا يجعلنا من الخذلان رسول ربنا لا تزع
قلوبنا وسدينا وبالناس لذيكت ربه
امك انت الويات منكم المبدأ
والملك المأب

Süleyman	U. Kültür Bakanlığı
1.	HASAN HUSNİ P.
Y.	
Eski No	1134

یار احمد دینی